

الْعَمَلِيَّةُ <sup>(١)</sup> الْمَكْتَسَبُ <sup>(٢)</sup> مِنْ أَدِلَّتِهَا <sup>(٣)</sup> التَّفْصِيلِيَّةُ <sup>(٤)</sup> . وَمَوْضُوعُهُ : أَعْمَالُ  
الْمُكَلَّفِينَ . وَفَائِدَتُهُ : امْتِنَانُ الْأَوَامِرِ ، وَاجْتِنَابُ النَّوَاهِي . وَمَسَائِلُهُ : هِيَ  
الْقَضَايَا الَّتِي تُذَكَّرُ فِيهِ <sup>(٥)</sup> . وَاسْمُهُ : عِلْمُ الْفِقْهِ . وَاسْتِمْدَادُهُ مِنَ الْكِتَابِ <sup>(٦)</sup>  
وَالسُّنَّةِ <sup>(٧)</sup> وَالْإِجْمَاعِ <sup>(٨)</sup> وَالْقِيَاسِ <sup>(٩)</sup> . وَحُكْمُ الشَّارِعِ فِيهِ : الْوُجُوبُ الْعِنْيِيُّ  
فِيمَا تَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ صِحَّةُ الْعِبَادَةِ وَالْمَعَامَلَةِ وَالْمُنَاقَاةِ . وَالْكَفَائِيُّ فِيمَا زَادَ عَلَى  
ذَلِكَ إِلَى بُلُوغِ دَرَجَةِ الْفَتْوَى ، وَالنَّدْبُ فِيمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ . وَنِسْبَتُهُ إِلَى سَائِرِ  
الْعُلُومِ الْمُنَايِرَةِ لَهَا . وَفَضْلُهُ : فَوْقَانُهُ عَلَى سَائِرِ الْعُلُومِ . وَوَاضِعُهُ : هُمُ الْأَعْمَاءُ  
الْمُجْتَهِدُونَ .

## الطهارة

الطَّهَارَةُ لُغَةً : النَّظَافَةُ وَالْخُلُوصُ مِنَ الْأَذْنَانِ <sup>(١٠)</sup> حِسِّيَّةً كَانَتْ كَالْأَنْجَامِ ،

- (١) خرج به العلم بالأحكام الشرعية الاعتقادية كنبوت الوجوب للقدرة في قولنا: القدرة واجبة لله تعالى . والمراد بالعملية المتعلقة بكيفية عمل ، فالصلاة في قولنا: الصلاة واجبة وعمل وكيفيته أى صفته الوجوب (٢) خرج به علم الله . (٣) خرج به علم المفلد ، فهو مستفاد من قول الغير ، لامن أدلة الأحكام . (٤) كيفية الأخذ منها أن تقول: أقيموا الصلاة أمر والأمر للوجوب ، ينتج : أقيموا الصلاة للوجوب .
- (٥) كالنية واجبة ، والوضوء شرط لصحة الصلاة . (٦) القرآن المجيد .
- (٧) أفعال النبي وأقواله وما أقر غيره عليه . (٨) هو اتفاق مجتهدي الأمة قولاً أو فعلاً أو تقريراً بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في عصر على أى أمر .
- (٩) دواصلاً: حمل أمر معلوم على مثله لمساواته له في علة حكمه : مثل حمل تحريم حرق مال اليتيم على تحريم أكله بجامع الإتلاف في كليهما . (١٠) الأقدار .

أَوْ مَعْنُوبَةٌ كَالْمَيُوبِ <sup>(١)</sup>، وَشَرَعًا: فِعْلٌ مَا تَوَقَّفَ عَلَيْهِ إِبَاحَةً <sup>(٢)</sup> وَلَوْ مِنْ بَعْضِ  
الْوُجُوهِ <sup>(٣)</sup> أَوْ ثَوَابٍ مُجَرَّدٍ <sup>(٤)</sup>.

## وسائل الطهارة ومقاصدها

لِلطَهَارَةِ أَرْبَعُ وَسَائِلٍ وَأَرْبَعَةٌ مَقَاصِدُهَا؛ فَالْوَسَائِلُ هِيَ: الْمَاءُ <sup>(٥)</sup>، وَالتُّرَابُ،  
وَالذَّبِيعُ، وَحَجَرُ الْأَسْتِنْجَاءِ؛ وَإِنَّمَا يُطَهَّرُ الْمَاءُ إِذَا كَانَ مُطْلَقًا <sup>(٦)</sup>، وَالتُّرَابُ  
إِذَا كَانَ خَالِصًا غَيْرَ مُسْتَعْمَلٍ، وَالذَّبِيعُ إِذَا كَانَ حَرِيْفًا <sup>(٧)</sup> يَنْزِعُ فَضَلَاتِ  
الْجِلْدِ وَعُقُوقَتَهُ، كَالْقَرْظِ، وَذَرَقِ الطَّيْرِ، وَحَجَرُ الْأَسْتِنْجَاءِ إِذَا كَانَ طَاهِرًا <sup>(٨)</sup>  
قَالِمًا <sup>(٩)</sup> غَيْرَ مُحْتَرَمٍ <sup>(١٠)</sup>.

أَمَّا الْأَوَانِي، وَالْأَجْتِهَادُ <sup>(١١)</sup> الَّذِي هُوَ بَدَلُ الْمَجْهُودِ فِي تَحْصِيلِ الْمَقْصُودِ

## فَمِنْ وَسَائِلِ الْوَسَائِلِ

- (١) كَالْحَقْدِ وَالْحَسَدِ . (٢) كَالْفَسَلَةِ الْأُولَى فِي طَهَارَةِ الْحَدِثِ وَالْحَيْثِ .
- (٣) كَالْتِيمِمْ . (٤) كَالْفَسَلَةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ وَالْوَضُوءِ الْمَجْدِدِ وَالْفَسَلِ الْمَسْنُونِينَ .
- (٥) هُوَ جَوْهَرٌ لَطِيفٌ شَفَافٌ يَتَلَوَّنُ بِلَوْنِ إِنَائِهِ، يَخْلُقُ اللَّهُ الرَّيَّ عِنْدَ تَنَاوُلِهِ .
- (٦) وَهُوَ مَا يَسْمَى مَاءً بِلَا قَيْدٍ لَازِمٌ عِنْدَ الْعَالَمِ بِحَالِهِ مِنْ أَهْلِ الْعَرَفِ وَاللِّسَانِ، فَيُخْرِجُ  
الْمُسْتَعْمَلِ وَالْمُتَنَجِّسِ بِمَجْرَدِ الْمَلَاقَاةِ لِأَنَّ مِنْ عِلْمِ بَحَالِهِمَا مِنْ ذِكْرِ لَا يَسْمِيهِمَا مَاءً بِلَا قَيْدٍ، وَيَدْخُلُ  
الْمَنْفَعِرُ كَثِيرًا بِمَا فِي الْقَرِّ وَالْمَرْزِ . فَإِنَّ أَهْلَ الْعَرَفِ وَاللِّسَانِ يَطْلُقُونَ عَلَيْهِ اسْمَ مَاءٍ بِلَا قَيْدٍ مَعَ  
عِلْمِهِمْ بِحَالِهِ . وَيَدْخُلُ أَيْضًا مَا لَمْ يَقِيدَ أَصْلًا كَأَنَّ تَقُولَ: هَذَا مَاءٌ، وَمَا قَيْدٌ قَيْدًا مَنْفَعَكَا؛ كَأَنَّ تَقُولَ  
مَاءَ الْبَحْرِ أَوْ مَاءَ الْبَيْرِ . وَيُخْرِجُ أَيْضًا مَا قَيْدٌ بِقَيْدٍ لَازِمٌ كَمَا الْبَطِيخُ .
- (٧) أَيْ يَلْدَعُ اللِّسَانَ بِحِرَافَتِهِ . (٨) خَرَجَ بِهِ النِّجْسُ وَالْمُتَنَجِّسُ لِأَنَّهُ لَا يَصَاحُ لِإِزَالَةِ  
النَّجَاسَةِ . (٩) خَرَجَ بِهِ مَا لَا يَقْلَعُ لِلْأَسْتِنْجَاءِ أَوْ لِرُؤُوسِهِ أَوْ تَنَازُرِ أَجْزَائِهِ كَالتُّرَابِ .
- (١٠) خَرَجَ بِهِ الْمُحْتَرَمُ كَمَا كَتَبَ الْعِلْمُ الشَّرْعِيُّ وَأَلْتَهُ وَاللَّطْعُومُ وَجِزءٌ آدَمَى مُحْتَرَمٌ وَلَوْ مَنفَصَلًا  
وَجِزءٌ حَيَوَانٌ مُتَصَلٌ بِهِ . (١١) صُورَتُهُ أَنْ يَشْتَبِهَ عَلَيْهِ مَاءٌ طَاهِرًا أَوْ طَهُورًا بَغَيْرِهِ فَيَجْتَهِدُ  
وَيَسْتَعْمَلُ مَا ظَنَّهُ طَاهِرًا أَوْ طَهُورًا .

وَالْمَقْصِدُ: هِيَ الْوُضُوءُ، وَالغُسْلُ، وَالتَّيْمُمُ، وَإِزَالَةُ النَّجَاسَةِ.

## الوضوء

الْوُضُوءُ لُغَةً: اسْمٌ لِيُغْسَلَ بِغُضِّ الْأَعْضَاءِ<sup>(١)</sup>، وَشَرْعًا: اسْمٌ لِغُسْلِ أَعْضَاءِ مَخْصُوصَةٍ<sup>(٢)</sup> بِنِيَّةٍ مَخْصُوصَةٍ.

## فروض الوضوء

فُرُوضُ الْوُضُوءِ سِتَّةٌ: الْأَوَّلُ النِّيَّةُ<sup>(٣)</sup>. الثَّانِي: غَسْلُ الْوَجْهِ<sup>(٤)</sup>. الثَّلَاثُ: غَسْلُ الْيَدَيْنِ مَعَ الْمِرْفَقَيْنِ<sup>(٥)</sup>. الرَّابِعُ: مَسْحُ الرَّأْسِ<sup>(٦)</sup>. الْخَامِسُ: غَسْلُ الرَّجْلَيْنِ مَعَ الْكَعْبَيْنِ<sup>(٧)</sup>. السَّادِسُ: التَّرْتِيبُ<sup>(٨)</sup>.

## مسح الخفين

يَجُوزُ مَسْحُ شَيْءٍ مِنْ ظَاهِرِ أَعْلَى<sup>(٩)</sup> الْخَفَيْنِ بَدَلًا عَنْ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ<sup>(١٠)</sup>

(١) أى سواء كان بنية أم لا .

(٢) أى ذاتا من كونها الوجه واليدين والرأس والرجلين . وصفة من تقديم القدم وتأخير المؤخر . (٣) هى شرعا: قصد الشيء مقترنا بفعله كأن ينوى هنا رفع الحدث أو الطهارة للصلاة أو أداء الوضوء أو فرض الوضوء أو الوضوء . (٤) حده طولاً ما بين منابت شعر الرأس ومقبل الذقن ، وعرضا ما بين الأذنين ، فيجب غسله شعرا وبشرا ظاهرا وباطنا إلا لحية الرجل وعارضيه الكثيفة فيجب غسل ظاهرها فقط، والكثيف هو الذى لا ترى بشرته فى مجلس التخاطب . (٥) المرفق: مجتمع -نظم الساعد والعضد .

(٦) أى مسح شئ وإن قل من بشرته أو شعره . (٧) هما العظامان الناتئان عند مفصل الساق والقدم . (٨) أى كما ذكر، ويكفى وجوده تقديرا كأن يغمس ناويا الوضوء ولم يمكث لحصول الترتيب فى لحظات طفيفة . (٩) فلا يجزئ الاقتصار على مسح الباطن والأسفل والحرف والعقب . (١٠) خرج بالرجلين مسح خف واحدة وغسل أخرى فلا يجوز .

فِي الْوُضُوءِ<sup>(١)</sup> يَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ<sup>(٢)</sup> ، وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِلَيَالِيهَا لِلْمُسَافِرِ<sup>(٣)</sup> ؛  
وَتَبْتَدِي الْمُدَّةُ مِنْ انْتِهَاءِ الْحَدَثِ<sup>(٤)</sup> بَعْدَ اللَّبْسِ ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ لِجَوَازِ الْمَسْحِ  
شُرُوطٌ سَبْعَةٌ : أَنْ يُلبَسَ الْخُفَّانِ عَلَى طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ<sup>(٥)</sup> ، وَأَنْ يَكُونَا قَوِيَيْنِ<sup>(٦)</sup> ،  
وَأَنْ يَكُونَا مَا نَمِينِ لِنُفُوزِ الْمَاءِ مِنْ غَيْرِ الْخُرْزِ<sup>(٧)</sup> ، وَأَنْ يَكُونَا سَاتِرَيْنِ<sup>(٨)</sup>  
لِمَحَلِّ الْفَرَضِ<sup>(٩)</sup> مِنَ الْجَوَانِبِ وَالْأَسْفَلِ<sup>(١٠)</sup> ، وَأَنْ لَا يَحْصُلَ لِلإِسْبِهِمَا حَدَثٌ  
أَكْبَرُ ، وَأَنْ لَا يَظْهَرَ شَيْءٌ مِنْ مَحَلِّ الْفَرَضِ ، وَأَنْ لَا تَنْحَلَّ الْعُرَى<sup>(١١)</sup> .

### شروط الوضوء<sup>(١٢)</sup>

شُرُوطُ الْوُضُوءِ خَمْسَةٌ عَشَرَ : الْإِسْلَامُ<sup>(١٣)</sup> ، وَالتَّمْيِيزُ<sup>(١٤)</sup> وَالتَّقَاءُ عَنِ الْخَيْضِ

- (١) خرج به الغسل وإزالة النجاسة فلا يجوز فيهما .
- (٢) أى ولو عاصيا بإقامته كمناشرة من زوجها ومثله العاصي بسفره والمسافر سفرا قصيرا والهاثم . (٣) أى سفر قصر . (٤) أى مطلقا عند ابن حجر وشيخ الإسلام والخطيب ، وعند الجمال الرملي من انتهائه إن لم يكن باختياره كبول وغائط ، ومن أوله إن كان باختياره كلبس ونوم . (٥) بأن لا يكون عليه حدث أصغر أو أكبر ، فلو بقى من بدنه نعمة بلا طهارة لم يجز لبسهما قبل كمالها ، والعبرة باستقرار القدمين ، فلو ابتدأ لبسهما بعد كمال الطهارة ثم أحدث قبل وصول الرجل قدم الحف لم يجز المسح . (٦) أى بحيث يمكن التردد فيهما بلا نعل للحاجة التي تقع في مدة لبسهما ، فلا يجزئ نحو رقيق ينخرق بالمشى عن قرب . (٧) أى لو صب عليها . (٨) المراد بالساتر هنا ما يحول بين الماء وبين الرجل لا مانع الرؤية فيكفي زجاج أمكن تتابع المشى عليه . (٩) هو القدمان بكعبيهما . (١٠) لا الأعلى عكس العورة . (١١) أى وإن لم يظهر شيء من محل الفرض . (١٢) الشرط لغة : العلامة ، وشرعا ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته . (١٣) هو لغة : الاستسلام والانقياد ، وشرعا : الانقياد للأحكام الشرعية ، فلا يصح وضوء الكافر . (١٤) قيل هو أن يفهم الخطاب ويرد الجواب ، وقيل أن يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجى وحده ، وهو الأحسن ، وقيل أن يفرق بين التمرة والجرمة . وقيل : أن يفرق بين يمينه وشماله .

وَالنَّفَاسِ<sup>(١)</sup>، وَعَمَّا يَمْنَعُ<sup>(٢)</sup> وَصُولَ الْمَاءِ إِلَى الْبَشْرَةِ، وَأَنْ لَا يَكُونَ عَلَى الْعَضْوِ  
مَا يُغَيِّرُ الْمَاءَ<sup>(٣)</sup> وَالْعِلْمُ بِفَرْضِيَّتِهِ<sup>(٤)</sup>، وَأَنْ لَا يَعْتَقِدَ فَرَضًا مِنْ فُرُوضِهِ سُنَّةً<sup>(٥)</sup>  
وَالْمَاءَ الطَّهُورُ، وَإِزَالَةَ النَّجَاسَةِ الْعَيْنِيَّةِ<sup>(٦)</sup>، وَجَرَى الْمَاءِ عَلَى جَمِيعِ الْعَضْوِ،  
وَتَحَقُّقُ الْمُقْتَضَى إِنْ بَانَ الْحَالُ<sup>(٧)</sup>، وَدَوَامُ النِّيَّةِ حِكْمًا<sup>(٨)</sup> وَعَدَمُ تَعْلِيْقِهَا<sup>(٩)</sup>،  
وَدُخُولُ الْوَقْتِ، وَالْمَوْلَاةُ<sup>(١٠)</sup> لِدَائِمِ الْحَدَثِ.

### سنن الوضوء

سُنَنِ الْوُضُوءِ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا: السُّوَاكُ<sup>(١١)</sup> وَالتَّسْمِيَةُ، وَغَسْلُ الْكَفَّيْنِ،

- (١) مثلهما كل مناف له خروج البول .
- (٢) كالوسخ الذي تحت الأظفار والدهن الجامد لا المائع وكالغبار الذي على البدن إن لم يمسر زواله .
- (٣) أى تغييرا يسلب اسمه كالخبر والزعفران .
- (٤) فلو تردد في فرضيته أو اعتقده غير فرض لم يصح . (٥) أى فرضا معينا بخلاف المهم كأن اعتقد أن واحدا من غسل الوجه واليدين سنة فإنه لا يضر، وبخلاف ما لو اعتقد أن جميع مطلوباته فروض أو بعضها فروض وبعضها سنن ولم يقصد بفرض معين السنة فإنه لا يضر ولو من عالم عند ابن حجر . وقال الرملى : لا بد أن يميز العالم فرائضه من سننه أو يعتقد فرضية جميع مطلوباته ، والعالم هنا من اشتغل بالعلم زمنا تقضى العادة فيه أن يميز بين الفرض والسنة ، والعالمى خلافه . (٦) أى إذا لم تزل أوصافها بالغسلة الواحدة وإلا كفت لها كالحكمة عن الحدث والحديث إن كان الماء القليل واردا وعم جميع موضع النجاسة ولم تغير العينية الماء ولم يزد بها وزنه ولم تحل بينه وبين العضو . (٧) فإن لم يبين الحال فوضوء الاحتياط صحيح . (٨) بأن لا يصرفها إلى غير النوى . (٩) فإن قال نويت الوضوء إن شاء الله لم يصح إن لم يقصد التبرك بذكر اسم الله مثلا . (١٠) بأن يغسل العضو الثانى قبل جفاف الأول مع اعتدال الهواء والمزاج والزمان . (١١) هو لغة: الدلك وآلته، وشرعا: استعمال عود من أراك ونحوه فى الفم لإذهاب التعبر ونحوه، وهو مسنون فى كل حال، ويتأكد للوضوء والصلاة وغيرها .

وَالْمُضْمَضَةُ، وَالْإِسْتِنْشَاقُ<sup>(١)</sup>، وَالتَّثْلِيثُ<sup>(٢)</sup> وَمَسْحُ جَمِيعِ الرَّأْسِ<sup>(٣)</sup>، وَمَسْحُ  
الْأُذُنَيْنِ<sup>(٤)</sup>، وَتَخْلِيلُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ<sup>(٥)</sup>، وَالْمُؤَالَاةُ، وَالتِّيَامُنُ<sup>(٦)</sup>  
وَإِطَالَةُ الْعُرَّةِ<sup>(٧)</sup>، وَالتَّحْجِيلُ<sup>(٨)</sup> وَالذِّكْرُ بَعْدَهُ<sup>(٩)</sup>.

## مكروهات الوضوء

مَكْرُوهَاتُ الْوُضُوءِ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا: تَرْكُ التِّيَامُنِ وَتَرْكُ الْمُضْمَضَةِ  
وَالْإِسْتِنْشَاقِ، وَالزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثِ وَالنَّقْصُ عَنْهَا، وَالْوُضُوءُ مِنَ الْمَاءِ الرَّائِدِ<sup>(٩)</sup>  
وَالْوُضُوءُ مِنْ فَضْلِ الْمَرْأَةِ<sup>(١٠)</sup>، وَالْإِمْرَافُ فِيهِ بِالصَّبِّ<sup>(١١)</sup>.

(١) ويحصل أقل المضمضة والاستنشاق بإيصال الماء إلى القم والأنف وإن لم يدره ولم  
يجهه، والترتيب بين غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق مستحق أى شرط في الاعتداد بهن،  
والأفضل الجمع بين المضمضة والاستنشاق بفرقة لا الفصل . (٢) أى تثليث كل من  
الغسل والمسح والتخليل والدلك والسواك والذكر . (٣) والأكل وضع مسببته على  
مقدم رأسه وإبهاميه على صدغيه ثم يذهب بهما معا ما عدا الإبهامين إلى قفاه ثم يرد إن كان له  
شعر يقبل، وإلا يتقاب لنحو صغره أو طوله فلا . (٤) أى ثلاثا مع الرأس وثلاثا بعد  
مسح الرأس وثلاثا بعد ذلك بإصاق كفيه وهما مبلولتان بهما استظهارا ويسن أن يفسلهما مع  
الوجه ثلاثا جملة ما يطلب فيهما ثلثا عشرة مرة . (٥) أما تخليل أصابع اليدين فبالتشبيك  
وأصابع الرجلين فبأن يبدأ بخصر يده اليسرى من أسفل الرجلين مبتدئا بخصر الرجل اليمنى  
خاتما بخصر اليسرى . (٦) أى فى اليدين والرجلين، أما الحدان والكفان والأذنان  
فيطهرن دفعة واحدة . (٧) العرة : اسم لما لا يتم الواجب إلا به فى الوجه، والتحجيل اسم  
لما لا يتم الواجب إلا به فى اليدين والرجلين وتحصل إطالتهما بفعل أدنى زيادة على الواجب .  
(٨) بأن يقول وهو مستقبل القبلة رافعا بصره إلى السماء : أشهد أن لا إله إلا الله وحده  
لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين  
سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك، وصلى الله على سيدنا محمد  
وعلى آله وصحبه وسلم . (٩) أى ما لم يستحجر . (١٠) أراد ما فضل عن طهارتها  
وحدها وإن لم تمسه فلا كراهة فى اغتسال الرجل أو وضوئه معها من الإناء ولا فيما مسته  
فى شرب أو أدخات يدها فيه بلا نية . (١١) بأن يأخذ لاهضوا أكثر مما يكفي فى واجبه  
ومسنونه ولو على الشط، ومحلّه فى غير الوقوف وإلا فهو حرام .

## نواقض الوضوء

نَوَاقِضُ الْوُضُوءِ أَرْبَعَةٌ : الْأَوَّلُ الْخَارِجُ مِنْ أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ إِلَّا الْمَنِيَّ<sup>(١)</sup> .  
الثَّانِي : زَوَالُ الْعَقْلِ<sup>(٢)</sup> إِلَّا بِنَوْمِ الْمَمْكُونِ<sup>(٣)</sup> ، مَقْعَدُهُ مِنْ مَحَلِّ قُعُودِهِ<sup>(٤)</sup> .  
الثَّلَاثُ : التِّقَاءُ بِشَرَّتِي<sup>(٥)</sup> الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ الْكَبِيرَيْنِ<sup>(٦)</sup> الْأَجْنَبِيِّنِ<sup>(٧)</sup> مِنْ  
غَيْرِ حَائِلٍ . الرَّابِعُ : مَسُّ قُبْلِ الْأَدَمِيِّ أَوْ حَلَقَةِ دُبُرِهِ بِيَطْنِ الرَّاحَةِ أَوْ بِطُورِ  
الْأَصَابِعِ<sup>(٨)</sup> .

ما يحرّم على من انتقض وضوءه

يَحْرُمُ عَلَى مَنْ انْتَقَضَ وُضُوءُهُ أَرْبَعَةٌ أَشْيَاءُ : الصَّلَاةُ ، وَالطَّوَافُ ، وَمَسُّ  
الْمُصْحَفِ<sup>(٩)</sup> وَحَمْلِهِ<sup>(١٠)</sup> .

(١) أى منى الشخص نفسه الخارج منه أول مرة . أما منى غيره أو نفسه بعد استدخاله فينقض بخروجه . (٢) أى مجنون أو إغماء أو سكر أو نوم يقينا فلو شك هل نام أو نعى فلا تقضى ، ومن علامات النوم الرؤيا ، ومن علامات النعاس سماع كلام الحاضرين وإن لم يفهمه . والعقل لغة : المنع ، وشرعا : صفة يميز بها بين الحسن والقبيح وتسمى بالتمييز أيضا ، وتسمى عقلا لأنه يمنع صاحبه من ارتكاب الفواحش . (٣) التمكين أن لا يكون بين المقر والمقعد تحاف .

(٤) من أرض وداية وفرش وغيرها . (٥) البشرة : ظاهر جلد الإنسان ، وألحق بها لحم الأسنان واللسان ، قال ابن حجر وباطن العين والعظم الذى ظهر ، وخالفه الرملى فيهما فلا تقضى بالشعر والسن والظفر . (٦) أى البالغين حد الشهوة عرفا عند أرباب الطباع السليمة فلا تقضى إذا لم يبلغه أحدهما . (٧) وهما من ليس بينهما محرمة بنسب أو رضاع أو مصاهرة . (٨) المراد بذلك ما يستتر عند وضع إحدى الراحتين على الأخرى بتجامل يسير .

(٩) مثله جلده المتصل به والمنفصل الذى لم تقطع نسبه عنه كأن جعل جلدا لغيره وخربطه وصندوقه وعلاقته إذا كان فيها . (١٠) ويجوز حمله مع متاع إن قصد المتاع وكذا إن شرك أو أطلق عند الرملى خلافا لابن حجر .

## الغسل

الْفُغْسُلُ لُغَةً : السَّيْلَانُ<sup>(١)</sup> ، وَشَرَعًا : سَيْلَانُ الْمَاءِ عَلَى جَمِيعِ الْبَدَنِ بِنِيَّةٍ مَخْصُوصَةٍ .

### موجبات الغسل

مُوجِبَاتُ الْفُغْسُلِ سِتَّةٌ : الْأَوَّلُ إِيْلَاجُ الْحَشْفَةِ<sup>(٢)</sup> فِي الْفَرْجِ<sup>(٣)</sup> . الثَّانِي : خُرُوجُ الْمَنِيِّ<sup>(٤)</sup> . الثَّلَاثُ : الْحَيْضُ . الرَّابِعُ : النَّفَّاسُ . الْخَامِسُ : الْوِلَادَةُ<sup>(٥)</sup> . السَّادِسُ : الْمَوْتُ<sup>(٦)</sup> .

### فروض الغسل

فُرُوضُ الْفُغْسُلِ اثْنَانِ : النِّيَّةُ<sup>(٧)</sup> وَتَعْمِيمُ الْبَدَنِ بِالْمَاءِ<sup>(٨)</sup> .

(١) أى سيلانه الماء على أى شيء من بدن أو ثوب أو غيرها ولو بلا نية .

(٢) هى رأس الذكر ومثلها قدرها من فاقدها .

(٣) أى إلى ما لا يجب غسله منه . (٤) أى خروجه إلى ظاهر الحشفة من الذكر

وظاهر فرج البكر وما يبدو عند الجلوس على القدمين من الثيب . وهو ماء أبيض ثخين

يعرف بتدفق أولاده ، أو بريح العجين أو الطلع إن كان رطباً ، أو بياض البيض إن كان جافاً

ولو شك هل الخارج منى أو مذى تخير ، فإن شاء جعله منياً واغتسل ولم يغسل ما أصابه ، وإن

شاء جعله مذياً وتوضأ فقط وغسل ما أصابه لنجاسته . (٥) مثلها إلقاء المضغة والعلقة

التي قالت فيها قابلة إنها أصل آدمى . (٦) أى موت المسلم الذى ليس بشهيد ولو سقط لم

تظهر فيه أمارات الحياة إن بلغ أربعة أشهر . (٧) كأن ينوى فرض الغسل أو رفع

الحدث الأكبر أو رفع الحدث أو الغسل الواجب أو الغسل المفروض أو استباحة الصلاة .

(٨) أى استيعاب جميعه بالماء بشرا وظفرا وشعرا ظاهرا وباطنا وإن كثف الشعر .

وما ظهر من أنف مجدوع ومنبت شعرة زالت وشقوق لم يكن لها غور ، لا باطن أنف وعقد

شعر انعقد بنفسه؛ ويجب نقض الضغائر إذا توقف وصول الماء إلى باطنها عليه .

## شروط الغسل

شُرُوطُ الْغُسْلِ : هِيَ شُرُوطُ الْوُضُوءِ السَّابِقَةُ

## سُنَنِ الْغُسْلِ

سُنَنِ الْغُسْلِ كَثِيرَةٌ ، مِنْهَا : الْقِيَامُ ، وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ ، وَالْوُضُوءُ ، وَالتَّسْمِيَةُ ،  
وَتَعَهُدُ الْمَاعِطِ (١) ، وَالدَّلْكُ ، وَالتَّشْلِيثُ ، وَتَرْتِيبُ أَعْمَالِهِ ؛ بَأَن يَغْسِلَ الْكَفَّيْنِ  
ثُمَّ الْفَرْجَ ، وَمَا حَوْلَيْهِ ثُمَّ يَتَمَضَّمُ وَيَسْتَنْشِقُ ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ ، ثُمَّ يَتَعَهُدُ  
الْمَاعِطِ ، ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى الرَّأْسِ ، ثُمَّ عَلَى مَا أَقْبَلَ مِنَ الشَّقِّ الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ  
عَلَى مَا أَدْبَرَ مِنْهُ ، ثُمَّ عَلَى مَا أَقْبَلَ مِنَ الشَّقِّ الْأَيْسَرِ ، ثُمَّ عَلَى مَا أَدْبَرَ مِنْهُ .

## مكروهات الغسل

مَكْرُوهَاتُ الْغُسْلِ : هِيَ مَكْرُوهَاتُ الْوُضُوءِ الْمَارَّةِ (٢)

## الأغسال المسنونة

الْأَغْسَالُ الْمَسْنُونَةُ كَثِيرَةٌ (٣) : مِنْهَا غُسْلُ الْجُمُعَةِ (٤) ، وَغُسْلُ الْعِيدَيْنِ (٥) ،  
وَغُسْلُ غَاسِلِ الْمَيْتِ (٦) ، وَالْغُسْلُ لِلِاسْتِسْقَاءِ (٧) ، وَالْغُسْلُ لِلْجُسُوفِ وَالْكَسُوفِ (٨)

- (١) كالإبط والأذنين وطبقات البطن . (٢) ويكره للجنب الأكل والشرب والنوم والجماع قبل غسل الفرج والوضوء ، ويحصل أصل السنة بغسل الفرج .
- (٣) أوصلها في بغية المسترشدين إلى سبعة وثلاثين . (٤) وهو أفضلها ولا يسن إلا لمريد الحضور ، ويدخل وقته بطلوع الفجر الصادق ، وينتهي باليأس من فعل الجمعة .
- (٥) وإن لم يرد الحضور ، ويدخل وقته بنصف الليل ويخرج بالغروب .
- (٦) سواء كان الميت مسلماً أو كافراً وسواء كان الغاسل طاهراً أو حائضاً .
- (٧) ويدخل وقته لمريد الصلاة منفرداً بإرادة الصلاة ، ولمريدها جماعة باجتماع الناس لها .
- (٨) أي خسوف القمر وكسوف الشمس ، ويدخل وقته بإبتداء التنوير ، ويخرج بالانحلاء التام .

وَلِإِسْلَامِ الْكَافِرِ<sup>(١)</sup> ، وَإِفَاقَةِ الْمَجْنُونِ وَالْمَغْمَى عَلَيْهِ ، وَلِلْحِجَامَةِ<sup>(٢)</sup> وَلِدُخُولِ  
الْمَسْجِدِ ، وَلِكُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ<sup>(٣)</sup> .

## ما يحرم على الجنب

يَحْرُمُ عَلَى الْجَنْبِ سِتَّةُ أَشْيَاءَ : الصَّلَاةُ ، وَالطَّوَافُ وَمَسُّ الْمُصْحَفِ ،  
وَحَمْلُهُ ، وَاللَّبْتُ فِي الْمَسْجِدِ<sup>(٤)</sup> ، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ بِقَصْدِ الْقِرَاءَةِ<sup>(٥)</sup> .

## النجاسة

النَّجَاسَةُ لُغَةً : الْمُسْتَقْدَرُ<sup>(٦)</sup> ، وَشَرْحًا : مُسْتَقْدَرٌ يَمْنَعُ صِحَّةَ الصَّلَاةِ حَيْثُ  
لَا مُرَخَّصٌ<sup>(٧)</sup> .

## أقسام النجاسة

النَّجَاسَةُ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ : مُفْلَظَةٌ ، وَمُخَفَّفَةٌ ، وَمُتَوَسِّطَةٌ ؛ فَالْمُفْلَظَةُ نَجَاسَةٌ

(١) ويدخل وقته بالإسلام ، ويفوت بطول الزمن أو بالإعراض؛ ويسن أن يغتسل بجماء  
وسدر وأن يزيل جميع شعر بدنه إلا لحية الذكر ، فإن أجنب أو حاضت في الكفر اجتمع  
غسلان واجب و مندوب و يحصلان إن نواهما فإن نوى أحدهما حصل فقط وكذا يقال في المجنون  
والمغمى عليه . (٢) أى بعدها ، ومثلها القصد . (٣) ويدخل وقته بالترويب  
ويخرج بطلوع الفجر ، أما الغسل للصلاة الخمس فغير مستحب . (٤) مثله التردد فيه وهذا  
إن لم يكن عذر كأن أغلق عليه المسجد أو خاف من الخروج منه ، وإلا جاز له المكث فيه  
ووجب عليه التيمم بغير تراب المسجد ، ولا يحرم على الكافر والصبي والمجنون المكث فيه مطلقا .  
(٥) أى وحدها أو مع غيرها ، فإن لم يقصدها كأن قصد ذكره أو مواعظه أو قصصه  
أو التحفظ أو التحصن ولم يقصد معها القراءة أو أطلق لم يحرم (٦) أى ولو طاهرا  
كخطا وبصاق . (٧) أى مجوز ، بخلاف ما لو كان هناك مجوز كما في فاقد الطهورين  
وعليه نجاسة فإنه يصلى لحرمة الوقت وعليه الإعادة .

الْكُتَابِ وَالْخَنْزِيرِ وَمَا تَوَلَّدَ مِنْهُمَا ، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا . وَالْمُخَفَّفَةُ : بَوْلُ الصَّبِيِّ <sup>(١)</sup>  
الَّذِي لَمْ يَطْعَمْ لِلتَغْذَى <sup>(٢)</sup> غَيْرَ اللَّبَنِ وَلَمْ يَبْلُغِ الْحَوْلَيْنِ ، وَالْمُتَوَسِّطَةُ بَاقِي  
النَّجَاسَاتِ كَالْخَمْرِ

### إزالة النجاسة

تَزُولُ النَّجَاسَةُ الْمُغْلَظَةُ بِغَسَلٍ مَا تَنْجَسَ بِهَا سَبْعَ غَسَلَاتٍ <sup>(٣)</sup> : إِحْدَاهُنَّ  
بِتُرَابٍ <sup>(٤)</sup> مُجْزِيٍّ فِي التَّيْمُمِ <sup>(٥)</sup> . وَالْمُخَفَّفَةُ بِرَشٍّ مَا تَنْجَسَ بِهَا بِمَاءٍ يَبْكُهُ <sup>(٦)</sup> .  
وَالْمُتَوَسِّطَةُ الْعَيْنِيَّةُ ، وَهِيَ الَّتِي لَهَا لَوْنٌ أَوْ رِيحٌ أَوْ طَعْمٌ ، يَزَالُ لَوْ نَهَاوَرِيحَهَا  
وَطَعْمُهَا <sup>(٧)</sup> . وَالْحُكْمِيَّةُ ، وَهِيَ الَّتِي لَا لَوْنَ وَلَا رِيحَ وَلَا طَعْمَ لَهَا يَجْزِي <sup>(٨)</sup>  
الْمَاءُ عَلَى مَا تَنْجَسَ بِهَا .

- (١) خرج به الصبية فإن بولها نجاسة متوسطة يجب فيه الغسل .
- (٢) فلا يضر طعمه لغير اللبن للتداوى كالسفوف للإصلاح ولا تخنيكه بتمر ، ويضر للتغذى ولو مرة وإن عاد إلى اللبن .
- (٣) ومذيل العين غسلة واحدة وإن كثر .
- (٤) ولو بالقوة فيجزئ الطين والطفل والرمل الناعم الذي له غبار يكدر الماء والتراب المختلط بنحو دقيق إن كدر الماء والمختلط بنحو خل إن لم يغير طعم الماء أو لونه أو ريحه وخرج بالتراب غيره كالصابون .
- (٥) فلا يكفي النجس والمنتجس والمستعمل .
- (٦) بأن يغمره بلا سيلان ، وإلا بأن سال عليه فهو غسل ، ولا بد من عصر محل البول أو جفائه قبل الرش حتى لا تبقى فيه رطوبة تفصل ، ولا بد مع الرش من زوال أوصاف البول .
- (٧) ولا يضر بقاء لون أو ريح عسر زواله بأن لم يزل بعد الغسل ثلاث مرات مع الحث والقرص في كل ومع نحو صابون توقفت الإزالة عليه بقول خبير ووجده بحد العوث أو القرب بالتفضيل الذي ذكره في التيمم ، ويضر بقاء اللون والريح معاً أو الطعم فإن تعذر زوالها عفي عنها إلى القدرة على زوالها .
- (٨) ولو مرة .

## الاستنجاء

الاستنجاء لغة: القطع، وشرعاً: إزالة الخارج النجس الملوث من  
الفرج عن الفرج بماء أو حجر؛ والأفضل الاستنجاء بالحجر، ثم إتياءه بالماء،  
ثم الإقتصار على الماء. ويجوز الإقتصار على الحجر، لكن بتسعة شروط:  
أن لا يجف النجس<sup>(١)</sup>، وأن لا ينتقل<sup>(٢)</sup>، وأن لا يطراً عليه آخر<sup>(٣)</sup>، وأن لا يجاوز  
الصفحة والحشفة<sup>(٤)</sup>، وأن يكون بثلاث مسحات<sup>(٥)</sup>، وأن ينقى المحل<sup>(٦)</sup>، وأن  
يكون المنسوح به طاهراً، وأن يكون قالماً، وأن لا يكون مُحترماً كما مر.

## التيمم

التيمم لغة: القضاء، وشرعاً: إيصال التراب إلى الوجه واليدين  
بنيّة مخصوصة.

## أسباب التيمم

أسباب<sup>(٧)</sup> التيمم سبعة: نظمها بعضهم بقوله:

(١) أي بحيث لا يقلعه الحجر.

(٢) أي عما استقر فيه عند الخروج وإن لم يجاوز الصفحة والحشفة.

(٣) أي غير جنسه وغير العرق سواء كان رطباً أم جافاً نجساً أم طاهراً، واستثنى الرمي

الظاهر الجاف كالتراب. (٤) فإن جاوز ضر وإن لم ينتقل. (٥) ولو من حجر واحد

فلا يجزىء دونها وإن أتى. (٦) أي إلى أن لا يبقى إلا أثر لا يزيله إلا الماء أو صغار

الحزف فتجب الزيادة على الثلاث إذا لم تنق. (٧) الأسباب جمع سبب، وهو لغة: ما يتوصل به

إلى غيره، وعرفاً ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته.

فَقَدُّ<sup>(١)</sup> وَخَوْفٌ<sup>(٢)</sup> حَاجَةٌ<sup>(٣)</sup> إِضْلَالُهُ<sup>(٤)</sup>

مَرَضٌ يَشْقُ<sup>(٥)</sup> جَبِيْرَةٌ<sup>(٦)</sup> وَجِرَاحٌ<sup>(٧)</sup>

### شروط التيمم

شُرُوطُ التَّيْمُمِ اثْنَا عَشَرَ : أَنْ يَكُونَ بِتُرَابٍ<sup>(٨)</sup> ، وَأَنْ يَكُونَ التُّرَابُ طَاهِرًا ، وَأَنْ لَا يَكُونَ مُسْتَعْمَلًا<sup>(٩)</sup> ، وَأَنْ لَا يُخَالِطُهُ دَقِيقٌ وَنَحْوُهُ ، وَأَنْ يَقْصِدَهُ<sup>(١٠)</sup> ، وَأَنْ يَمْسَحَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ بِنَقْلَتَيْنِ<sup>(١١)</sup> ، وَأَنْ يُزِيلَ النَّجَاسَةَ أَوَّلًا<sup>(١٢)</sup> ، وَأَنْ يَجْتَهِدَ فِي الْقِبْلَةِ قَبْلَهُ<sup>(١٣)</sup> ، وَأَنْ يَكُونَ التَّيْمُمُ بَعْدَ دُخُولِ

- (١) أى فقد الماء حسا، ويتيمم بلا طلب إن تيقن فقده، وبعد الطلب إلى حد القوث وهو ثلثائة ذراع إن توهم وجوده أو ظنه أو شك فيه، ويجب عليه طلبه في حد القرب إن تيقن وجوده فيه وهو ميل ونصف، وما زاد يسمى حد البعد لا يجب عليه طلبه منه مطلقا بل له أن يتيمم من غير طلب. (٢) بأن يخاف على نفسه من عدو أو سبع أو قصد الماء أو على ماله من غاصب أو سارق. (٣) بأن يحتاج للماء لعطش حيوان محترم ولو مآلا أو لثمنه لطعمه أو لدين. (٤) أى إضلال الماء وحده أو مع رحله ويقضى في الأولى لا في الثانية (٥) أى بأن يخاف من استعمال الماء معه على نفس أو عضو أو طول مدته أو زيادته أو نحو ذلك. (٦) بأن يخاف من نزعها ضررا بما ذكر وهي ما يوضع على موضع الكسر لينجبر، ومثلها في الحكم ما يوضع على الجرح من لصوق وعصاة. (٧) بأن يخاف من وصول الماء إليها شيئا من الأضرار المذكورة فيفسل الصحيح ويتيمم عن الجريح وقت غسله. (٨) على أى لون كان ولو محرقا بقى اسمه أو مخلوطا بنحو خل جف وإن تغير طعمه أو لونه أو ريحه وأرضة تراب لا أرضة خشب أو حجر مسحوق. (٩) أى فى حدث، وهو ما على العضو وما تنثر منه أو حيث كالمستعمل فى إزالة النجاسة الغلظة. (١٠) أى يقصده بالقل ولو بقل غيره بإذنه. (١١) لا أقل، وتكره الزيادة إن كفت الاثنتين. (١٢) أى إن أمكنت وإلا تيمم معها وأعاد عند ابن حجر وصلى صلاة فاقد الطهورين عند الرملى وأعاد. (١٣) هذا ما اعتمده ابن حجر، وقال الرملى له التيمم قبل الاجتهاد.

الْوَقْتِ<sup>(١)</sup> ، وَأَنْ يَتِيمَمَ لِكُلِّ فَرَضٍ<sup>(٢)</sup> ، وَفَقَدُ الْمَاءِ<sup>(٣)</sup> وَعَدَمُ الْمَغْصِيَةِ  
بِالسَّفَرِ إِذَا كَانَ الْفَقْدُ شَرْعِيًّا<sup>(٤)</sup> .

## فروض التيمم

فُرُوضُ التَّيْمَمِ خَمْسَةٌ : الْأَوَّلُ نَقْلُ التُّرَابِ<sup>(٥)</sup> . الثَّانِي : النِّيَّةُ<sup>(٦)</sup> .  
الثَّالِثُ : مَسْحُ الْوَجْهِ<sup>(٧)</sup> . الرَّابِعُ : مَسْحُ الْيَدَيْنِ مَعَ الْمُرْفَقَيْنِ<sup>(٨)</sup> .  
الْخَامِسُ : التَّرْتِيبُ<sup>(٩)</sup> .

## سنن التيمم

سُنَنُ التَّيْمَمِ كَثِيرَةٌ مِنْهَا : السُّوَاكُ ، وَالتَّسْمِيَةُ ، وَتَقْدِيمُ الْيَمَنِ عَلَى الْيُسْرَى

(١) فلا يصح التيمم قبل دخول الوقت . (٢) أى عيني ولو غير صلاة ، وخرج به النفل  
وفرض الكفاية كصلاة الجنائز فله أن يستيبح بتيمم واحد ماشاء منهما . (٣) أى حسا كأن  
لم يجده مع القدرة على استعماله أو شرعا كأن خاف من استعماله مرضا . (٤) فلا يتيمم العطشان  
قبل التوبة ولا من به قروح وخاف من استعمال الماء الهلاك أما إذا كان الفقد حسيا فلا يشترط  
ذلك لعدم الفائدة في توقف صحة تيممه على التوبة . (٥) أى تحويله من أرض أو هواء إلى  
العضو الممسوح . (٦) أى نية استباحة ما يفتقر إلى تيمم كالصلاة ومس المصحف ، فإن  
نوى استباحة فرض الصلاة استباح به فرض الصلاة ونعلها وغيرها أو استباحة الصلاة ، استباح  
به ماعدا فرض الصلاة العيني ، أو استباحة مس المصحف مثلا استباح به ماعدا الصلاة والطواف .  
(٧) أى جميعه لكن لا يجب إيصال التراب إلى منابت الشعر وإن خف .

(٨) والأفضل أن يكون بالكيفية المشهورة ، وهى أن يضع أصابع اليسرى سوى الإبهام  
على ظهور أصابع اليمنى سوى الإبهام بحيث لا يخرج أنامل اليمنى عن مسبحة اليسرى ويعرها  
على اليمنى فإذا بلغ الكوع ضم أطراف أصابعه إلى حرف الذراع ويعرها إلى المرفق ثم يدير  
باطن كفه إلى بطن الذراع ويعرها عليه واقعا إبهامه فإذا بلغ الكوع أمر إبهام اليسرى على  
إبهام اليمنى ثم يفعل باليسرى كذلك ثم يمسح إحدى الراحتين بالأخرى ندبا .

(٩) أى بين مسح الوجه ومسح اليدين ولو كان التيمم عن حدث أ كبر ، ولا يجب الترتيب  
بين النقلين بل يندب فقط .

وَالْمُؤَالَاةُ<sup>(١)</sup> ، وَتَخْفِيفُ التُّرَابِ مِنَ الْكَفَّينِ ، وَكُلُّ مَا يُمَكِّنُ مَجِيئَهُ مِنْ  
سُنَنِ الوُضوءِ غَيْرَ التَّمْلِيثِ .

## مكروهات التيمم

مَكْرُوهَاتُ التَّيْمُمِ اثْنَانِ : تَكَرُّرُ الْمَسْحِ ، وَتَكْثِيرُ التُّرَابِ .

## مبطلات التيمم

مُبْطَلَاتُ التَّيْمُمِ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا الْحَدَثُ ، وَالرَّدَّةُ<sup>(٢)</sup> ، وَتَوَهُّمُ الْمَاءِ<sup>(٣)</sup> خَارِجَ  
الصَّلَاةِ<sup>(٤)</sup> ، وَالْعِلْمُ بِوُجُودِ الْمَاءِ ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى ثَمَنِهِ ، وَزَوَالُ الْعِلَّةِ الْمُبِيحَةِ<sup>(٥)</sup>  
إِلَّا فِي الصَّلَاةِ السَّاقِطَةِ بِهِ فِي الثَّلَاثِ الْأَخِيرَةِ ، وَحَيْثُ لَاحِظٌ فِي الْأَرْبَعِ  
لِلْأَخِيرَةِ<sup>(٦)</sup> .

## الحيض

الْحَيْضُ لُغَةً : السَّيْلَانُ<sup>(٧)</sup> ، وَشَرْعًا : دَمٌ جَبَلِيٌّ<sup>(٨)</sup> يَخْرُجُ مِنْ أَفْصَى رَحِمِ  
الْمَرْأَةِ عَلَى سَبِيلِ الصَّحَّةِ<sup>(٩)</sup> فِي أَوْقَاتٍ مَخْصُوصَةٍ .

- (١) ويقدر المسوح منسولا . (٢) المرادها قطع الإسلام ولو حكا  
كأن صدر من صبي . (٣) كأن رأى سرايا أو جماعة جواز أن معهم ماء بلا حائل  
يحول عن استعماله . (٤) أما فيها فلا يضر سواء أ كانت تسقط بالتيمم بأن  
كان المحل يغلب فيه الفقد أو يستوى الأمران . أولا بأن كان يغلب فيه وجود الماء .  
(٥) أي كريض تيمم خوفا من استعمال الماء معه فزال . (٦) أي إن بطلان  
التيمم بالعلم بوجود الماء والقدره على ثمنه وزوال العلة المبيحة للتيمم محله إذا حصل شيء منها  
خارج الصلاة أو داخلها ووجبت إعادتها وإلا فلا يبطل إلا بالسلم ، ومحله أيضا فيها وفي التوهم  
مالم يكن حائل ، كالحاجة للماء لالعطش ، وحيولة السبع ، والاحتياج إلى الثمن للثبوتة أو للدين .  
(٧) يقال حاض الوادي : إذا سار ماؤه . (٨) أي طبيعة .  
(٩) يخرج به دم الاستحاضة ، فإنه يخرج من فرج المرأة لاعلى سبيل الصحة بل لالعلة :  
وهو ما يخرج في غير أيام الحيض والنفاس كأن يكون أقل من يوم وليلة أو مجاوز للخمسة عشر

والنَّفَاسُ : هو<sup>(١)</sup> الدَّمُ الخَارِجُ عَقِبَ الوِلَادَةِ<sup>(٢)</sup> .

أول وقت إمكان الحيض وغالبه وآخره

أَوَّلُ وَقْتٍ يُمَكِّنُ أَنْ تَحِيضَ فِيهِ الْمَرْأَةُ تِسْعَ سِنِينَ قَرِيْبَةً<sup>(٣)</sup> تَقْرِيْبَةً<sup>(٤)</sup> ،  
وَعَالِبُهُ عِشْرُونَ سَنَةً<sup>(٥)</sup> وَلَا آخِرَ لَهُ .

أقل الحيض وغالبه وأكثره

أَقَلُّ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ<sup>(٦)</sup> ، وَعَالِبُهُ سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ ، وَأَكْثَرُهُ  
خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا<sup>(٧)</sup> .

أقل الطهر بين الحيضتين، وغالبه، وأكثره

أَقَلُّ الطَّهْرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ<sup>(٨)</sup> خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا ، وَعَالِبُهُ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ  
يَوْمًا<sup>(٩)</sup> ، أَوْ ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا<sup>(١٠)</sup> ، وَلَا حَدَّ لِأَكْثَرِهِ<sup>(١١)</sup> .

- 
- (١) هذا معناه شرعا، وأما لغة فهو الولادة . (٢) بأن يكون قبل مضي خمسة عشر يوما منها ، أما الخارج مع الولد أو قبله فلا يسمى نفاسا . (٣) أي هلالية .  
(٤) فيتسامح قبل تمامها بما لا يسع أقل حيض وطهر ، وهو ما كان أقل من ستة عشر يوما ولو بالحظة . (٥) قال الباجوري : إنه يؤخذ من كلامهم في الرد بالعب فإنهم قالوا إذا بلغت الجارية عشرين سنة ولم تحض فإنه عيب ترد به اله . (٦) أي مقدارها ، وهو أربع وعشرون ساعة مع اتصال الدم للعتاد بحيث لو وضعت قطنة أو نحوها لتلوثت ، فإن نقص عن ذلك فليس بحيض بل هو استحاضة كما مر . (٧) فإن زاد عليها فهو استحاضة كما مر .  
والاستحاضة حدث دائم فلا تمتنع شيئا مما يمتنع بالحيض فتغسل المستحاضة فرجها ثم تحشوه ثم تنوضأ في الوقت وتبادر بالصلاة فإن أخرت لغير مصلحة الصلاة استأنفت وإن لم تزل العصابة عن محلها لو عصبت ، ولو ظهر دم ، بخلاف ما هو لمصلحتها كانتظار جماعة ، ويجب تجديد العصابة والظهارة لكل فرض . (٨) لا بين الحيض والنفاس إذ يجوز أن يكون أقل من ذلك .  
(٩) إن كان الحيض ستا . (١٠) إن كان الحيض سبعا . وهذا وما قبله محله إن كان الشهر كاملا . (١١) إذ قد لا تحيض المرأة أصلا .

أقل زمن النفاس ، وغالبه ، وأكثره

أَقْلُ زَمَنِ النَّفَاسِ لِحَظَّةٍ <sup>(١)</sup> ، وَغَالِبُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا ، وَأَكْثَرُهُ  
سِتُّونَ يَوْمًا .

## ما يحرم بالحيض والنفاس

يَحْرُمُ بِالْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ أَحَدَ عَشَرَ شَيْئًا : الصَّلَاةُ <sup>(٢)</sup> وَالطَّوَافُ ، وَمَسُّ  
الْمُصْحَفِ ، وَحَمْلُهُ ، وَاللَّبْتُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ بِقَصْدِ الْقِرَاءَةِ  
وَالصَّوْمِ <sup>(٣)</sup> وَالطَّلَاقِ <sup>(٤)</sup> ، وَالْمُرُورُ فِي الْمَسْجِدِ عِنْدَ خَوْفِ التَّلْوِيثِ <sup>(٥)</sup> ،  
وَالِاسْتِمْتَاعُ بِمَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ <sup>(٦)</sup> ، وَالطَّهَّارَةُ بِنِيَّةِ التَّعْبُدِ <sup>(٧)</sup> .

## الصلاة

الصَّلَاةُ لُغَةً : الدُّعَاءُ بِخَيْرٍ ، وَشَرْعًا : أَقْوَالٌ وَأَفْعَالٌ مُفْتَتِحَةٌ بِالتَّكْبِيرِ  
مُخْتَمَةٌ بِالتَّسْلِيمِ غَالِبًا <sup>(١)</sup> .

- (١) وابتدأؤه من انفصال جميع الولد .
- (٢) ولا يجب عليها قضاؤها . (٣) ويجب عليها قضاؤه بأمر جديد .
- (٤) أى يحرم على الزوج إن كانت الزوجة موطوءة ولم تبذل في مقابله مالا .
- (٥) ومثلها كل ذى خبث يخشى منه تلويثه . (٦) بوطء مطلقا وبغيره من نظر  
ولس بلا حائل مع الشهوة . (٧) أى فى غير نحو نسك وعيد .
- (٨) ومن غير الغالب صلاة الأخرس لعدم الأقوال فيها وصلاة الجنابة والمريض الذى  
يجرى أركان الصلاة على قلبه والربوط على خشية لعدم الأعمال فيها .

## الصلوات المكتوبة وأوقاتها

الصلوات المكتوبة<sup>(١)</sup> خمس: الظهر<sup>(٢)</sup>، وهي أربع ركعات؛ وأول<sup>(٣)</sup> وقتها زوال الشمس، وآخره مصير ظل كل شيء مثله سوى ظل الأستواء. والعصر<sup>(٤)</sup>، وهي أربع ركعات؛ وأول<sup>(٥)</sup> وقتها إذا صار ظل كل شيء مثله، وزاد قليلاً. والمغرب<sup>(٦)</sup>، وهي ثلاث ركعات؛ وأول<sup>(٧)</sup> وقتها غروب قرص الشمس، وآخره غيبوبة الشفق الأحمر. والعشاء<sup>(٨)</sup>، وهي أربع ركعات، وأول<sup>(٩)</sup> وقتها غيبوبة الشفق الأحمر، وآخره طلوع الفجر.

- (١) أي المفروضة في كل يوم وليلة أصالة على الأعيان. (٢) سميت بذلك لأنها ظاهرة وسط النهار. (٣) هذا وقتها الكلي، ويتجزأ إلى ستة أوقات: وقت فضيلة أوله، ووقت جواز إلى ما يسع كلها وهو وقت الاختيار الذي هو الثالث، ووقت حرمة وهو القدر الذي لا يسع كلها بأخف ممكن من فعل نفسه، وضرورة وهو آخر الوقت إذا زالت النوانع والباقي من الوقت قدر التكبير، إذ تجب حينئذ ذات الوقت وما قبلها إن جمعت معها، وعذر وهو وقت العصر لمن يجمع جمع تأخير. (٤) سميت بذلك لمعاصرتها وقت الغروب.
- (٥) ويتجزأ هذا الوقت الكلي إلى سبعة أوقات: وقت فضيلة أوله، واختيار إلى مصير الظل مثلين، وجواز بلا كراهة إلى الاصفرار، وجواز بكراهة إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها، وحرمة، وعذر، وضرورة. (٦) سميت بذلك لفعالها وقت الغروب.
- (٧) ويتجزأ هذا الوقت الكلي إلى سبعة أوقات: وقت فضيلة أوله، وهو وقت الاختيار، والجواز بلا كراهة، ووقت كراهة، ووقت حرمة، ووقت عذر، ووقت ضرورة.
- (٨) هو اسم لأول الظلام، سميت الصلاة به لفعالها فيه. (٩) ويتجزأ هذا الوقت الكلي إلى سبعة أوقات: وقت فضيلة أوله، ووقت اختيار إلى آخر ثلث الليل الأول، ووقت جواز بلا كراهة إلى الفجر الكاذب، ووقت جواز بكراهة إلى بقاء ما يسعها، ووقت حرمة، ووقت عذر، ووقت ضرورة.

الصَّادِقِ<sup>(١)</sup> ، وَالصُّبْحِ<sup>(٢)</sup> : وَهِيَ رَكْعَتَانِ ، وَأَوَّلُ<sup>(٣)</sup> وَقْتِهَا طُلُوعُ الْفَجْرِ  
الصَّادِقِ ، وَآخِرُهُ طُلُوعُ الشَّمْسِ .

## أعذار الصلاة

أَعْدَارُ الصَّلَاةِ<sup>(٤)</sup> أَرْبَعَةٌ : النَّوْمُ<sup>(٥)</sup> ، وَالنَّسْيَانُ<sup>(٦)</sup> ، وَالْجَمْعُ<sup>(٧)</sup> وَالْإِكْرَاهُ<sup>(٨)</sup> .

### الصلاة المحرمة من حيث الوقت<sup>(٨)</sup>

تَحْرِمُ الصَّلَاةُ الَّتِي لَأَسَبَبٍ لَهَا<sup>(٩)</sup> ، أَوْ لَهَا سَبَبٌ مُتَأَخِّرٌ<sup>(١٠)</sup> فِي غَيْرِ حَرَمِ  
مَكَّةَ فِي خَمْسَةِ أَوْقَاتٍ<sup>(١١)</sup> : وَقْتِ طُلُوعِ الشَّمْسِ حَتَّى تَرْتَفِعَ قَدْرَ رُمُحٍ<sup>(١٢)</sup> ،  
وَوَقْتِ الْإِسْتِوَاءِ<sup>(١٣)</sup> فِي غَيْرِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ حَتَّى تَزُولَ ، وَوَقْتِ الْأَصْفَرَارِ حَتَّى  
تَغْرُبَ ، وَبَعْدَ فِعْلِ الْمَضَرِ<sup>(١٤)</sup> حَتَّى تَغْرُبَ ، وَبَعْدَ فِعْلِ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ .

- (١) هو المنتشر ضوءه عرضاً . (٢) هو أول النهار، سميت الصلاة به لفعالها فيه .  
(٣) ويتجزأ هذا الوقت السكلي إلى ستة أوقات: وقت فضيلة أوله، ووقت اختيار وهو إلى  
الإسفار، وجواز بلا كراهة إلى طلوع الحمرة، وجواز بكراهة من طلوع الحمرة إلى أن يبقى من  
الوقت ما يسعها ، ووقت حرمة ، ووقت ضرورة .  
(٤) أي الأشياء التي تدفع إثم تأخير الصلاة عن وقتها . (٥) أي قبل دخول وقت  
الصلاة مطلقاً أو بعده وهو يظن أنه يستيقظ قبل أن يضيق الوقت ، فلا يعذر إذا نام في الوقت  
وهو لا يظن أنه يستيقظ قبل أن يضيق عنها، ولهذا تجب عليه الفورية في القضاء إذا أخرها  
بالنوم حينئذ . (٦) بشرط أن لا ينشأ عن منعه عنه بل عن نحو مطالعة في كتاب  
أو صنعة أو نحوها لانهو قمار من المحرمات أو نحو لعب شطرنج من المكروهات .  
(٧) أي تأخيراً بسفر أو مرض . (٨) خرج به الحرمة من غير هذه الحثية  
كالصلاة في المكان المنسوب . (٩) كالنفل المطلق . (١٠) كالاستخارة والإحرام .  
(١١) ثلاثة منها تتعلق بالزمان من غير نظر لمن صلى ولمن لم يصل ، واثنان يتعلقان بفعل  
صاحبة الوقت ، فمن فعالها حرمت عليه الصلاة المذكورة ومن لا فلا . (١٢) طوله سبعة أذرع  
في رأي العين . (١٣) ووقته ضيق جدا . (١٤) ولو مجموعة في وقت الظهر .

## شروط وجوب الصلاة

شُرُوطُ وُجُوبِ الصَّلَاةِ <sup>(١)</sup> سِتَّةٌ : الإِسْلَامُ <sup>(٢)</sup> ، وَالبُلُوغُ <sup>(٣)</sup> ، وَالعَقْلُ <sup>(٤)</sup> ،  
وَالنَّقَاءُ عَنِ الحَيْضِ وَالنَّفَاسِ <sup>(٥)</sup> وَبُلُوغُ الدَّعْوَةِ <sup>(٦)</sup> ، وَسَلَامَةُ الحَوَاسِ <sup>(٧)</sup> .

## أركان الصلاة

أَرْكَانُ الصَّلَاةِ سَبْعَةٌ عَشَرَ <sup>(٨)</sup> : النِّيَّةُ <sup>(٩)</sup> ، وَتَكْبِيرَةُ الإِخْرَامِ <sup>(١٠)</sup> ،  
وَالْقِيَامُ فِي الفَرَضِ <sup>(١١)</sup> ، وَقِرَاءَةُ الفَاتِحَةِ <sup>(١٢)</sup> ، وَالرُّكُوعُ <sup>(١٣)</sup> وَالتَّحِيَّاتُ فِيهِ ،

- (١) أى المكتوبة . (٢) فلا يطالب بها الكافر الأصلي في الدنيا لعدم صحتها منه ؛  
وأما المرتد فمسلم فيما مضى ينسحب عليه حكم الإسلام ، فيلزمه قضاء أيام رده بخلاف الأصلي .  
(٣) فلا تجب على الصبي ، لكن يؤمر بها لسبع إن ميز معها ، ويضرب على تركها لعشر .  
(٤) فلا تجب على مجنون ولا مغمى عليه ولا سكران ، ولا قضاء على غير المتعدى منهم .  
(٥) فلا تجب على الحائض والنفساء ، ولا قضاء عليهما بل يحرم عليهما القضاء عند ابن  
حجر ، وينعقد نقلا بلا ثواب عند الرملي . (٦) فلا تجب على من لم تبلغه كأن نشأ  
في شاهق جبل ، فلا يجب عليه القضاء إذا بلغته عند الرملي . وقال ابن قاسم يجب .  
(٧) فلا تجب على من خلق أعمى أصم ولو ناطقا ، ولا قضاء عليه إذا ردت عليه حواسه .  
(٨) بعد الطمأنينات الأربع أركانها وهوما في الروضة . (٩) أى بالقلب ، ويكفي  
في النفل المطلق كتحية المسجد نية فعل الصلاة ، وفي النفل المؤقت وماله سبب كإياد وسنة الظهر  
والكسوف نية الفعل والتعيين ، ولا بد في الفرض من هذين ونية الفرضية .  
(١٠) بأن يقول الله أكبر ، ولا يضر تحلل يسير وصف بين الله وأكبر ولا يسير مكوت  
كسكينة تنفس ، وسميت بذلك لأنها سبب في تحريم ما كان حلالا قبلها كالأكل والكلام .  
(١١) ولو كفاية ، ومثله ما على صورته كالمعادة وصلاة الصبي ، هذا إن قدر وإلا فقد كيف شاء ؛  
فإن لم يقدر اضطلع واستقبل القبلة بمقدم يده وجوبا وبوجهه ندبا ، فإن لم يقدر استلقى على ظهره  
ورفع رأسه قليلا بشيء ليتوجه بوجهه للقبلة ، فإن تعذر التوجه به فبأخصيه ، وبوجهه برأسه  
للكوع والسجود ، فإن لم يقدر أو ما بطرفه فإن لم يقدر أجرى الأركان على قلبه . أما في النفل  
فله أن يتنفل ولو قادرا قاعدا ومضطجعا لمستلقيا ويقعد للركوع والسجود . (١٢) فإن عجز  
عنها قرأ سبع آيات من غيرها ولو مفرقة ، فإن عجز عن القراءة أتى بذكر ، ويعتبر سبعة أنواع  
منه أو من دعاء أو منها . (١٣) وهو لغة الانحناء ؛ وشرعا انحناء خاص ، وأقله أن ينحني  
حتى تنال راحته ركبته ويشترط أن لا يقصد به غيره ، فلو هوى افتل حية فجعله ركوعا لم يكف .

وَالْإِعْتِدَالُ<sup>(١)</sup> ، وَالطَّمَأْنِينَةُ فِيهِ ، وَالسُّجُودُ<sup>(٢)</sup> ، وَالطَّمَأْنِينَةُ فِيهِ ، وَالْجُلُوسُ  
بَيْنَ السُّجُودَيْنِ<sup>(٣)</sup> ، وَالطَّمَأْنِينَةُ فِيهِ ، وَالتَّشَهُدُ الْآخِرُ<sup>(٤)</sup> وَالْقُعُودُ فِيهِ ،  
وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ<sup>(٥)</sup> وَالسَّلَامُ<sup>(٦)</sup> ، وَالتَّرْتِيبُ<sup>(٧)</sup> .

## شروط صحة الصلاة

شُرُوطُ صِحَّةِ الصَّلَاةِ خَمْسَةٌ عَشْرَ : الْإِسْلَامُ ، وَالتَّمْيِيزُ ، وَدُخُولُ الْوَقْتِ ،  
وَالْعِلْمُ بِفَرَضِيَّتِهَا<sup>(٨)</sup> ، وَأَنْ لَا يُعْتَقَدَ فَرَضًا<sup>(٩)</sup> مِنْ فُرُوضِهَا سُنَّةً ، وَالطَّهَارَةُ عَنِ

- (١) هو لغة الاستقامة؛ وشرعا أن يعود الراكع لما كان عليه قبل ركوعه ، وشرطه أن لا يقصد به غيره ، فلو رفع من الركوع فزعا من شيء جعله اعتدالا لم يكف .
- (٢) هو لغة الخضوع؛ وشرعا وضع الأعضاء السبعة ، وأقله أن يضع بعض بشرة أو شعر جبهته على مصلاه وبعضها من كل من كفيه وركبتيه وقدميه ، وشرطه التحامل برأسه وعدم الهوى لغيره ؛ فلو سقط على وجهه لم يكفه ، ووجب عليه العود إلى الاعتدال ، وشرطه أيضا ارتفاع أسافله على أعاليه ؛ أي ارتفاع عجزه ومحاولة على رأسه ومنكبیه، فإن لم يقدر صلى بحسب حاله ، وكذا لو عجز عن وضع جبهته إلا على نحو وسادة لم يجب إلا إن حصل به التنكيس ، وشرطه أيضا أن لا يسجد على محمول له يتحرك بحركته إلا ما في يده من منديل ونحوه فلا يضر .
- (٣) وشرطه أن لا يقصد به غيره، وأن لا يطوله فوق ذكره المشروع فيه قدر أقل التشهد عامدا عالما ؛ وكذا الاعتدال شرطه أن لا يطوله فوق ذكره المشروع فيه قدر الفاتحة عامدا عالما .
- (٤) أي المأني به آخر كل صلاة وهو مشهور ، ولا يشترط ترتيبه ولا موالاته عند الشيخ ابن حجر .
- (٥) أي بعده، فلا يجوز تقديمها على شيء منه ، ولا تشترط الموالاته بينهما .
- (٦) وأقله : السلام عليكم .
- (٧) أي بين الأركان كما ذكر ، فإن تعمد تركه كأن سجد قبل الركوع بطلت صلاته ، وإن سها فما بعد المتروك لنو ، ثم إن تذكر قبل أن يأتي بمثله أتى به وإلا تمت به ركعته وألغى ما بينهما وتدارك الباقي .
- (٨) فلو تردد في فرضيتها أو اعتقدها سنة لم تنعقد .
- (٩) أي معينا كالفاتحة أو الركوع ، بخلاف انهم كأن اعتقد أن واحدا منهما من غير تعيين سنة فإنه لا يضر، وبخلاف ما لو اعتقد أن جميع مطلوباتها فروض أو أن بعضها فرض وبعضها سنة ولم يقصد بفرض معين السنة فإنه لا يضر أيضا .

الْحَدِيثَيْنِ <sup>(١)</sup> ، وَالطَّهَارَةَ عَنِ النَّجَاسَةِ فِي الثَّوْبِ <sup>(٢)</sup> وَالْبَدَنِ <sup>(٣)</sup> وَالْمَكَانِ ،  
وَسَتْرُ الْعَوْرَةِ <sup>(٤)</sup> ، وَاسْتِيقْبَالَ الْقِبْلَةِ <sup>(٥)</sup> فِي غَيْرِ نَافِلَةِ السَّفَرِ الْمُبَاحِ <sup>(٦)</sup> ،  
وَصَلَاةُ <sup>(٧)</sup> شِدَّةِ الْخَوْفِ <sup>(٨)</sup> ، وَتَرْكُ الْكَلَامِ <sup>(٩)</sup> ، وَتَرْكُ الْأَفْعَالِ

- (١) أي الأصفر والأكبر بماء أو تراب ، فإن لم يجدهما صلى لحرمته الوقت وأعاد .  
(٢) مثله محموله والملاقى للمحمول . (٣) ومنه داخل العين والضم والأنف ،  
ولم يجب غسله في الجنابة لأنها أخف من النجاسة . (٤) العورة لغة : النقص ،  
وتطلق شرعا على ما يحرم نظره ، وهو جميع بدن المرأة ولو أمة فإنه يحرم نظره على الأجنبي ،  
وجميع بدن الرجل فإنه يحرم نظره على الأجنبية ، ويذكرونه في النكاح ، وعلى ما يجب ستره  
في الصلاة وهو المراد هنا ؛ وهو ما بين سرة وركبة الرجل والأمة وما سوى الوجه والكفين من  
بدن الحرة . والمرأة أيضا خارج الصلاة عورتان : إحداها عند المحارم الذكور والنساء والمملوك  
الغفيف ، وفي الخلوة : وهي ما بين السرة والركبة . ثانيتهما عند الكافرات ، وهي ما لا يبدو عند  
المهنة . وللرجل خارجها أيضا عورتان : إحداها عند الرجال والنساء المحارم ، وهي ما يجب  
ستره في الصلاة . ثانيهما في الخلوة وهي السوءتان ، وشرط الساتر كونه جرما يمنع إدراك لون  
البشرة في مجالس التخاطب المعتدل البصر ، وكونه يشمل المستور لبسا ونحوه ، فلا تكفي الظلمة  
ولا أثر الصبغ الذي لا جرم له ولا الخيمة الضيقة . (٥) أي الكعبة يقينا بجماعة أو نحوها  
في حق من لا حائل بينه وبينها وظنا في حق غيره . (٦) أي الجائز المستجمع لشروط  
جواز القصر إلا الطول فلا يشترط بل يكفي أن يكون السفر إلى ما لا يسمع فيه نداء الجمعة ، فإن  
كان في نحو هودج وسفينة أتم ركوعه وسجوده ، واستقبل بسهولة ذلك عليه ، وإلا فإن كان  
راكبا استقبل في إحرامه فقط إن سهل ، وجهة مقصده قبلته في الباقي ويومي بالركوع والسجود  
أخفص ، وإن كان ماشيا استقبل فيما سوى القيام والاعتدال والتشهد والسلام . أما هذه فيمشى  
فيها وقبلته جهة مقصده ، ويشترط ترك الأفعال الكثيرة لغير حاجة ودوام السفر والسير وعدم  
وطء النجاسة الغير المفقوت عنها إلا اليابسة خطأ . (٧) فرضا كانت أو نفلا .  
(٨) أي في قتال مباح ، فإنه يصلى كيف أمكنه ولا إعادة عليه . (٩) أي عمدا مع العلم  
بالتحريم ، وأنه في الصلاة وعدم الغلبة ؛ فتبطل بالنطق بحرفين أو حرف مفهم كق أو بممدود  
كآ ، ويغفر يسير الكلام ، وهو أربع كلمات عرفية عند ابن حجر ، وست عند القليوبي  
وباعثن إن نسي أو سبق لسانه أو جهل التحريم وعذر أو حصل بغلبة ضحك أو بكاء .

الكثيرة<sup>(١)</sup>، وترك الأكل والشرب<sup>(٢)</sup>، وأن لا يغضي ركن قولي أو فعلي مع الشك في نية التحريم<sup>(٣)</sup>، أو يطول زمن الشك<sup>(٤)</sup>، وأن لا ينوي قطع الصلاة أو يتردد في قطعها، وعدم تمليق قطعها بشيء<sup>(٥)</sup>

### أبعض<sup>(٦)</sup> الصلاة

أبعض الصلاة عشرون: القنوت<sup>(٧)</sup> وقيامه، والصلاة على النبي فيه، وقيامها، والسلام على النبي فيه، وقيامه، والصلاة على آل فيه، وقيامها، والسلام عليهم فيه، وقيامه، والصلاة على الصَّحْبِ فيه، وقيامها، والسلام عليهم فيه، وقيامه، والتشهد الأول<sup>(٨)</sup>، وقعوده، والصلاة على النبي فيه، وقعودها، والصلاة على آل في التشهد الأخير<sup>(٩)</sup>، وقعودها.

### سنن الصلاة

سنن الصلاة كثيرة: منها رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام<sup>(١٠)</sup>،

- (١) كثلاث حركات متواليات وضربة مفرطة ووثبة ولو مع النسيان وزيادة ركن فعلي عمدا لغير المتابعة .
- (٢) نعم يعتذر القليل مع النسيان أو الجهل بالتحريم إن عذر .
- (٣) أو تكبيره .
- (٤) بأن يسع ركنا .
- (٥) ولو محالا عادة لاعتقلا كالجمع بين الضدين .
- (٦) سميت بذلك لأنها لما طلب جبرها بسجود السهو أشبهت الأبعاض الحقيقية وهي الأركان .
- (٧) أي القنوت الراتب ، وهو قنوت الصبح ووتر نصف رمضان الأخير ، ويحصل بكل ذكر اشتمل على دعاء وثناء كاللهم اغفر لي يا غفور ؛ والأفضل اللهم اهدني الخ .
- (٨) أي اللفظ الواجب في التشهد الأخير .
- (٩) لا يقال كيف يتصور سجود السهو لتركها لأنها كسائر الأبعاض يجبر تركها أو ترك شيء منها به لإمكانه بترك إمامه لها، فإذا أخبره بعد سلامه بأنه تركها أو سمعه يقول اللهم صل على محمد السلام عليه سجد للسهو لجبر الخلل الذي حصل في صلاته من صلاة إمامه .
- (١٠) بأن تحاذي أطراف أصابعه أعلى أذنيه وإبهاميه شحمتيهما وكفاه منكبیه مع جعل بطنهما إلى القبلة وإمالة أطرافها شيئا قليلا إليها ، ويكون ابتداء الرفع مع ابتداء التكبير وانتهاءه مع انتهائه ،

وَعِنْدَ الرَّكْعِ (١) ، وَعِنْدَ الرَّفْعِ مِنْهُ (٢) ، وَعِنْدَ الْقِيَامِ مِنَ النَّسْهَدِ الْأَوَّلِ ، وَدَعَاءِ  
 الْأِسْتِفْتَاكِحِ (٣) ، وَالتَّعَوُّذِ (٤) وَالتَّأْمِينِ (٥) ، وَقِرَاءَةِ الشُّورَةِ فِي مَوْضِعِهَا (٦) ،  
 وَالْإِسْرَارُ وَالْجَهْرُ فِي مَوْضِعَيْهِمَا (٧) ، وَتَكْبِيرَاتُ الْإِنْتِقَالَاتِ (٨) ، وَنَظَرُ مَوْضِعِ  
 السُّجُودِ ، وَوَضْعُ الرَّاحَتَيْنِ عَلَى الرَّكْبَتَيْنِ فِي الرَّكْعِ ، وَتَسْبِيحُ (٩) الرَّكْعِ  
 وَالسُّجُودِ ، وَالْإِفْتِرَاشِ (١٠) فِي كُلِّ جُلُوسٍ لَمْ يَعْقُبْهُ سَلَامٌ ، وَالتَّوَرُّكُ فِيمَا يَعْقُبُهُ  
 سَلَامٌ ، وَالتَّسْلِيمَةُ الثَّانِيَةُ (١١) ، وَالْإِلْتِفَاتُ فِي التَّسْلِيمَتَيْنِ يَمِينًا فِي الْأُولَى ،  
 وَشِمَالًا فِي الثَّانِيَةِ (١٢) .

- (١) أى عند الهوى له فيتدى الرفع مع ابتداء التكبير عند ابتداء الهوى للركوع ويمد  
 التكبير بعد الرفع حتى يصل إلى الركوع فابتداؤها معا دون انتهائهما .
- (٢) والأكل كونهما بهيتهما في التحريم وكون الرفع مع ابتداء رفع رأسه إلى انتصابه ،  
 فإذا انتصب قائما أرسل يديه . (٣) أى سرا بعد تكبيرة الإحرام ، بأن لا يفصل ذكر  
 غير مشروع بينهما لا بسكنة التنفس؛ وأفضل ماورد فيه «وجهت وجهي الخ» ، ويفوت بالتعوذ  
 ولو سهوا ، ويجلس المسبوق مع الإمام لا بالتأمين معه . (٤) أى سرا قبل القراءة ، ويفوت  
 بالمشروع في البسمة . (٥) أى قول آمين بمعنى استجب مخففة الميم مع المد أفصح منه مع  
 القصر ، ويضر تشديد الميم إلا إن أراد قاصدين إليك يارب وأنت أكرم من أن تخيب قاصدا .
- (٦) وهو الصبح ، وكل صلاة ثنائية والأولتان من سائر الصلوات المكتوبة ، وفيما قبل  
 التشهد الأول من النوافل ، ولا تسن لماوم سمع قراءة الإمام وميز حروفها ولو في سرية .
- (٧) وموضع الجهر ركعتا الصبح ، وأولتا العشاءين والجمعة والعيدان والاستسقاء  
 والخسوف والتراويح والوتر في رمضان وغير ذلك موضع الإسرار . (٨) ويسن مدها  
 حتى يصل إلى الركن المنتقل إليه وإن أتي بجلسة الاستراحة ، ولا يجهر بها إلا الإمام والمبلغ لحاجة  
 (٩) وهو مشهور . (١٠) هو أن يجلس الشخص على كعب اليسرى جاعلا ظهرها  
 للأرض وينصب قدمه اليمنى ويضع بالأرض أطراف أصابعها لجهة القبلة ، سمي بذلك لأنه افترش  
 فيه رجله ، والتورك مثل الافتراش إلا أن المصلي يخرج يساره على هيئتها في الافتراش من جهة  
 يمينه ويلصق وركه بالأرض ، وسمي بذلك لأنه يلصق وركه بالأرض . (١١) إلا إن  
 عرض مانع عقب الأولى تكروج وقت الجمعة (١٢) بحيث يرى خده الأيمن في الأولى ،  
 وخده الأيسر في الثانية .

## مكروهات الصلاة

مَكْرُوهَاتُ الصَّلَاةِ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا الْجَهْرُ فِي مَوْضِعِ الْإِسْرَارِ وَعَكْسُهُ<sup>(١)</sup> ، وَالْإِنْفَاتُ<sup>(٢)</sup> لِغَيْرِ حَاجَةٍ<sup>(٣)</sup> ، وَالْإِشَارَةُ لِغَيْرِ حَاجَةٍ<sup>(٤)</sup> ، وَالْإِسْرَاعُ<sup>(٥)</sup> ، وَالْإِطَانُ<sup>(٦)</sup> .

### سجود السهو

سُجُودُ السَّهْوِ سَجْدَتَانِ<sup>(٧)</sup> قَبِيلَ السَّلَامِ . يُسَنَّنُ لِأَحَدٍ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ : تَرْكُ بَعْضٍ مِنْ أِبْعَاضِ الصَّلَاةِ أَوْ بَعْضِهِ وَكَوْنُ حَرْفًا ، وَفِعْلُ مَا يُبْطِلُ عَمْدَهُ وَلَا يُبْطِلُ سَهْوَهُ إِذَا فُعِلَ سَهْوًا<sup>(٨)</sup> ، وَتَقَلُّ رُكْنٍ قَوْلِيٍّ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ<sup>(٩)</sup> ، وَإِيقَاعُ رُكْنٍ فِعْلِيٍّ مَعَ احْتِمَالِ الزِّيَادَةِ<sup>(١٠)</sup> .

- (١) نعم قد يطلب الإسرار في موضع الجهر ، وذلك إذا شوش على نحو نائم ، وإطلاقهم يقتضى جريان ذلك حتى في الفرائض ، لكن قال ع ش : إنه خاص بنوائل الليل المطلقة ، لأنها يطلب فيه الجهر لذاته كالعشاء .
- (٢) أى بوجهه ، أما بصدرة فبطل .
- (٣) كلفظ متاع . (٤) بخلافها لما كرت سلام بيد أو رأس .
- (٥) أى لحضور الصلاة أو لإدراك التحريم مع الإمام مثلاً ، نعم إن توقف إدراك الجماعة عليه سن أو الجمعة وجب ، ومن الإسراع المكروه أيضاً عدم التأني في أفعال الصلاة وأقوالها .
- (٦) أى ملازمة مكان واحد وهذا لغير الإمام في الحراب ، أما هو فلا يكره له خلافاً للسيوطي .
- (٧) كسجود الصلاة فيما يجب وما يندب ، وقيل يقول : سبحان من لا ينام ولا يسهو ، قال بعضهم : وهذا إن سها ، فإن تعمد فاللائق به الاستغفار وتجب نيته على الإمام والمنفرد دون المأموم ، ولا تجب نية سجود التلاوة عند ابن حجر . وقال الرملي تجب أيضاً فيه كالسهو ، وتبطل الصلاة بالتلفظ فيهما إذ لا ضرورة إلى ذلك . (٨) كالكلام القليل ناسياً أو الأكل القليل ناسياً أو زيادة ركن فعلى ناسياً أو ركعة فأكثر ناسياً . (٩) كأن قرأ الفاتحة في الركوع أو جلوس التشهد أو تشهد في القيام أو الجلوس بين السجدين أو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في الركوع ، ومثل ذلك ما إذا قرأ السورة في غير محل القراءة كالركوع فيسجد لجميع ذلك سواء فعله عمداً أو سهواً . (١٠) كأن يشك في ترك ركوع أو سجود أو ركعة فانه يأتي به ولا يرجع إلى ظنه ولا إلى غيره مالم يبلغ عدد التواتر فيرجع إلى قوله فقط =

## سجود التلاوة

سُجُودُ التَّلَاوَةِ أَرْبَعٌ عَشْرَةَ سَجْدَةً تُسَنُّ (١) دَاخِلَ الصَّلَاةِ (٢) وَخَارِجَهَا (٣)  
فِي أَرْبَعَةِ عَشَرَ مَوْضِعًا مِنَ الْقُرْآنِ (٤) ، وَلَيْسَ مِنْهَا «ص» بَلْ سَجَدَتْهَا  
سَجْدَةٌ شُكْرٍ .

## سجود الشكر

سُجُودُ الشُّكْرِ سَجْدَةٌ تُسَنُّ خَارِجَ الصَّلَاةِ فَقَطْ عِنْدَ حُدُوثِ نِعْمَةٍ (٥)

عند الرملي ، وإلى قوله أوفعله عند ابن حجر ، وإذا أتى به سجد للهو وإن زال الشك قبل السلام ، نعم إن زال قبل أن يأتي بما يحتمل الزيادة لم يسجد ، كأن شك هل صلى ثلاثاً أو أربعاً وزال شكه في غير الركعة الأخيرة . (١) أي للقارئ؛ قراءة مشروعة لا محرمة لذاتها ، كقراءة الجنب ، ولا مكروهة لذاتها كقراءة مصل في غير القيام ، وللمستمع وهو من قصد السماع ، وللسامع وهو من يسمع سواء قصده أم لا ، فهو أعم مما قبله ؛ ولا بد فيها ولو خارج الصلاة وفي سجدة الشكر من شروط الصلاة من طهر وستر واستقبال وغيرها ، ومن ترك موافقها ككلام كثير ، وسن أن يقول فيه : « سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته ، فتبارك الله أحسن الخالقين » . وأن يقول : « اللهم اكتب لي بها عندك أجراً واجعلها لي عندك ذخراً ، وضع عني بها وزراً ، واقبلها مني كما قبلتها من عبدك داود » قال الثرقاوي : أي قبلت نوعها ، وإلا فسجدة داود للشكر وهذه للتلاوة فيقول ذلك في سجدة «ص» وغيرها اه (٢) وأركانها حينئذ اثنان : النية عند الرملي خلافا لابن حجر ، والسجود .

(٣) وأركانها حينئذ ستة ، وهي أركان سجود الشكر أيضاً : النية وتكبير التحريم والسجود والجلوس أو الاضطجاع بعد السجود والسلام والترتيب . (٤) ثنتان في الحج ، وثنتا عشرة : في الأعراف والرعد والنحل والإسراء ومريم والفرقان والنمل والم تنزيل وفصلت والنجم والانشقاق وقرأ . (٥) أي حصولها في وقت لم يعلم وقوعها فيه سواء كان يتوقعها أم لا ومثله اندفاع النعمة : كقدوم الغائب ، وشفاء المريض ، وحصول الولد ، وكذلك النعمة العامة للمسلمين كالمطر عند القحط لا الخاصة بأجنبي مسلم .

أَوْ اِنْدِفَاعِ نِقْمَةٍ<sup>(١)</sup> ، أَوْ رُؤْيَا مُبْتَلَى<sup>(٢)</sup> ، أَوْ عَاصٍ<sup>(٣)</sup> .

### صلاة النفل

النَّفْلُ لُغَةً : الزِّيَادَةُ ، وَشَرْعًا : مَا طَلَبَهُ الشَّرْعُ طَلَبًا غَيْرَ جَازِمٍ<sup>(٤)</sup> . وَنَوَافِلُ الصَّلَاةِ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا الْعِيدَانِ ، وَالْكُسُوفَانِ ، وَالْأَسْتِسْقَاءُ ، وَالْوِتْرُ ، وَالرَّوَاتِبُ ، وَالتَّرَاوِيحُ ، وَالضَّحَى ، وَالتَّحِيَّةُ ، وَسُنَّةُ الْوُضُوءِ ؛ وَتَرْتِيبُ هَذِهِ فِي الْفَضْلِ كَتَرْتِيبِهَا فِي الذِّكْرِ .

### صلاة العيدين

صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ<sup>(٥)</sup> : عِيدِ الْفِطْرِ وَعِيدِ الْأَضْحَى<sup>(٦)</sup> رَكْعَتَانِ ، يُكَبَّرُ فِي الْأُولَى مِنْهُمَا نَدْبًا بَيْنَ<sup>(٧)</sup> الْأَسْتِفْتَاكِحِ وَالتَّعَوُّذِ سَبْعًا . وَفِي الثَّانِيَةِ قَبْلَ التَّعَوُّذِ خَمْسًا<sup>(٨)</sup> ، وَيَخْطُبُ<sup>(٩)</sup> بَعْدَهَا<sup>(١٠)</sup> نَدْبًا خُطْبَتَيْنِ<sup>(١١)</sup> يُكَبَّرُ فِي الْأُولَى مِنْهُمَا تِسْعًا ، وَفِي الثَّانِيَةِ سَبْعًا ، وَوَقْتُهَا بَيْنَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَالزُّوَالِ<sup>(١٢)</sup> .

- 
- (١) كنجاة من هدم أو غرق .  
(٢) أى فى بدنه أو عقله مما يعد نقصا فى كمال الخلق أو أصلها عرفا كالعنى والصمم .  
(٣) أى متجاهر بعصيته ولو صغيرة ، وإن لم يصر عليها ويظهرها له لا لمبتلى .  
(٤) وقد يفضل الفرض : كإبراء العسر أفضل من إنظاره ، وإبتداء السلام أفضل من رده .  
(٥) العيد مشتق من العود لتكرره بتكرر السنين ، أو لعود السرور فيه .  
(٦) وصلاة عيد الأضحى أفضل من صلاة عيد الفطر .  
(٧) فلو تركها ولو سهوا وشرع فى التعوذ لم تفت أو فى الفأحة هو أو إمامه قبل إتمام المأموم التكبيرات المذكورة فانت .  
(٨) وسن أن يقول بين كل تكبيرتين : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر سرا واضعا يناه على يسراه تحت صدره .  
(٩) ولو لاثنتين لا لواحد ولا لجماعة النساء : (١٠) فلا يعتد بهما قبلها .  
(١١) تكلمت فى الجمعة فى الأركان والسنن دون الشروط فتسن فقط ، نعم لا بد من السماع ولو لواحد .  
(١٢) ويسن تأخيرها إلى ارتفاع الشمس قدر رمح .

## صلاة الكسوفين

صَلَاةُ كُسُوفِ الشَّمْسِ وَخُسُوفِ الْقَمَرِ رَكَعَتَانِ<sup>(١)</sup> ، وَتَجُوزُ فِيهَا  
ثَلَاثُ كَيْفِيَّاتٍ : إِخْدَاهَا وَهِيَ أَقْلُهُمَا أَنْ تُصَلِّيَ كَرَكْعَتَيْ سُنَّةِ الصُّبْحِ<sup>(٢)</sup> ، ثَانِيَتُهَا  
أَنْ تُصَلِّيَ بِزِيَادَةِ رُكُوعَيْنِ وَقِيَامَيْنِ<sup>(٣)</sup> بِلاَ تَطْوِيلٍ . ثَالِثَتُهَا أَنْ تُصَلِّيَ كَذَلِكَ  
بِتَطْوِيلٍ<sup>(٤)</sup> ، وَيُسَنُّ بَعْدَهَا خُطْبَتَانِ<sup>(٥)</sup>

## صلاة الاستسقاء

صَلَاةُ الْأَسْتِسْقَاءِ رَكَعَتَانِ كَصَلَاةِ الْعِيدِ ؛ وَيُسَنُّ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا  
وَهُوَ الْأَفْضَلُ خُطْبَتَانِ كَخُطْبَتِي الْعِيدِ ، وَيُبَدَلُ التَّكْبِيرَ فِيهِمَا  
بِالْأَسْتِسْقَاءِ<sup>(٦)</sup> .

(١) يحرم بهما بنية صلاة كسوف الشمس أو خسوف القمر . (٢) وليس له حينئذ أن يصلها بأكمل من ذلك؛ كما أنه إذا نوى الأكل ليس له أن يأتي بالأقل بل يأتي بأدنى الكمال أو بالأكمل ، وفي الإطلاق يخير بين الثلاث الكيفيات عند الرمي . وقال ابن حجر: لا يجوز إلا الاقتصار حينئذ على الأقل . (٣) يقرأ الفاتحة في كل قيام وجوبا وشيئا من القرآن ندبا ، ويقتصر في الركوعات والسجودات على العادة . (٤) أي للقيامات والركوعات والسجودات، بأن يقرأ بعد ما يطلب من الفاتحة والافتتاح والتموذ في القيام الأول البقرة ، وفي الثاني آل عمران ، وفي الثالث النساء ، وفي الرابع المائدة أو قدرهن، ويسبح في أول كل من الركوعات والسجودات كآية من البقرة ، وفي الثاني كئنين ، وفي الثالث كسعين ، وفي الرابع خمسين . (٥) تخطبتي العيد . (٦) والأولى كون صيغته أستغفر الله الذي لا إله إلا هو الحى القيوم وأتوب إليه .

## صلاة الوتر

صَلَاةُ الْوَيْتْرِ مِنْ رَكْعَةٍ <sup>(١)</sup> إِلَى إِحْدَى عَشْرَةٍ <sup>(٢)</sup> ، وَوَقْتُهَا مِنْ أَدَاءِ <sup>(٣)</sup> صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ .

## الرواتب

الرَّوَاتِبُ الْمَوْكِدَاتُ عَشْرٌ : وَهِيَ رَكْعَتَانِ قَبْلَ الصُّبْحِ <sup>(٤)</sup> ، وَرَكْعَتَانِ قَبْلَ الظُّهْرِ <sup>(٥)</sup> ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَهَا ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْعِشَاءِ ، وَغَيْرُ الْمَوْكِدَاتِ اثْنَتَا عَشْرَةَ ، وَهِيَ رَكْعَتَانِ قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَهَا ، وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ ، وَرَكْعَتَانِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ ، وَرَكْعَتَانِ قَبْلَ الْعِشَاءِ .

## صلاة التراويح

صَلَاةُ التَّرَاوِيحِ عِشْرُونَ رَكْعَةً <sup>(٦)</sup> كُلَّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ ، وَيَجِبُ أَنْ

- 
- (١) نعم لو نذر له ثلثه ثلاث، لأن الافتصار على واحدة مكروه فلا يتناولها النذر .
  - (٢) وأدنى السكّان ثلاث ، وأكمل منها خمس فتسع ، ولو نوى الوتر وأطلق حمل على ما يريده عند ابن حجر ، وعلى الثلاث عند الرملي ، وأفقي ابن حجر بأن من صلى الوتر ثلاثاً له أن يصلي بآقيه بنية الوتر ، ومنعه الرملي .
  - (٣) ولو جمعها تقديمًا . (٤) وهما أفضلها ، والثمان الباقية في الفضيلة سواء .
  - (٥) ويدخل وقتها كغيرها من الرواتب القبليّة ولو غير مؤكدة بدخول وقت الفرض ، ولو مجموعاً جمع تقديم ، ويجوز تأخيرها ، ولا يدخل وقت البعدية إلا بفعل الفرض ، ولا يجوز جمع القبليّة إذا أخرجت والبعدية بسلام عند ابن حجر . وقال الرملي يجوز . (٦) أي أكثرها ذلك ، فلو اقتصر على بعض العشرين صح ، وأثبت عليه ثواب التراويح ، وقيل لا .

تَكُونُ مِثْقَى<sup>(١)</sup> ؛ وَوَقْتُهَا مِنْ أَدَاءِ<sup>(٢)</sup> صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ .

### صلاة الضحى

أَقَلُّ صَلَاةِ الضُّحَى رَكَعَتَانِ<sup>(٣)</sup> وَأَفْضَلُهَا<sup>(٤)</sup> ثَمَانٍ ، وَوَقْتُهَا مِنْ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ<sup>(٥)</sup> قَدْرَ رُوحِ إِلَى الْأَسْتِوَاءِ .

### تحية المسجد

تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ لِدَاخِلِهِ أَى وَقْتِ رَكَعَتَانِ فَأَكْثَرُ بِتَسْلِيمَةٍ قَبْلَ جُلُوسِهِ<sup>(٦)</sup> ، وَتَحْصُلُ بِفَرَضٍ أَوْ نَفْلِ آخَرَ أَكْثَرَ مِنْ رَكَعَةٍ<sup>(٧)</sup> .

### سنة الوضوء

سُنَّةُ الْوُضُوءِ رَكَعَتَانِ فَأَكْثَرُ عَقِبَهُ<sup>(٨)</sup> ، وَتَحْصُلُ بِمَا تَحْصُلُ بِهِ التَّحِيَّةُ .

- 
- (١) فيسلم حتما من كل ركعتين، فلو أحرم بأكثر عامدا علما لم تنعقد وإلا انعقدت نفلا مطلقا . (٢) ولو مقدمة في الجمع . قال بعضهم: وفعلها عقب العشاء أول الوقت من بدع الكسالى . قال في الإمداد: ووقتها المختار يدخل بربع الليل . (٣) وأدنى الكمال أربع فست . (٤) باتفاق ابن حجر والرملى، وهي أكثرها أيضا عند الرملى . وقال ابن حجر: الأكثر اثنا عشر . (٥) وتأخيرها إلى ربع النهار أفضل . (٦) وتفوت به عامدا علما لا مستوفزا كعلى قدميه ولا ليستربح قليلا ثم يقوم لها ، قال ابن حجر ولا بالجلوس للشرب ، وخالفه الرملى فيها ، ولا به ناسيا إذا قصر الفصل بأن لم يسع ركعتين بأقل مجزئ ، ولا بالقيام وإن طال، ولا بالجلوس ليحرم بها جالسا، ويقوم مقامها ومقام سجدة التلاوة والشكر سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم أربعا . (٧) أى إنه يسقط طلبها بذلك فقط إن لم ينوها ، وتحصل فضيلتها أيضا إن نواها . وقال الرملى: بل تحصل وإن لم ينوها . (٨) أى قبل طول الفصل عرفا كما في التحفة . وقال السهوى وأبو مخزومة: لاتفوت إلا بالحدث .

## الجماعة

الْجَمَاعَةُ لُغَةً : الطَّائِفَةُ ، وَشَرَعًا ارْتِبَاطُ صَلَاةِ الْمَأْمُومِ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ ،  
وَتَكُونُ فَرَضَ عَيْنٍ كَمَا فِي الْجُمُعَةِ <sup>(١)</sup> ، وَفَرَضَ كِفَايَةٍ كَمَا فِي آدَاءِ الْمَكْتُوبَةِ <sup>(٢)</sup>  
عَلَى الْأَحْرَارِ الرَّجَالِ الْمُقِيمِينَ <sup>(٣)</sup> ، وَسُنَّةً كَمَا فِي الْجَنَازَةِ ، وَالْعِيدَيْنِ وَمُبَاحَةَ  
كَمَا فِي الرَّوَاتِبِ وَالتَّسْبِيحِ ، وَمَكْرُوهَةً كَمَا فِي الْآدَاءِ خَلْفَ الْقَضَاءِ وَعَكْسِهِ ،  
وَمَمْنُوعَةً كَمَا إِذَا اخْتَلَفَ نَظْمُ الصَّلَاتَيْنِ كَصُبْحٍ وَخُسُوفٍ .

## أعذار الجمعة والجماعة

أَعْذَارُ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا الْمَرَضُ <sup>(٤)</sup> ، وَالْخَوْفُ عَلَى  
الْمَعْصُومِ <sup>(٥)</sup> ، وَشِدَّةُ الْحَرِّ <sup>(٦)</sup> ، وَشِدَّةُ الْبَرْدِ <sup>(٧)</sup> ، وَتَمَرِيضُ مَنْ لَا مَتَعَهْدَ لَهُ <sup>(٨)</sup> ،  
وَكَوْنُهُ يَأْنَسُ بِهِ <sup>(٩)</sup> ، وَإِشْرَافُ الْقَرِيبِ <sup>(١٠)</sup> عَلَى الْمَوْتِ ، وَالْمَطَرُ إِنْ بَلَغَ  
الثَّوْبَ وَلَمْ يَجِدْ كِنًّا <sup>(١١)</sup> .

(١) أى فى الركعة الأولى منها . (٢) أى فى الركعة الأولى منها .

(٣) أى المستورين غير المعدورين ، فلا تجب على النساء ولا على الأرقاء ولا على المسافرين ،  
لكن تسن لهم ، ولا على العراة ، وتسن لهم إن كانوا عمياً أو فى ظلمة ولا على المعدورين .

(٤) أى بحيث يشق معه الحضور ، بخلاف اليسير كحمى خفيفة .

(٥) من نفس أو عرض أو مال أو اختصاص له أو لغيره . (٦) مطلقاً عند الرملى

وإن وجد ظلاً . وقال ابن حجر ظهراً فقط . (٧) ليلاً ونهاراً وإن ألقه .

(٨) أو له متعهد لكنه مشغول بشراء أدوية أو نحوها ، ولا فرق فى المريض بين القريب

وغيره . (٩) ولو أجنبياً له متعهد . (١٠) مثله الزوجة وأقاربها والمملوك والصدىق

والأستاذ والمعتق والعتيق . (١١) أى يمشى فيه .

## شروط الجماعة

شُرُوطُ الْجَمَاعَةِ ثَلَاثَةٌ عَشَرَ : أَنْ لَا يَعْلَمَ الْمَأْمُومُ بَطْلَانَ (١) صَلَاةِ  
إِمَامِهِ ، وَأَنْ لَا يَعْتَقِدَهُ (٢) ، وَأَنْ لَا يَعْتَقِدَ وَجُوبَ قَضَائِهَا عَلَيْهِ (٣) ، وَأَنْ لَا يَكُونَ  
الْإِمَامُ مَأْمُومًا (٤) ، وَأَنْ لَا يَكُونَ أُمِّيًّا (٥) ، وَأَنْ لَا يَقْتَدِيَ الذَّكْرَ أَوْ الْخُنْثَى  
بِامْرَأَةٍ أَوْ خُنْثَى ، وَأَنْ لَا يَتَقَدَّمَ عَلَى إِمَامِهِ فِي الْمَكَانِ (٦) فِي غَيْرِ شِدَّةِ الْخَوْفِ ،  
وَأَنْ يَعْلَمَ انْتِقَالَاتِ إِمَامِهِ (٧) ، وَأَنْ يَجْتَمِعَا فِي مَسْجِدٍ (٨) أَوْ فِي ثَلَاثَةِ ذِرَاعٍ (٩)  
تَقْرِيبًا (١٠) ، وَأَنْ يَنْوِيَ الْمَأْمُومُ الْجَمَاعَةَ أَوْ نَحْوَهَا (١١) ، وَأَنْ يَتَوَافَقَ نَظْمُ

- (١) بما انفقا على بطلان صلاته به كالحديث وكشف العورة .  
(٢) أى البطلان كجهندين اختلفا في القبلة أو في إنائين أو ثوبين فصلى كل لجهة غير  
التي صلى إليها الآخر أو توضأ أو لبس كل منهما ماظن طهارته .  
(٣) كحدث صلى مع حدثه لفقد الطهورين ، وكفيم تيمم لفقد ماء بمحل الغالب فيه  
وجوده . (٤) أى حال الاقتداء به . (٥) إلا إن كان المقتدى به مثله في الحرف  
المعجوز عنه وإن اختلفا في البذل ، والأُمِّيُّ هنا من لا يحسن حرفاً من الفاحشة إما بالعجز عنه  
بالكلية أو عن إخراج مخرجه . (٦) أى يقينا بما اعتمد عليه من عقبه إن صلى قائماً  
أو ألبسه إن صلى قاعداً ، أو جنبه إن صلى مضطجعا ، أو رأسه إن صلى مستلقياً؛ فلو شك في التقدم  
لم يضر ، وتكره مساواته كراهة مفضولة لفضيلة الجماعة فيما سواه فيه فقط ككل مكروه من  
حيث الجماعة . (٧) بأن يراه أو يرى بعض المأمومين أو يسمع صوتاً ولو من مبلغ ولو  
غير مصل . (٨) وإن بعدت المسافة وحالت الأبنية لكن بشرط إمكان المرور العادى  
من كل من محليهما إلى الآخر ولو بازورار وانعطاف . (٩) بحيث لا يكون ما بين الامام  
ومن خلفه أو بأحد جنبيه ولا بين كل صفيين أكثر منها وإن بلغ ما بين الامام والأخير فراسخ ،  
ويشترط أيضاً أن لا يكون بينهما حائل يمنع مروراً أو رؤية وأن يصل إلى الامام لو سار إليه  
بالسير المعتاد بغير انعطاف وهو أن يولى ظهره القبلة . (١٠) فلا يضر زيادة ثلاثة أذرع  
وما قاربها . (١١) فلو تابع قصداً بلا نية أو مع الشك فيها و طال انتظاره عرفاً بطلت  
صلاته ، فلا تضر المتابعة اتفاقاً أى بلا قصد: أو بعد انتظار يسير ، ولا يضر الانتظار الطويل  
بلا متابعة ، ونحو نية القدوة مطلقاً في أربع : الجمعة والعادة ومجموعة المطر وفي المنذورة ،  
ولا تنعقد فرادى إلا المنذورة ، ولا يجب فيها سوى الأربع إلا على من أراد الاقتداء .

صَلَاتَيْهِمَا<sup>(١)</sup> ، وَأَنْ يُوَافِقَ الْمَأْمُومُ الْإِمَامَ فِي كُلِّ سُنَّةٍ فَاحِشَةٌ الْمَخَالَفَةُ<sup>(٢)</sup> ،  
وَأَنْ يُتَابَعَهُ<sup>(٣)</sup> .

### سنن الجماعة

سُنُّ الْجَمَاعَةِ كَثِيرَةٌ مِنْهَا : تَسْوِيَةُ الصُّفُوفِ<sup>(٤)</sup> ، وَوُقُوفُ الْمَأْمُومِ  
فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ<sup>(٥)</sup> قَالِ الْأَوَّلِ ، وَجَهْرُ الْإِمَامِ<sup>(٦)</sup> بِالتَّكْبِيرَاتِ وَبِقَوْلِ سَمِعَ اللَّهُ  
لِمَنْ حَمِدَهُ ، وَبِالسَّلَامِ وَمُوَافَقَةُ الْمَسْبُوقِ إِمَامَةً فِي الْأَذْكَارِ<sup>(٧)</sup> .

### مكروهات الجماعة

مَكْرُوهَاتُ الْجَمَاعَةِ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا تَرْكُ التَّسْوِيَةِ ، وَالْإِقْتِدَاءُ بِالْفَاسِقِ<sup>(٨)</sup>

- 
- (١) أى فى الأفعال الظاهرة لافى النية والعدد ، فلاتصح القدوة إذا اختلف النظم ككتوبة  
وكسوف فعل بقيامين وركوعين فى كل ركعة ، نعم إن اقتدى فى القيام الثانى من الركعة الثانية  
صح وأدرك به الركعة عند الرملى . وقال ابن حجر لا يدركها به . (٢) فلو سجد الإمام  
للتلاوة وتركها المأموم أو عكسه أترك الإمام التشهد الأول وتشهد المأموم بطلت ، أما لو تشهد  
الإمام وقام المأموم ، فان تعمد لم تبطل أوسها لزمه العود ، فان لم يعد بطلت .  
(٣) فلو قارن فى التجرم أو تقدم عليه بركنين فعليين لم تنعقد ، وكذا لو تأخر بهما بغير  
عذر ولا يضر التقدم أو التأخر بركن ، لكن التقدم بالركن الفعلى حرام وبيعضه مكروه عند  
ابن حجر . وقال الرملى بل هو حرام أيضا . (٤) أى تعديلها والتراس فيها وسد فرجها  
وتقاربها وتحاذى الفاعلين بحيث لا يتقدم شىء من واحد على من مجنبه ، والأمر بذلك مندوب لكل  
أحد وهو من الإمام آكد . (٥) وهو الذى يلى الإمام . (٦) فإن كبر المكان  
ندب مبالغ بجهر بذلك وإلا كره . (٧) أى الواجبة والندوبة ، فلو كان فى محل تشهد  
الأول واقفه فى دعاء التشهد الأخير ، أما فى الأفعال فالموافقة واجبة فيما أدركه معه منها وإن لم  
يحسب له . (٨) إلا إن حشى فتنه .

وَبِالْمُبْتَدِعِ<sup>(١)</sup> وَإِمَامَتُهُمَا ، وَإِمَامَةِ الْمَوْسُوِسِ<sup>(٢)</sup> وَمَنْ يُكْرَرُ حَرْفًا<sup>(٣)</sup> ،  
وَاللَّاحِنُ لِحْنًا لَا يَنْفِرُ الْمَنْعَى ، وَمُقَارَنَةُ الْمَأْمُومِ الْإِمَامَ فِيمَا سِوَى التَّحْرِمِ  
مِنَ الْأَزْكَانِ<sup>(٤)</sup> وَانْفِرَادُهُ عَنِ الصَّفِّ<sup>(٥)</sup> .

## القصر بالسفر والجمع به وبالمرض

### القَصْرُ

الْقَصْرُ : أَنْ تُصَلِّيَ الظُّهْرَ أَوْ الْعَصْرَ أَوْ الْعِشَاءَ رَكَعَتَيْنِ ، وَهُوَ جَائِزٌ  
لِلْمُسَافِرِ فَقَطُّ بِأَحَدِ عَشَرَ شَرْطًا : أَنْ يَكُونَ سَفْرُهُ مَرَّحَلَتَيْنِ<sup>(٦)</sup> ، وَأَنْ يَكُونَ  
مُبَاحًا<sup>(٧)</sup> وَعِلْمُهُ بِجَوَازِ الْقَصْرِ<sup>(٨)</sup> ، وَنَيْتُهُ إِيَّاهُ<sup>(٩)</sup> عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، وَدَوَامُ السَّفَرِ  
إِلَى تَمَامِ الصَّلَاةِ<sup>(١٠)</sup> ، وَأَنْ لَا يَقْتَدِيَ بِمُتَمِّ فِي جُزْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ<sup>(١١)</sup> ،

- 
- (١) وهو المخالف لأهل السنة في العقائد، هذا إن لم نكفره ببدعته وإلا كنتكر حشر  
الأجساد فلا تصح له صلاة . (٢) وكذا كل من يكرهه أكثر القوم لعذر شرعي .  
(٣) كالتمام والغافاء والوأواء ، انفرة الطباع عن سماع كلامهم وللزيادة وتطويل القراءة  
بالتكرير . (٤) حتى الأقوال ولو في سرية ما لم يعلم من إمامه أنه لو تأخر إلى فراغه من  
القراءة لم يدركه في الركوع . (٥) فان لم يجد سعة أحرم ثم جر واحدا .  
(٦) أي يومين معتدلين أو ليلتين معتدلتين ذهبا فقط، وقدر ذلك بالمساحة ثمانية وأربعون  
ميلا هاشمية ، والميل أربعة آلاف خطوة بأن يقصد ذلك وإن لم يبلغه . (٧) بأن لم يكن  
محراما وإن كان مكروها كسفره وحده فلا قصر في سفر المعصية ، وهو ما أنشأه معصية من  
أوله أو قلبه معصية بعد أن أنشأه لغيرها . (٨) فلو رأى الناس يقصرون فقصر معهم  
جاهلا بجوازه لم تصح صلاته . (٩) أي أو مافي معناه كصلاة السفر أو الظهر ركعتين .  
(١٠) فلو وصلت سفينته إلى مالا يجوز له القصر فيه أو شك هل وصلت أو نوى الإقامة أتم .  
(١١) وإن ظنه مسافرا .

وَأَنْ لَا يَقْتَدِيَ بِمَشْكُوكٍ فِي سَفَرِهِ<sup>(١)</sup> ، وَأَنْ يَقْصِدَ مَوْضِعًا مَعْلُومًا<sup>(٢)</sup> ، وَأَنْ  
يَتَحَرَّزَ عَمَّا يُنَافِي نِيَّةَ الْقَصْرِ<sup>(٣)</sup> وَأَنْ لَا يَشُكَّ فِيهَا ، وَأَنْ يَكُونَ سَفْرُهُ لِعَرَضٍ  
صَحِيحٍ<sup>(٤)</sup> ، وَأَنْ يُجَاوِزَ الشُّورَ<sup>(٥)</sup> فِي الْمُسَوَّرَةِ<sup>(٦)</sup> وَالْمُزَانَ<sup>(٧)</sup> فِي غَيْرِهَا<sup>(٨)</sup> .

## الجمع بالسفر

الْجَمْعُ : أَنْ تُصَلِّيَ الْعَصْرُ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ ، وَالْعِشَاءُ فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ تَقْدِيمًا ،  
أَوْ تُصَلِّيَ الظُّهْرُ فِي وَقْتِ الْعَصْرِ ، وَالْمَغْرِبُ فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ تَأْخِيرًا ، فَيَجُوزُ  
لِلْمَسَافِرِ بِشُرُوطٍ ؛ فَشُرُوطُ جَمْعِ التَّقْدِيمِ سِتَّةٌ<sup>(٩)</sup> : الْبِدَاءُ بِالْأُولَى<sup>(١٠)</sup> وَنِيَّةُ  
الْجَمْعِ فِيهَا<sup>(١١)</sup> ، وَالْمُوَالَاةُ بَيْنَهُمَا<sup>(١٢)</sup> ، وَدَوَامُ الْعُذْرِ إِلَى تَمَامِ الْإِحْرَامِ

- (١) وإن بان مسافرا قاصرا ، ولو ظنه مسافرا وشك في نيته القصر ونواه أو علق نيته كأن قال إن قصر قصرت قصر إن قصر .
- (٢) أي أولا بأن يعلم أن مسافته مرحلتان ، ولو غير معينة بأن كان معلوما بالحوية فقط كالجزاز أو الهند . (٣) كنية الإتمام . (٤) كاللحج والتجارة لا التزوه ورؤية البلاد والتنقل فيها ؛ فالتزوه لا يصح كونه غرضا حاملا على السفر ، ويصح كونه غرضا حاصلا على العدول من قصر إلى طويل . (٥) أي المختص بالبلد ، ومثله الخندق إذا لم يكن سور ولا عبرة بما وراءه من العمارة . (٦) ولو في جهة مقصده فقط .
- (٧) وإن تخلفه خراب ونحوه ، ولا تشترط مجاورة الخراب والمزارع التي وراء البلاد وإن اتصلت به ، ومحلها في الخراب إن حوطوه واتخذوه مزارع وإلا فلا بد من مجاوزته .
- (٨) أي غير المسورة بسور في جهة المقصد مختص بها . (٩) وزاد بعضهم سابعها لم يرتضه ابن حجر وهو بقاء وقت الأولى ، وعليه يضر دخول وقت الثانية قبل فراغها لاعلى قول ابن حجر . (١٠) فتبطل إن قدم الثانية عالما عمدا . فإن كان جاهلا أو ناسيا وقعت نفلا مطلقا لم تكن عليه فائتة من نوعها وإلا فتقع عنها ، وكذا تقع الثانية نفلا مطلقا أو عن الفاتت من نوعها لو بان فساد الأولى . (١١) ولو مع السلام . والأفضل قرن نيته بالنحر . (١٢) بأن لا يطول فصل بما يسع ركعتين خفيفتين ، فلا يضر أقل من ذلك كوضوء وتيمم وطلب خفيف ولو غير محتاج إليه أو غير ذلك مما لا يطول منه الفصل ؛ ويصلى قبلية الظهر مثلا ثم الظهر ثم العصر ثم بعديّة الظهر ثم سنة العصر .

بِالثَّانِيَةِ<sup>(١)</sup> ، وَظَنُّ صِحَّةِ الْأُولَى<sup>(٢)</sup> ، وَالْعِلْمُ بِجَوَازِ الْجَمْعِ<sup>(٣)</sup> ؛ وَشُرُوطُ جَمْعِ  
التَّأخِيرِ اثْنَانِ : نِيَّتُهُ قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ الْأُولَى<sup>(٤)</sup> ، وَدَوَامُ الْعُذْرِ إِلَى تَمَامِ  
الثَّانِيَةِ<sup>(٥)</sup> .

## الجمع بالمطر

الْجَمْعُ بِالْمَطَرِ كَالْجَمْعِ بِالسَّفَرِ ، لَكِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا تَقْدِيمًا فَقَطْ<sup>(٦)</sup>  
بِشُرُوطِ جَمْعِ التَّقْدِيمِ بِالسَّفَرِ مَعَ وُجُودِ الْمَطَرِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ بِالْأُولَى<sup>(٧)</sup> .

## الجمع بالمرض

اخْتَارَ النَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُ<sup>(٨)</sup> جَوَازَ الْجَمْعِ بِالْمَرَضِ<sup>(٩)</sup> تَقْدِيمًا وَتَأخِيرًا  
بِشُرُوطِ الْجَمْعِ بِالسَّفَرِ .

## الجمعة

الْجُمُعَةُ رَكْعَتَانِ<sup>(١٠)</sup> تُؤَدَّيَانِ وَتَمَّتِ الظُّهْرُ فِي الْيَوْمِ الْمَعْرُوفِ .

- 
- (١) فلو أقام قبله فلا جمع ، ولا يشترط السفر عند الإحرام بالأولى ، فلو أحرم بها في الإقامة ثم سافر فنوى كفى .
  - (٢) فتخرج صلاة المتحيرة .
  - (٣) فلو رأى الناس يجمعون فجمع جاهلا بجوازه لم يصح .
  - (٤) ولو بقدر ركعة عند ابن حجر ، وقال الرملي لا بد أن ينوى ، والباقي من الوقت ما يسهها كلها .
  - (٥) فلو أقام في أثناءها صارت الأولى قضاء .
  - (٦) لأن استدامة المطر است إلى المصلي بخلاف السفر ، ويجوز جمع العصر إلى الجمعة بالمطر كالسفر .
  - (٧) أى وعند التحلل منها ودوامه إلى الإحرام بالثانية ، وفيها عدا ذلك لا يضر انقطاعه .
  - (٨) وهو مذهب أحمد .
  - (٩) وضبط المرض بما يشق معه فعل كل فرض في وقته مشقة ظاهرة زائدة على مشقة بلل المني في المطر بحيث تبيح الجلوس في الفرض .
  - (١٠) وهى صلاة مستقلة لا تظهر مقصورة ، وهى كغيرها فى الأركان والشروط والآداب .

## شروط وجوب الجمعة

شُرُوطُ وَجُوبِ الْجُمُعَةِ سَبْعَةٌ: الْإِسْلَامُ، وَالْبُلُوغُ، وَالْعَقْلُ، وَالْحُرِّيَّةُ،  
وَالذُّكُورَةُ، وَالصَّحَّةُ، وَالْإِقَامَةُ<sup>(١)</sup>.

## شروط صحة الجمعة

شُرُوطُ صِحَّةِ الْجُمُعَةِ سِتَّةٌ: كَوْنُهَا كَلْمًا<sup>(٢)</sup> فِي وَقْتِ الظُّهْرِ<sup>(٣)</sup>، وَإِقَامَتُهَا  
فِي خُطَّةِ الْبَلَدِ<sup>(٤)</sup>، وَأَنْ تُصَلَّى الرَّكْعَةُ الْأُولَى<sup>(٥)</sup> مِنْهُمَا جَمَاعَةً، وَكَوْنُ مُصَلِّيِّهَا  
أَرْبَعِينَ<sup>(٦)</sup> مِنَ الْمُتَوَطِّئِينَ<sup>(٧)</sup> الَّذِينَ تَجِبُ عَلَيْهِمُ الْجُمُعَةُ، وَعَدَمُ سَبْقِ أَوْ مُقَارَنَةِ  
جُمُعَةٍ أُخْرَى لَهَا فِي بَلَدِهَا<sup>(٨)</sup>، وَتَقَدُّمُ خُطْبَتَيْنِ عَلَيْهَا.

- (١) فلاجمة على كافر، ولاصبي، ولامجنون، ولامغمى عليه، ولاعلى من فيه رق، ولاعلى امرأة وخنى، ولاعن من به مرض يشق معه الحضور: كمشقة المشى في المطر؛ ومثله كل من به عذر من أعذار الجمعة والجماعة السابقة وغيرها مما يمكن مجيئه هنا، نعم تسن للمريض أطاقها؛ وتجب عليه إن حضر وقت إقامتها، ومثله من عذر بمرخص.
- (٢) أى مع خطبتها. (٣) فلو ضاق الوقت أحرهوا بالظهر، ولو خرج الوقت وهم فيها أتموا ظهرها وجوبا بلا تجديد نية. (٤) أى محل الأبنية ومايينها من كل مالم يجوز لمريد السفر القصر منه، ولابد من اجتماع الأبنية عرفا، وكالأبنية السرايب والعيوان بحيث تعد إقامتهم كالتفريفة الواحدة، ثم إن هذا الشرط خاص عند ابن حجر بالأربعين، وعمم الرمليان والخطيب فيهم وفي غيرهم. (٥) فلو نووا المفارقة في الثانية وأتموا منفردين صحت الجمعة.
- (٦) ولابد من دوام هذا العدد إلى تمامها، فلو بطأت صلاة واحد منهم كأن أحدث قبل سلامه بطلت صلاة الجميع وإن كانوا قد سدلوا وذهبوا إلى بيوتهم. (٧) المتوطن هو الذى لايسافر عن محل إقامته صيفا ولاشتاء إلا الحاجة كتجارة وزيارة.
- (٨) فإن سبقت واحدة فالسابقة هى الصحيحة، وإن تقارنتا فباطلتان، وهذا إن لم يعسر الاجتماع، فإن عسر بأن لم يكن فى محلها موضع يسع من يغلب فعلهم لها عادة أوبعدت أطرافه، أو كان بينهم قتال جاز التعدد بحسب الحاجة فقط، فإن شك فى أنه من الأولين أو الآخرين أو أن التعدد لحاجته أولا لزمته الإعادة إن أمكن وإلا فالظهر.

## أركان الخطبتين

أَرْكَانُ الْخُطْبَتَيْنِ خَمْسَةٌ: حَمْدُ اللَّهِ فِيهِمَا، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَالْآلِهِ وَوَحْيِهِ وَسَلَّمَ فِيهِمَا، وَالْوَصِيَّةُ بِالتَّقْوَى فِيهِمَا<sup>(١)</sup>، وَقِرَاءَةُ آيَةٍ<sup>(٢)</sup> مِنْ  
الْقُرْآنِ فِي إِحْدَاهُمَا<sup>(٣)</sup>، وَالذَّمُّ<sup>(٤)</sup> لِلْمُؤْمِنِينَ فِي الْأَخِيرَةِ.

## شروط الخطبتين

شُرُوطُ الْخُطْبَتَيْنِ<sup>(٥)</sup> ثَلَاثَةٌ عَشْرَ: الدُّكُورَةُ، وَالسَّمَاعُ<sup>(٦)</sup>، وَوُقُوعُهُمَا  
فِي خُطَّةٍ أُبْدِيَةٍ<sup>(٧)</sup>، وَالطَّهَّارَةَ<sup>(٨)</sup> عَنِ الْخُدَثَيْنِ، وَالطَّهَّارَةَ عَنِ النَّجَاسَةِ  
فِي الْبَدَنِ وَالشُّوبِ وَالْمَكَانِ، وَسَمْتُ الْأَمُورَةِ، وَالْقِيَامُ عَلَى الْقَادِرِ<sup>(٩)</sup>، وَالْجُلُوسُ  
بَيْنَهُمَا بِقَدْرِ طَمَأُنْدِنَةِ الصَّلَاةِ<sup>(١٠)</sup>، وَالْمُؤَالَاةُ بَيْنَهُمَا<sup>(١١)</sup>، وَالْمُؤَالَاةُ بَيْنَهُمَا

(١) كأوصيكم بتقوى الله أو أطيعوا الله من كل ما فيه حث على الطاعة أو زجر عن العصية، فلا يكفي مجرد التحذير من الدنيا.

(٢) أى كاملة مفهومة. (٣) أوقبلهما أو بعدهما أو بينهما، والأفضل كونه فى آخر الأولى. (٤) أى بأخرى. (٥) أى خطبتى الجمعة، أما خطبة غيرها فلا يشترط

فيها إلا الإسماع والسمع، وكون الخطيب ذكراً وكذا كونها عربية عند الرملى، خلافاً لابن حجر. (٦) أى بالفعل عند ابن حجر. وقال الرملى ولو بالقوة بحيث لو أصغى لسمع.

(٧) بأن يكون الخطيب فيها، فلا يضر كون غيره خارجها كما يأتى. (٨) أى طهارة الخطيب، فلو سبقه الحدث تطهر واستأنف وإن قرب الفصل. (٩) فإن عجز خطب جالساً،

فإن عجز اضطجع، والأولى له الاستخلاف. (١٠) والأكل كونه بقدر الإخلاص، ويسن أن يقرأها فيه. (١١) أى بين أركانها بأن لا يطول فصل بما لا تعلق له بهما بما يبلغ قدر ركعتين بأخف تمكن.

وَيَنْ الصَّلَاةَ <sup>(١)</sup> ، وَكَوْنُهُمَا بِالْعَرَبِيَّةِ <sup>(٢)</sup> ، وَإِسْمَاعُهُمَا أَرْبَعِينَ تَنْقَدَ بِهِمُ  
الْجُمُعَةُ <sup>(٣)</sup> ، وَكَوْنُهُمَا وَقْتُ الظُّهْرِ .

### سنن الجمعة

سُنُّنُ الْجُمُعَةِ كَثِيرَةٌ: مِنْهَا الْفُسْلُ وَالتَّبَكُّيرُ لِغَيْرِ الْإِمَامِ <sup>(٤)</sup> ، وَالتَّنْظِيفُ ،  
وَلُبْسُ الثِّيَابِ الْبَيْضِ <sup>(٥)</sup> ، وَالتَّطْيِبُ <sup>(٦)</sup> ، وَالمَشْيُ بِسَكِينَةٍ <sup>(٧)</sup> ، وَالْقِرَاءَةُ  
أَوِ الدُّكْرُ فِي الطَّرِيقِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ ، وَالْإِنْصَاتُ فِي الْخُطْبَةِ .

### ما يجب للميت

الَّذِي يَجِبُ عَلَيْنَا كِفَائِيًّا لِلْمَيِّتِ الْمُسْلِمِ <sup>(٨)</sup> الْغَيْرِ الشَّهِيدِ <sup>(٩)</sup> خَمْسَةٌ أَشْيَاءٌ :  
غُسْلُهُ ، وَتَكْفِينُهُ ، وَحَمْلُهُ ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ ، وَدَفْنُهُ .

- (١) بأن يحرم بالصلاة قبل أن يمضي بعد انتهاء الثانية ما يسع ركعتين بأخف ممكن .
- (٢) أي يكون أركانها كذلك وإن كان الخطيب والسامعون لا يفهمونها ، فإن لم يحسنها أحدهم ولم يمكن تعلمها قبل الوقت خطب غير الآية واحد منهم بأي لغة شاء ، ويأتي في الآية ما ذكره في الفاتحة .
- (٣) بأن يرفع صوته حتى يسمعه بالفعل عند ابن حجر ، فلا يصحان عنده مع لفظ يمنع سماع ركن ، ويصحان معه عند الرملي كما مر ، ويضر عندهما الصمم والنوم ، ولا يشترط سماع الخطيب لأنه يفهم ما يقول ، ولا يشترط طهر السامعين ولا سترتهم ، ولا كونهم بمحل الصلاة ، ولأداخل السور أو العمران . (٤) وغير دائم الحدث ، أما ما فيسن لها التأخير . (٥) هذا في غير أيام العيد وأيام الوحل . (٦) أي لغير المحرم ، أما الصائم فاعتمد ابن حجر في التحفة والفتح تبعاً لشيخ الإسلام أنه لا يسن له ، بل قال شيخ الإسلام في موضع بكرهته له ، واعتمد أبو محرمة وأبو قضام نديه له إذا أراد حضور الجمعة (٧) هي والوقار الثاني وحسن الهيئة مع ترك العبث . (٨) أما الكافر فإن كان مؤمناً وجب تكفينه وحمله ودفنه وجاز غسله ، وإن كان حربياً جاز له ما ذكر ولا يجب له شيء ، وتحرم الصلاة مطلقاً . (٩) أما الشهيد وهو من مات في قتال الكفار بسببه ولو برمح دابة فيحرم غسله والصلاة عليه .

## غسل الميت

أَقْلُ غُسْلِ الْمَيِّتِ تَعْمِيمٌ<sup>(١)</sup> جَسَدِهِ بِالْمَاءِ؛ وَأَكْمَلُهُ إِجْلَاسُهُ مَاثِلًا إِلَى قَفَاهُ، وَإِسْنَادُ ظَهْرِهِ<sup>(٢)</sup>، وَإِمْرَارُ الْيَدِ<sup>(٣)</sup> عَلَى بَطْنِهِ، ثُمَّ غَسَلُ سَوَآتِيهِ بِمُخْرَقَةٍ<sup>(٤)</sup>، ثُمَّ تَنْظِيفُ أَسْنَانِهِ وَأَنْفِهِ وَأُذُنَيْهِ<sup>(٥)</sup>، ثُمَّ تَوْضِئَتُهُ<sup>(٦)</sup>، ثُمَّ تَعْمِيمُهُ بِالْمَاءِ ثَلَاثًا مَعَ سِدْرٍ فِي الْأُولَى وَقَلِيلٍ كَافُورٍ فِي الْأَخِيرَةِ<sup>(٧)</sup>.

## تكفين الميت

أَقْلُ تَكْفِينِ الْمَيِّتِ سِتْرٌ جَمِيعٌ جَسَدِهِ<sup>(٨)</sup> سِوَى رَأْسِ الْمُحْرِمِ وَوَجْهِ الْمُحْرِمَةِ بِشَوْبٍ وَاحِدٍ؛ وَأَكْمَلُهُ سِتْرُهُ بِثَلَاثِ لَفَافٍ<sup>(٩)</sup> فِي الذَّكْرِ، وَفِافَتَيْنِ وَإِزَارٍ<sup>(١٠)</sup> وَخِمَارٍ<sup>(١١)</sup> وَقَمِيصٍ<sup>(١٢)</sup> فِي الْأُنْثَى.

- (١) أى بعد إزالة النجاسة العينية ، ولا تجب له نية . (٢) أى إلى ركبته اليمنى ويضع يده اليمنى على كتفه وإبهامه في نقرة قفاه . (٣) اليسرى بقوة غير شديدة مع فوح مجمرة بالطيب وكثرة صب الماء عليه . (٤) وجوباً ويلفها على يده اليسرى (٥) بمخرقة ملفوفة على يده اليسرى في الأسنان وأخرى في الأنف . (٦) كالحي بضمضة واستنشاق . (٧) وهذه غسلة واحدة، وندب تكرير غسله ثلاثاً بالماء القراح ، والأولى كونها متوالية فتحصل الثلاث من خمس ، والأولى غسله بسدر ثلاثاً ثم مزيلة ثم ثلاث قراح فتحصل الثلاث من سبع ، فإن غسله بسدر فمزيلة ققراح ثلاثاً حصلت الثلاث من تسع . (٨) هذا بالنسبة لحق الميت . أما بالنسبة لحق الله فسائر العورة فقط ، فلميت إسقاط الزائد عليه عند ابن حجر وخالفه الرملى ، وللغرماء المنع من الثانى والثالث ، وللورثة المنع من الزائد على الثلاثة لامن الثلاثة ، ومن كفن من مال غيره لم يجب إلا واحد يعم جميع بدنه . (٩) يعم كل منها جميع البدن، ويحرم كونها لانفضى عليه إلا بشقة . (١٠) على ما بين سرتها وركبتها . (١١) يغطى به الرأس بخمار الحى . (١٢) كقميص الحى ، فيحرم جعله إلى نصف الساق وبلا أكمام فيوضع عليها الإزار أولاً ، ثم فوقه القميص ، ثم بعده الخمار ، ثم تلف في اللفافتين .

## حمل الميت

يَحْضُلُ حَمْلُ الْمَيِّتِ <sup>(١)</sup> بِأَيِّ هَيْئَةٍ تُسَمَّى حَمَلًا، وَتَحْرُمُ إِنْ كَانَتْ مُزْرِيَةً <sup>(٢)</sup>  
أَوْ يُخْشَى مِنْهَا السَّقُوطُ .

## أركان الصلاة على الميت

أَرْكَانُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ سَبْعَةٌ: <sup>(٣)</sup> النَّيَّةُ ، وَأَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ <sup>(٤)</sup> ، وَالْقِيَامُ  
عَلَى الْقَادِرِ <sup>(٥)</sup> ، وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ بَعْدَ إِحْدَى التَّكْبِيرَاتِ <sup>(٦)</sup> ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ الثَّانِيَةِ <sup>(٧)</sup> ، وَالِدُعَاءُ لِلْمَيِّتِ <sup>(٨)</sup>

(١) والأفضل أن يحمله ثلاثة يضع أحدهما الخشبتين اللقدمتين على عاتقيه ويأخذ اثنان  
بالمؤخرتين، فإن عجزوا الخمسة بأن يعين حامل اللقدمتين اثنان .

(٢) كفي قفة . (٣) كأن يقول نويت الصلاة على هذا الميت فرض  
كفاية أو فرضاً ، أو يقول نويت الصلاة على من حضر من أموات المسلمين أو على من صلى  
عليه الامام فرضاً أو فرض كفاية، سواء في ذلك الرجل والصبي والمرأة . (٤) منها تكبيرة  
الإحرام، ولا تضر الزيادة عليها ولو عمدا . (٥) فإن عجز جاء مامر في أركان الصلاة .

(٦) والأولى كونها بعد الأولى . (٧) أي حتماً؛ ويسن الحمد قبلها والدعاء للمؤمنين  
بعدها . (٨) أي بخصوصه، وأقله ما يطلق عليه اسم الدعاء كاللهم ارحمه . قال ابن حجر :  
لا فرق في ذلك بين الطفل وغيره ، فلا يكفي عنده في الطفل : اللهم اجعله فرطاً لأبويه ، ويكفي  
عند الرمل ؛ والأكل أن يقول في كل من الكبير والصغير : اللهم اغفر لحينا وميتنا ،  
وشاهدنا وغائبنا ، وصغيرنا وكبيرنا ، وذكرنا وأنثانا ، اللهم من أحببتنا منا فأحبنا على الإسلام ،  
ومن توفيتنا منا فتوفه على الإيمان ، اللهم لا تحرمنا أجره ، ولا تظلمنا بعده ؛ ويقول معه  
في الكبير : اللهم إن هذا عبدك وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعتها ومحبوبه فيها  
وأحباؤه إلى ظلمة القبر وما هو لاقيه ، كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك ، وأن  
محمدًا عبدك ورسولك ، وأنت أعلم به منا . اللهم إنه نزل بك وأنت خير منزل به ، وأصبح  
فقيراً إلى رحمتك وأنت غني عن عذابه ، وقد جئناك راغبين إليك شفعاء له ، اللهم إن كان :

بَعْدَ الثَّالِثَةِ<sup>(١)</sup> وَالسَّلَامِ<sup>(٢)</sup>

## دفن الميت

أَقْلُ دَفْنِ الْمَيِّتِ أَنْ يَكُونَ فِي حُفْرَةٍ<sup>(٣)</sup> تَكْتُمُ رَأْسَهُ وَتَحْرُسُهُ مِنْ  
السَّبَاعِ؛ وَأَكْمَلُهُ أَنْ يَكُونَ فِي لِحْدٍ<sup>(٤)</sup> فِي الْأَرْضِ الْقَوِيَّةِ وَشَقٍّ<sup>(٥)</sup> فِي الرَّخْوَةِ ،  
وَأَنْ يَكُونَ وَاسِعاً عُمُقُهُ قَامَةً وَبَسِطَةً<sup>(٦)</sup> فِيهِمَا .

== محسنا فزد في إحسانه ، وإن كان مسيئا فتجاوز عنه ، ولقه برحمتك رضاك ، وقه فتنة القبر  
وعذابه ، وافسح له في قبره ، وجاف الأرض عن جنبه ، ولقه برحمتك الأمن من عذابك حتى  
تبعثه آمناً إلى جنتك برحمتك يا أرحم الراحمين . قال ابن حجر : وأولى منه : اللهم اغفر له  
وارحمه وعافه واعف عنه ، وأكرم نزله ، ووسع مدخله ، واغسله بالماء والثلج والبرد ، ونقه  
من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، وأبدله داراً خيراً من داره ، وأهلاً خيراً من  
أهله ، وزوجاً خيراً من زوجته ، وأدخله الجنة ، وأعد له من عذاب القبر وفتنته وعذاب النار .  
ويقول في الطفل الذي أبواه مسلمان : اللهم اجعله فرطاً لأبويه ، وسلفاً وذخراً وعظة  
واعتباراً وشفيعاً ، وثقل به موازينهما ، وأفرغ الصبر على قلوبهما ، ولا تفتنهما بعده ،  
ولا تحرمهما أجره .

(١) حتماً (٢) وتسبب زيادة وبركاته عند ابن حجر ، وخالفه الرملي ، ووقته بعد  
التكبير الرابعة ؛ ويسن الدعاء بينهما الميت ، ومنه : اللهم لا تحرمنا أجره ، ولا تفتننا بعده ،  
واغفر لنا وله ، والصلاة على النبي ، والدعاء للمؤمنين والمؤمنات ، وقراءة «الذين يحملون العرش -  
إلى العظيم» ، وقراءة «ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار» ،  
و «ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب» .

(٣) فلا يكفي البناء عليه مع إمكان الحفر . (٤) وهو ما يحفر في أسفل جانب القبر  
من جهة القبلة قبل أن يعمق قامته وبسطة قدر ما يسع الميت . (٥) وهو ما يحفر في وسط  
القبر كالنهر .

(٦) أي قامته رجل معتدل وبسطة يديه إلى الأعلى وهو قدر أربعة أذرع ونصف بذراع  
اليد المعتدلة ، ولا فرق في ذلك بين الكبير والصغير .

## الزكاة

الزَّكَاةُ لُغَةً : النَّامَاءُ <sup>(١)</sup> وَالتَّطْهِيرُ <sup>(٢)</sup> ، وَشَرْعًا : اسْمٌ لِمَا يُخْرَجُ عَنْ مَالٍ  
أَوْ بَدَنٍ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ .

### شروط وجوب زكاة المال

شُرُوطٌ وَجُوبِ زَكَاةِ الْمَالِ خَمْسَةٌ : الْإِسْلَامُ <sup>(٣)</sup> ، وَالْحُرِّيَّةُ <sup>(٤)</sup> ، وَتَمَامُ  
الْمِلْكِ <sup>(٥)</sup> ، وَالتَّمَيُّنُ <sup>(٦)</sup> ، وَتَيَقُّنُ الْوُجُودِ <sup>(٧)</sup> .

«خاتمة» تسن زيارة القبور؛ ويسن للزائر أن يقرب من القبر كقربه منه حيا ، والوقوف  
أفضل من الجلوس ، ويقول: السلام عليكم دار قوم مؤمنين ، ويرحم الله المستقدمين منا ومنكم  
والمستأخرين ، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ، أنتم لنا فرط ، ونحن لكم تبع ، أسأل الله لنا  
ولكم العافية . اللهم رب الأرواح الباقية ، والأجساد البالية ، والعظام النخرة التي خرجت  
من الدنيا وهي بك مؤمنة ، أدخل عليهم روحا منك وسلاماً مني ، وقرأ ماتيسر خصوصاً يس  
وأحد عشر من الإخلاص ، ثم يستقبل القبلة ويدعو . قال : والتحقيق أن الميت ينتفع بالقراءة  
بأحد ثلاثة أمور : أن ينويه بها ، أو حضوره عنده ، أو دعائه له بمثل ثواب قراءته ولو بعد ،  
وينفعه الدعاء والصدقة بلا خلاف . (١) يقال زكا الزرع : إذا نما .

(٢) كما في قوله تعالى : «قد أفلح من زكاه» أي طهر نفسه من الأدناس .

(٣) فلا يلزم الكافر إخراجها ولو بعد الإسلام لكنه إذا مات على كفره طواب بها  
في الآخرة وعوقب عليها كسائر الواجبات ، ويوقف الأمر في مال المرتد ، فإن مات مرتداً بان  
أن لا مال له من حين الردة وإلا أخرج الواجب فيها وقبلها . (٤) فلا زكاة على رقيق  
لعدم ملكه له ، وتجب على البعض فيما ملكه ببعضه الحر إن بلغ نصاباً .

(٥) أي قوته ، فلا زكاة على مكاتب لضعف ملكه عن احتمال المواسة ولا على سيده  
في ماله عليه من دين الكتابة لأنه في معرض السقوط بالتعجير . (٦) أي تعين المالك ،  
فلا زكاة في ربيع موقوف على نحو الفقراء والمساكين ، والربط والقناطر ، بخلاف الموقوف على معين  
واحد أو جماعة ، والراجح عدم وجوبها في الموقوف على نحو إمام مسجد .

(٧) فلا زكاة فيما وقف لجنين لأنه لا ثقة بوجوده حتى لو انفصل ميتاً لم تجب على بقية  
الورثة لضعف ملكهم .

## ما تجب فيه الزكاة من الأموال

تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي سِتَّةٍ مِنَ الْأَمْوَالِ : النَّعْمِ ، وَالنَّقْدَيْنِ ، وَالْمُعَشَّرَاتِ ،  
وَعُرُوضِ التِّجَارَةِ ، وَالْمَعْدِنِ ، وَالرُّكَّازِ .

### شروط وجوب زكاة النعم

شُرُوطُ وَجُوبِ زَكَاةِ النَّعْمِ ، وَهِيَ : الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالنَّعَمُ أَرْبَعَةٌ : النَّصَابُ  
وَالْحَوْلُ ، وَإِسَامَتُهَا<sup>(١)</sup> كُلُّ الْحَوْلِ ، وَكَوْنُهَا غَيْرَ عَامِلَةٍ<sup>(٢)</sup>

### شروط وجوب زكاة النقدين

شُرُوطُ وَجُوبِ زَكَاةِ النَّقْدَيْنِ ، وَهِيَ : الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ<sup>(٣)</sup> ثَلَاثَةٌ :  
الْحَوْلُ<sup>(٤)</sup> ، وَالنَّصَابُ<sup>(٥)</sup> ، وَهُوَ عِشْرُونَ مِثْقَالًا فِي الذَّهَبِ وَمِائَتَا دِرْهَمٍ فِي الْفِضَّةِ ،  
وَكَوْنُهُمَا غَيْرَ حُلِيِّ مُبَاحٍ<sup>(٦)</sup> .

(١) بأن يتركها المالك قصداً ترعى في كلاً مباح كل الحول ، فلا زكاة في معلوفة ولا في سائمة في كلاً مملوك إلا إن عده العرف نافها في مقابلة نعامها ولا فيها سامت بنفسها ولا فيما أسامها غير المالك أو نائبه ولا في سائمة علفها المالك بنية قطع السوم وإن قل .  
(٢) فلا زكاة في سائمة عاملة في حرث وحمل ونضح ونحوها سواء أخذ في مقابلة عملها أجرة أم لا . (٣) ولو غير مضروبين . (٤) نعم لو ملك نصاب نقد ستة أشهر ثم أقرضه إنساناً لم يقطع الحول ، وكذا لو اشترى به عرض تجارة فيبني على حوله .  
(٥) أي يقينا ، فلو نقص في ميزان وتم في آخر فلا زكاة . (٦) فلا زكاة في المباح إذا علمه مالكة ولم يقصد كثره ، سواء اتخذها بلا قصد ، أو بقصد استعمال مباح ، أو بقصد إيجاده أو إعارته لمن يحل له ؛ أما المكروه كضبة صغيرة لزيينة والحريم لعينه كإتاء من أحد النقدين ففيه زكاة .

## شروط وجوب زكاة المعشرات

شَرْطُ وُجُوبِ زَكَاةِ الْمَعْشَرَاتِ ، وَهِيَ : الرُّطْبُ ، وَالْعِنْبُ ، وَمَا يُقْتَاتُ (١) حَالَةَ الْإِخْتِيَارِ (٢) مِنَ الْحَبُوبِ (٣) النَّصَابُ وَهُوَ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ .

## شروط وجوب زكاة أموال التجارة

شُرُوطُ وُجُوبِ زَكَاةِ أَمْوَالِ التِّجَارَةِ ، وَهِيَ (٤) : تَقْلِيْبُ الْمَالِ لِغَرَضِ الرَّبْحِ سَبْعَةَ : كَوْنُهَا عُرُوضًا (٥) ، وَنِيَّةَ التِّجَارَةِ ، وَكَوْنُ النِّيَّةِ مَقْرُونَةً بِالتَّمَلُّكِ (٦) أَوْ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ ، وَكَوْنُ التَّمَلُّكِ بِمَعَاوِضَةٍ (٧) ، وَأَنْ لَا تَنْضَى بِتَقْدِيمِهَا الَّذِي تُقَوِّمُ بِهِ آخِرَ الْحَوْلِ نَاقِصَةً عَنِ النَّصَابِ (٨) ، وَأَنْ لَا تُقْصَدَ

(١) أى يقوم به البدن غالباً . (٢) خرج به ما يقتات ضرورة كحب الحنظل ، فلا تجب فيه الزكاة . (٣) كالحنطة والشعير والأرز والذرة والدخن والحمص وهو الصنبرة والباقلاء وهو الفول واللوبياء وهو الدجر الأبيض والجلبان وهو الحنبلص والماش وهو الدجر الأسود . (٤) وهى من أفضل المكاسب ، وأفضلها السهم من الغنيمة ، فالزراعة ؛ فالصناعة ، فالتجارة . (٥) فلا تجب فى النقد وإن بادل بجنسه . وقد قال ابن سريج : بشر الصيارفة أن لا زكاة عليهم ، لكنها تجب فى عينه بشروط مرت آتفا .

(٦) ولا بد من اقترانها بكل ما يملك إلى أن يفرغ رأس المال ثم لا يحتاج إلى تجديدها . (٧) محضة ، وهى التى تفسد بفساد العوض : كالبيع ، فإنه يفسد بفساد الثمن ، أو غير محضة ، وهى التى لا تفسد بفساده كالصداق ، فإنه عند فساده يرجع إلى مهر المثل ولا يفسد النكاح ، بخلاف ماملكه بغير معاوضة كالإرث والهبة بلا ثواب ، وما اقترضه فلا زكاة فيه وإن اقترن به نية التجارة . (٨) فإن نضت فى أثناءه ناقصة عن النصاب كأن اشترى عرضاً بذهب ثم باعه أثناء الحول بسبعة عشر مثقالاً انقطع حول التجارة ، فإذا اشترى بها عرضاً آخر بنية التجارة انعقد حولها من شرائه .

لِلْقَنِيَّةِ (١) ، وَمُضَى الْحَوْلِ مِنْ وَقْتِ الْمَلِكِ (٢)

### شروط وجوب زكاة الركايز

شُرُوطُ وَجُوبِ زَكَاةِ الرُّكَايِزِ ؛ أَيِ الْمَدْفُونِ فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةٌ : كَوْنُهُ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً (٣) ، وَكَوْنُهُ نِصَابًا (٤) ، وَكَوْنُهُ مِنْ دَفِينِ الْجَاهِلِيَّةِ (٥) ، وَكَوْنُ وَجُودِهِ فِي مَوَاتٍ (٦) أَوْ مِلْكِ أَحْيَاءٍ (٧) وَاجِدُهُ .

### شروط وجوب زكاة المعدن

شُرُوطُ وَجُوبِ زَكَاةِ الْمَعْدَنِ ، وَهُوَ مَا يُسْتَخْرَجُ مِنْ مَكَانٍ خَافَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ (٨) اثْنَانِ : كَوْنُهُ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً (٩) ، وَكَوْنُهُ نِصَابًا .

- (١) أى الإمساك للاستعمال ، ولا يضر مجرد الاستعمال لا يقصد القنية .
- (٢) ولا يشترط كونها نصابا إلا في آخر الحول ، فحق بلغته خره وجبت زكاتها وإلا فلا .
- (٣) ولو غير مضر وبين ، فلا زكاة في غيرهما . (٤) ولو بضمه إلى ما في ملكه من جنسه أو ما يقوم به من عروض التجارة فلا زكاة فيها دون النصاب . (٥) وهم من قبل بعثته صلى الله عليه وآله وسلم ، سمو بذلك لكثرة جهالاتهم ، ويكتفى بعلامة تدل عليه من ضرب وغيره . (٦) نكراب وقلاع وقبور جاهلية . (٧) أى من الموات ؛ أما دفين من عاصر الإسلام وبلغته الدعوة ففيه ، وأما ما وجد على الأرض أو بدارنا في طريق نافذ أو مسجد أو كان إسلاميا كأن كان عليه قرآن أو اسم ملك من ملوك الإسلام أو شك في كونه إسلاميا فلقطة ، وأما ما وجد في دار الحرب في ملك حربى فغنيمة ، ما لم يدخل بأمانهم فيجب رده ، وأما ما وجد بدارنا في ملك شخص فله فيحفظ ، فإن أيس منه فهو بيت المال كسائر الأموال الضائعة .
- (٨) ويسمى المكان معدنا أيضا .
- (٩) فلا تجب في نحو عقيق أو بلور أو حديد أو لؤلؤ .

## مقادير زكوات الأموال

مِقْدَارُ زَكَاةِ الْإِبِلِ: شَاةٌ<sup>(١)</sup> فِي خَمْسٍ مِنْهَا، وَهِيَ أَوَّلُ نِصَابِهَا، وَشَاتَانِ فِي عَشْرٍ، وَثَلَاثُ شِيَاهٍ فِي خَمْسِ عَشْرَةَ، وَأَرْبَعُ شِيَاهٍ فِي عِشْرِينَ، وَبِنْتُ نَخَاصٍ<sup>(٢)</sup> فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ، وَبِنْتُ لَبُونٍ<sup>(٣)</sup> فِي سِتِّ وَثَلَاثِينَ، وَحِقَّةٌ<sup>(٤)</sup> فِي سِتِّ وَأَرْبَعِينَ، وَجَذَعَةٌ<sup>(٥)</sup> فِي إِحْدَى وَسِتِّينَ، وَبِنْتُ لَبُونٍ فِي سِتِّ وَسَبْعِينَ، وَحِقَّتَانِ فِي إِحْدَى وَتِسْعِينَ، وَثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ فِي مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ، ثُمَّ بِنْتُ لَبُونٍ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ، وَحِقَّةٌ فِي كُلِّ خَمْسِينَ<sup>(٦)</sup>.

وَمِقْدَارُ زَكَاةِ الْبَقَرِ: تَبِيعٌ<sup>(٧)</sup> أَوْ تَبِيعَةٌ فِي ثَلَاثِينَ مِنْهَا، وَهِيَ أَوَّلُ نِصَابِهَا، وَمُسِنَّةٌ<sup>(٨)</sup> فِي أَرْبَعِينَ، وَتَبِيعَانِ فِي سِتِّينَ، ثُمَّ تَبِيعٌ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ وَمُسِنَّةٌ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ.

(١) المراد بها جذعة أو جذع ضأن له سنة أو أجدع أي أسقط مقدم أسنانه قبلها أو ثنية معز أو ثني له سنتان، وشرطها أن تكون من غنم البلد أو مثلها أو أعلى منها، وأن تكون صحيحة وإن كانت الإبل مريضة أو معيبة. (٢) وهي ماتمت لها سنة، سميت بذلك لأنه آن أمها أن تصير من النخاض: أي الحوامل، وتجزى أيضا في أقل من خمس وعشرين وإن كانت فيمتها أقل من قيمة الشاة. (٣) وهي ماتمت لها سنتان، سميت بذلك لأن أمها آن لها أن تضع ثانيا وتصير ذات لبن. (٤) وهي ماتمت لها ثلاث سنين، سميت بذلك لأنها آن لها أن تركب ويظرفها الفحل. (٥) هي ماتمت لها أربع سنين، سميت بذلك لأنها أجدعت مقدم أسناتها. (٦) وما بين النصب عفو. (٧) وهو ماتمت له سنة. سمي بذلك لأنه يتبع أمه. (٨) وهي ماتمت لها سنتان، سميت بذلك لتكامل أسناتها. واعلم أنه لا يجوز أخذ العيب ولا المريض ولا الصغير من النعم إلا إذا كانت نعمه كذلك، ولا الذكر إلا في مسائل: منها ما إذا كانت نعمه ذكورا، والشاة الذكر عن خمس من الإبل، وابن اللبون أو الحق بدلا عن بنت النخاض عند فقدها، والتبيع عن ثلاثين من البقر.

وَمِقْدَارُ زَكَاةِ النَّعْمِ: شَاةٌ فِي أَرْبَعِينَ مِنْهَا ، وَهِيَ أَوَّلُ نِصَابِهَا ، وَشَاتَانِ فِي مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ ، وَثَلَاثُ شِيَاهٍ فِي مِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٌ ، وَأَرْبَعُ شِيَاهٍ فِي أَرْبَعِمِائَةٍ ، ثُمَّ شَاةٌ فِي كُلِّ مِائَةٍ .

وَمِقْدَارُ زَكَاةِ النَّقْدَيْنِ رُبْعُ الْعُشْرِ ، وَمِقْدَارُ زَكَاةِ الْمَعْسَرَاتِ الْعُشْرُ ،  
إِنْ سَقِيَتْ بِغَيْرِ مَوْثُونَةٍ <sup>(١)</sup> وَإِلَّا <sup>(٢)</sup> فَنِصْفُهُ <sup>(٣)</sup> .

وَمِقْدَارُ زَكَاةِ التَّجَارَةِ رُبْعُ عَشْرِ الْقِيَمَةِ <sup>(٤)</sup> ، وَمِقْدَارُ زَكَاةِ الرَّكَازِ الْخُمْسُ ، وَمِقْدَارُ زَكَاةِ الْمَعْدِنِ رُبْعُ الْعُشْرِ .

### زكاة البدن

زَكَاةُ الْبَدَنِ : وَتُسَمَّى زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعٌ <sup>(٥)</sup> مِنْ غَلَابِ قُوتِ الْبَلَدِ <sup>(٦)</sup> ؛  
يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ <sup>(٧)</sup> الْمُدْرِكِ جُزْءًا مِنْ رَمَضَانَ وَجُزْءًا مِنْ شَوَّالٍ <sup>(٨)</sup>  
الْوَاجِدِ مَا يَفْضُلُ عَنْ مَمْنُونَتِهِ <sup>(٩)</sup> ، وَمَوْثُونَةٌ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ مَوْثُونَتُهُ

(١) كالمسقية بالمطر أو النهر أو العين . (٢) بأن سقيت بمؤنة كالسواني والدوايب التي يديرها الحيوان والنواعير التي يديرها الماء . (٣) فإن سقى بهما اعتبر عيش الزرع ونماؤه ، ولا عبرة بعدد السقيات ، إذ رب سقية أنفع من سقيات . (٤) والتقويم بحسب رأس المال الذي اشترى به العرض . فإن اشترى بعرض فبنقده البلد . (٥) قل باعشن وهو برطل دو عن سبعة أرتال أو سبعة ونصف على جودة الحب والتمر وعدمها ، فمن أخرج من التمر الرزوم فليتببه فإنهم يقولون إنه ستة أرتال وهو لا يجيء منه صاع .

(٦) أي بلد المؤدى عنه ، ويجوز أعلى منه ؛ وأعلى الأقوات البرفاستل فالشعير فالذرة فالرز فالحمص فلاش فالعدس فالنول فالتمر فالزبيب فلاقط فاللبن فالجبن . (٧) فلا تجب على الكافر ، فلا يكون مخرجا عنه ، وقد يكون مخرجا عن غيره ، لأنه يلزمه فطرة عن قريبه وعبداه المسلمين . (٨) بأن يدرك ذلك وهو حي حياة مستقرة . (٩) وكذا عن دست ثوب لائق لمن ذكر ومسكن وخدام يحتاج إليه من ذكر .

لَيْلَةَ الْعِيدِ<sup>(١)</sup> وَيَوْمَهُ عَنْهُ وَعَمَّنْ تَلَزَمُهُ مُثُوْتُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ<sup>(٢)</sup>

## مصرف الزكوات

مَصْرَفُ<sup>(٣)</sup> الزَّكَّوَاتِ الْأَصْنَافِ<sup>(٤)</sup> الثَّمَانِيَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :  
« إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ<sup>(٥)</sup> وَالْمَسْكِينِ<sup>(٦)</sup> وَالْعَامِلِينَ<sup>(٧)</sup> عَلَيْهَا ، وَالْمَوْلَّاتِ  
قُلُوبَهُمْ<sup>(٨)</sup> وَفِي الرِّقَابِ<sup>(٩)</sup> وَالْفَارِسِينَ<sup>(١٠)</sup> وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ<sup>(١١)</sup> وَأَبْنِ السَّبِيلِ<sup>(١٢)</sup> . »

- (١) أى الليلة المتأخرة عنه . (٢) من زوجة وولد ووالد ومملوك .
- (٣) ولا يكفي الصرف بلا نية بل لابد منها ، فينوي : هذه زكاة مالى أو صدقة مالى أو صدقة المال المفروضة ، ولا يستنزم التوكيل فى إخراجها التوكيل فى نيتها ، بل لابد معه من نية المالك أو تفويضها للتوكيل .
- (٤) بشرط الحرية والإسلام وعدم كونهم من بنى هاشم والمطلب ومواليهم ، نعم يجوز أن يكون غير الساعى من أنواع العامل كافرًا ، ويجوز تقليد من جوز دفع الزكاة لبنى هاشم والمطلب إذا منعوا من خمس الخمس فى عمل النفس وجوزة كثير من العلماء ، كما يجوز تقليد من جوز الاقتصار على صنف ومن جوز دفعها لواحد ونقلها من محلها إلا من غيره .
- (٥) جمع فقير ، وهو من لا فقة له واجبة ولا مال ولا كسب يقع موقعا من كفايته فى كل ما يحتاج له مما لابد منه له ولمونه على ما يليق بهما ، كمن يحتاج لعشرة ولم يجد أكثر من أربعة .
- (٦) جمع مسكين ، وهو من يجد ما يسد مسدا من حاجته ولا يكفيه الكفاية اللاتقة بحاله كمن يحتاج لعشرة ولم يحصل أكثر من تسعة . (٧) جمع عامل ، وهو من نصب لأخذ الزكاة بغير أجره كالساعى والكاتب والكيال والوزان فيعطى أجره المثل .
- (٨) هم أصناف ، منهم ضعيف النية فى الإسلام أو فى أهله ، والشريف فى قومه الذى يتوقع بإعطائه إسلام نظرائه . (٩) هم المسكينون كتابة صحيحة فيعطون إن لم يكن معهم وفاة .
- (١٠) جمع غارم وهو المدين ، وهو أنواع : منها من استدان لدفع فتنه بين متنازعين فيعطى ما استدانه إن حل ولم يوفه ، ومنها من استدان نصلحة عمومية كبناء مسجد وقرى ضيف ، ومنها من استدان لنفسه وصرفه فى غير مصيبة فيعطى قدر دينه إن حل وعجز عن وفائه .
- (١١) وهم الغزاة المتطوعون بالجهاد فيعطون ولو أغنياء . (١٢) وهم السافرون أو الريدون السفر المباح المحتاجون ، فيعطون ما يوصلهم بقصدهم أو أموالهم .

# الصوم

الصَّوْمُ لُغَةً : الإِمْسَاكُ ، وَشَرْعًا : إِمْسَاكُ عَنِ الْمَفْطِرَاتِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ .

## شروط وجوب الصوم

شُرُوطُ وَجُوبِ الصَّوْمِ <sup>(١)</sup> خَمْسَةٌ : الإِسْلَامُ ، وَالتَّكْلِيفُ ، وَالْإِطَاقَةُ <sup>(٢)</sup> وَالصِّحَّةُ <sup>(٣)</sup> ، وَالْإِقَامَةُ <sup>(٤)</sup> .

## أركان الصوم

أَزْكَانُ الصَّوْمِ <sup>(٥)</sup> ثَلَاثَةٌ : النِّيَّةُ <sup>(٦)</sup> ، وَتَرْكُ الْمَفْطِرَاتِ ، وَالصَّائِمُ <sup>(٧)</sup> .

(١) أى صوم رمضان، ويثبت دخوله على العموم بأحد أمرين : استكمال شعبان ثلاثين يوما وثبوته عند حاكم برؤية عدل الخلال أو علمه إن بين مستنده ، وعلى الخصوص على من نراه ولو فاسقا، وعلى من تواتر عنده رؤيته أو ثبوته في محل متفق مطامه مع مطلع محله ، وعلى من أخبره موثوق به أنه رآه أو ثبت في محل متفق مطامه مع مطلع محله إن لم يعتقد خطأه أو غير موثوق به كفاسيق إن اعتقد صدقه . وعلى من عرفه بحسابه أو تنجيحه . لكنه لا يجزئهما عند ابن حجر وخالده الرملي، وعلى من اعتقد صدقهما ممن أخبراه، وعلى من رأى العلامات الدالة على ثبوته كسماع المدافع والطبول مما يحصل له به اعتقاد جازم على ثبوته ، وعلى من ظن دخوله بالاجتهاد في حق نحو محبوس جهل وقته . (٢) أى حساء شرعا ، فلا يجب على من

لا يطيقه حسا لكبر أو مرض لا يرجى برؤه أو شرعا لحض ونفاس . (٣) فلا يجب على المريض مرضا مبيحا للتيمم وإن كان مطيقا في المستقبل بأن يرجى برؤه مرضه .

(٤) فلا يجب على المسافر سفرا طويلا مباحا ، ولا يجب القضاء على الصبي والمجنون بغير تعدد والكافر الأصلي ، ويجب على المريض والمسافر والحائض والسكران والنهمل عليه ، ويجب الصوم على المرتد وجوب أداء فإنه مخاطب بعوده للإسلام بالصوم أداء .

(٥) فرضا كان أو نفلا . (٦) ويجب تعيينها في الفرض بأنواعه لكل يوم، ولا يجب

في رمضان نية الفرضية وتجزئتها نية النفل قبل الزوال . ويجب تعيين النوى من الفرض ، وكذا النفل على كلام فيه ، وكال نية في رمضان أن ينوى صوم غد عن أداء فرض رمضان

هذه السنة لله تعالى . وأقلها أن ينوى صوم غد عن رمضان . (٧) وإنما لم يردوا الصلوات من

أركان الصلاة، لأن لها صورة في الخارج يمكن تعقلها بدون تعقل وصل فلم يحسن عددها ركنا خلافاً لها . وفي البيع ، لأنها أمران عدميان لا وجود لهما خارجا فلا يمكن تعقلهما بدون الصائم والبيع .

## شروط صحة الصوم

شُرُوطُ صِحَّةِ الصَّوْمِ <sup>(١)</sup> أَرْبَعَةٌ : الْإِسْلَامُ وَالْعَقْلُ ، وَالنَّقَاءُ مِنَ الْحَيْضِ وَالنَّفَّاسِ ، وَالْعِلْمُ بِكَوْنِ الْوَقْتِ قَابِلًا لِلصَّوْمِ <sup>(٢)</sup>

## سنن الصوم

سُنَنُ الصَّوْمِ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا تَعْجِيلُ الْفِطْرِ <sup>(٣)</sup> ، وَتَأْخِيرُ السُّحُورِ <sup>(٤)</sup> ، وَالْإِفْطَارُ عَلَى التَّمْرِ <sup>(٥)</sup> ، وَإِكْثَارُ الْقُرْآنِ <sup>(٦)</sup> وَالصَّدَقَةِ فِي رَمَضَانَ .

## مكروهات الصوم

مَكْرُوهَاتُ الصَّوْمِ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا الْمُبَالَغَةُ فِي الْمَضْمُضَةِ وَالْإِسْتِنْشَاقِ <sup>(٧)</sup> ،

- 
- (١) فرضا كان أو نفلا . (٢) بأن لم يكن من الأيام التي يحرم صومها وهي : يوما العيد وأيام التشريق مطلقا ويوم الشك بلا سبب وهو يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث برؤية الهلال ليلته ولم يشهد بها أحد أو شهد بها من يرد كفسقة وصبيان والنصف الأخير من شعبان إذا لم يصله بما قبله ولم يكن اسبب . (٣) أي عند تيقن الغروب أو ظنه بأمانة قوية، ويسن أن يقول بعده: اللهم لك صمت، وعلى رزقك أفطرت؛ اللهم ذهب الظمأ، وابتلت العروق، وثبت الأجر إن شاء الله تعالى .
- (٤) ما لم يقع في شك في طلوع الفجر، والسحور: بضم السين الأكل في السحر، وفتحها: ما يؤكل فيه، والمراد الأول. (٥) فإن عجز فالماء، فإن عجز فخلو كزبيب وعسل ولبن، فإن عجز فخلو؛ وأفضل من التمر الرطب والبسر. (٦) أي إكثار تلاوته في كل مكان غير نحو الحش، وتسبب المدارس، وهي أن يقرأ على غيره ويقرأ غيره عليه؛ والتلاوة في المصحف أفضل إلا إن حصلت فائدة بها عن ظهر قلب غير حاصلة بها من المصحف كشوع وتقوية حفظ. (٧) بل بحث بعضهم الحرمة في صوم الفرض إن علم من عادته أنه إن بالغ نزل الماء إلى جوفه مثلا والكلام حيث لم يتنجس منه وإلا وجبت المبالغة إلى أن يغسل سائر ما في حد الظاهره ولا يفطر بالماء إن سبقه إلى جوفه .

وَذَوْقُ الطَّعَامِ (١) ، وَالْحِجَامَةُ (٢) ، وَمَضْغُ نَحْوِ الْعَلَكِ (٣)

## مبطلات الصوم

مُبْطَلَاتُ الصَّوْمِ أَحَدَ عَشَرَ: دُخُولُ عَيْنٍ (٤) إِلَى مَا يُسَمَّى جَوْفًا (٥) مِنْ مَنفَذٍ مَفْتُوحٍ (٦) ، وَالْقَيْءُ (٧) ، وَالْجَمَاعُ (٨) ، وَخُرُوجُ الْمَنِيِّ بِمُبَاشَرَةٍ (٩) بِشَهْوَةٍ مَعَ الْعَمْدِ وَالْإِخْتِيَارِ ، وَالْعِلْمُ بِالتَّحْرِيمِ فِي الْكُلِّ (١٠) ، وَالْجُنُونُ وَلَوْ لِحَظَّةً ، وَالشُّكْرُ ، وَالْإِنْعِمَاءُ إِنْ تَعَدَّى بِهِمَا وَلَوْ لِحَظَّةً ، أَوْ عَمَّا جَمِيعِ النَّهَارِ (١١) وَالرَّذَّةُ ، وَالْحَيْضُ ، وَالنَّفَاسُ ، وَالْوِلَادَةُ .

(١) إلا إن احتاج إلى مضغ نحو خبز لطفل ليس له من يقوم به أو لتحنيكه فلا يكره .

(٢) أي منه لغيره وعكسه .

(٣) بكسر العين: وهو ما يمضغ ، ومحلّه في غير ما يتفتت؛ أما هو فإن تيقن وصول بعض

جرمه عمدا إلى جوفه أفطر وحينئذ يحرم مضغه . (٤) خرج بها الأثر كالطعم والريح

فلا يفطر به وإن وصل إلى الجوف . (٥) وإن لم تكن فيه قوة تحيّل الغذاء والدواء

كباطن الأذن وباطن الأنف وباطن الإحليل . (٦) فلا يضر دخوله من غير المفتوح

كالسّم إذا تشربت بالدهن والكحل والاعتسال وإن وصل إلى جوفه ووجد لونه في نحو

نخامة . (٧) أي طلبه وإن تيقن أنه لم يعد إلى الجوف شيء منه لأن ذلك مفطر بنفسه .

(٨) أي في فرج بحيث يجب بالإبلاج فيه الغسل سواء في ذلك الواطي والموطوء؛ أما

ملا يجب الغسل بالإبلاج فيه كأحد فرجى المشكل فلا فطر بالإبلاج به ولا فيه .

(٩) كقبلة ولمس ما ينقض لمسه كالأجنبية ، فإن نزول المنى بذلك مفطر إن كان ناشئا عن

مباشرة . فإن كان بحائل فلا فطر ، وكذا لمس ما لا ينقض لمسه كالحرم فلا يفطر به وإن أزل

حيث فعل ذلك لنحو شفقة أو كرامة ، وإن فعله لشهوة أفطر؛ هذا كله إن لم يطلب خروج المنى

وإلا فهو مع نزوله مفطر مطلقا ولو بحائل ، أما الخروج بغير مباشرة كالاختلام فلا فطر به .

(١٠) أي من دخول العين إلى هنا ، فلا يبطئه شيء من ذلك مع نسيان أو إكراه أو جهل

بالتحريم للعذر . (١١) هذا ما اعتمده ابن حجر في التحفة ، واعتمد في شرحي الإرشاد

وأومى إليه في موضع من التحفة أن لا فطر إلا باجتماع الأمرين ، وعليه فلا فطر بما لم يتعد به

وإن عم جميع النهار ولا بما لم يعمه وإن تعدى به؛ واعتمد الرملي الإفطار بما عم جميع النهار

وإن لم يتعد به ، وعدمه في ما لم يعمه وإن تعدى به .

## الإعتكاف

الإِعْتِكَافُ لُغَةً : اللَّبْتُ<sup>(١)</sup> ، وَشَرْعًا : اللَّبْتُ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ شَخْصٍ مَخْصُوصٍ<sup>(٢)</sup> بِنِيَّةٍ .

### أركان الاعتكاف

أَرْكَانُ الإِعْتِكَافِ أَرْبَعَةٌ : مُعْتَكِفٌ ، وَمُعْتَكَفٌ فِيهِ<sup>(٣)</sup> ، وَلَبْتُ<sup>(٤)</sup> ، وَنِيَّةٌ<sup>(٥)</sup> .

### مبطلات الاعتكاف

مُبْطَلَاتُ الإِعْتِكَافِ سَبْعَةٌ : الْجُنُونُ ، وَالْإِنْمَاءُ<sup>(٦)</sup> ، وَالشُّكْرُ<sup>(٧)</sup> ، وَالْحَيْضُ ، وَالرُّدَّةُ ، وَالْجَنَابَةُ الَّتِي تُقَطَّرُ الصَّائِمَ<sup>(٨)</sup> ، وَالخُرُوجُ مِنَ الْمَسْجِدِ<sup>(٩)</sup> بِإِلَّا عُذْرٍ<sup>(١٠)</sup> .

- (١) أى الإقامة على الشيء : أى ملازمته وحبس النفس عليه خيرا كان أو شرا .
- (٢) هو المسلم المميز العاقل الطاهر عن الجنابة والنفس الصاحي الكاف نفسه عن شهوة الفرج مع الذكر والعلم بالتحريم .
- (٣) وهو المسجد الخالص المسجدي، فلا يكفي المشاع كما لو وقف بعض داره مسجدا شائعا .
- (٤) بأن يلبث فوق قدر طمأنينة الصلاة ما كنا أو يتردد قدر ذلك .
- (٥) وتجب نية فرضه في نذره ، بأن يقول نويت فرض الاعتكاف أو الاعتكاف للنذور، وينبغي لداخل المسجد لنحو صلاة أن ينذر الاعتكاف بنحو لله على أو نذرت أن أعتكف في هذا المسجد مدة إقامتي هذه فيه ليثاب عليه ثواب الواجب ثم ينويه .
- (٦) أى الطارئان بسبب متعدى به، فلا يبطله غيره ، لسكن لا يحسب زمن الجنون لو بقي المعتكف في المسجد . (٧) إن حرم وإلا فلا يبطل ، وبحسب زمنه من الاعتكاف لو بقي في المسجد . (٨) كالجماع عمدا مع العلم والاختيار والمباشرة بشهوة إن أزل .
- (٩) أى بكل البدن مع العلم بالتحريم والعمد والاختيار . (١٠) وكذا الإقامة حد ثبت بإقراره ؛ أما الخروج لعذر كالأكل والشرب الذى لا يمكن فى المسجد وقضاء الحاجة والحدث الأكبر فلا يضر .

## الحج والعمرة

الحجُّ لُغَةً : القَصْدُ<sup>(١)</sup>، وَشَرْعًا : قَصْدُ الْبَيْتِ الْحَرَامِ لِلنُّسْكِ<sup>(٢)</sup>، وَالْعُمْرَةُ لُغَةً : الزِّيَارَةُ<sup>(٣)</sup>، وَشَرْعًا : زِيَارَةُ الْبَيْتِ الْحَرَامِ لِلنُّسْكِ<sup>(٤)</sup>

### شروط وجوب الحج والعمرة

شُرُوطٌ وَجُوبٍ<sup>(٥)</sup> الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ خَمْسَةٌ : الْإِسْلَامُ ، وَالْبُلُوغُ ، وَالْعَقْلُ ، وَالْحُرِّيَّةُ ، وَالْإِسْتِطَاعَةُ<sup>(٦)</sup>

- (١) للبيت الحرام أم لغيره ، للنسك أم لغيره .
- (٢) أى مع الإتيان بأفعاله . (٣) سواء كانت لمكان عامر أم لا ، خلافا لمن خصه بالأول .
- (٤) والفرق بينهما وبين الحج أن النسك فيه مشتمل على الوقوف بعرفة بخلافه فيها . (٥) هذه الخامسة من مراتب خمس : أولها الصحة المطلقة عن التقيد بالمباشرة والوقوع عن فرض الإسلام والوجوب ، وشرطها الإسلام فقط ، فلا يشترط فيها تكليف ، فولوى المال الإحرام عن الصغير والمجنون بأن ينوى جعلهما محرمين فيصير من أحرم عنه محرما بذلك وإن لم يكن حاضرا وقت الإحرام . ثانيها المباشرة ، وشرطها مع الإسلام التمييز ، فلمميز الإحرام بإذن وليه من أب جَد فوصى فحَاكِم فقيم من جهته . ثالثها صحة النذر ، وشرطها الإسلام والتمييز والبلوغ . رابعها الوقوع عن فرض الإسلام ، وشرطها الإسلام والتمييز والبلوغ والحرية ولو غير مستطيع فيجزى من فقير لاصغير وورقيق ، إلا أن كمالا قبل الوقوف أو طواف العمرة أو في أثناءه . (٦) وهى نوعان : استطاعة بالنفس ، وشرطها سبعة : وجود الزاد والراحلة وأمن الطريق وإمكان السير وأن يخرج مع المرأة زوجها أو محرما وإن لم يكن كل منهما ثقة أو عبدها الثقة أو نسوة ثقات ثنتان فأكثر وثبوتة على المركوب بلا ضرر شديد ووجود الزاد والماء وعلف الدابة بالحال التي يعتاد حملها منها بثمن المثل . واستطاعة بالغير ، فتجب إنابة عن ميت غير مرتد عليه نسك من تركته ، فإن لم تكن سن لوارثه أن يفعله عنه ، فإن فعله أجنبي جاز ولو بلا إذن أو عن معضوب بأجرة أو بعتنوع بالنسك عنه ، بشرط أن يكون موثوقا به أدى فرضه غير معضوب وكون المتطوع إن كان أصله أوفرعه غير ماش ولا معول على السؤال أو الكسب إلا أن يكتسب في يوم كفاية أيام وسفره دون مرحلتين ؛ وبشروط كون الزاد والراحلة فاضلين عن دينه ، وعن مؤنة من عليه مؤنتهم مدة ذهابه وإيابه ، وعن مسكنه =

## أركان الحج

أَرْكَانُ الْحَجِّ سِتَّةٌ: الْإِحْرَامُ<sup>(١)</sup>، وَالْوُقُوفُ بِمَرَفَةَ، وَالطَّوَافُ، وَالسَّعْيُ،  
وَالْحَلْقُ أَوْ التَّقْصِيرُ<sup>(٢)</sup>، وَتَرْتِيبُ مُعْظَمِ الْأَرْكَانِ<sup>(٣)</sup>

## أركان العمرة

أَرْكَانُ الْعُمْرَةِ: هِيَ أَرْكَانُ الْحَجِّ<sup>(٤)</sup> إِلَّا الْوُقُوفَ

## واجبات الحج

وَاجِبَاتُ<sup>(٥)</sup> الْحَجِّ سِتَّةٌ: كَوْنُ الْإِحْرَامِ مِنَ الْمَيْمَاتِ<sup>(٦)</sup>، وَرَيْئُ الْجِمَارِ

---

= اللائق به وخادمه اللائق به ، وعن كتب الفقيه وآلة المحترف لاعتن مال تجارته والعقارات التي يستغلها ، بل يلزمه صرف مال التجارة وثمان العقار ؛ ويشترط كل ذلك في الأجرة في حق المعضوب إلا كونها فاضلة عن مئونة من عليه مئوتهم مدة السفر ، بخلاف مئوتهم يوم الاستئجار . (١) أي نية الدخول فيه بأن يقول بقلبه وجوبا ، ولبسانه ندبا : نويت الحج وأحرمت به لله تعالى . (٢) وأقلها إزالة ثلاث شعرات من شعر الرأس أو جزء من كل منهما حلقا أو تنفا أو قضا أو إحراقا . (٣) إذ لا بد من تقديم الإحرام على السك والوقوف على ما بعده إن لم يقدم السعي بعد طواف القدوم ، وتأخير الطواف والسعي والحلق عن الوقوف ، ولا ترتيب بينهما إلا بين الطواف والسعي . (٤) وهي : الإحرام والطواف والسعي والحلق والترتيب في جميعها كما ذكر . (٥) الفرق بينها وبين الأركان أنه يصح الحج بدونها مع الدم وكذا الإثم إن لم يعذر ، بخلاف الأركان فإن صحة الحج تتوقف عليها ولا تجبر بدم ولا غيره ، وكذا يقال في أركان العمرة وواجباتها . (٦) هوالغة : الحد ، وشرعا : زمان العبادة ومكانها وهو المراد هنا ، فمقات من بمكة مكة، ولتهامة اليمن يللم، ولنجد قرن، ولأهل العراق وخراسان ذات عرق ، ومصر والمغرب الجحفة، والمدينة والشام ذو الحليفة ، فإن جاوز الميقات مرید النسك ثم أحرم ولم يعد إليه قبل التلبس بنسك فعليه دم .

الثَّلاثِ<sup>(١)</sup> ، وَالْمَيْتُ بِمُزْدَلِفَةَ<sup>(٢)</sup> ، وَالْمَيْتُ بِمِنَى لِيَأْتِيَ التَّشْرِيقَ<sup>(٣)</sup> ، وَطَوَافُ  
الْوَدَاعِ<sup>(٤)</sup> ، وَالتَّحَرُّزُ عَنْ مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ .

## واجبات العمرة

وَاجِبَاتُ الْعُمْرَةِ اثْنَانِ : كَوْنُ الْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ<sup>(٥)</sup> ، وَالتَّحَرُّزُ عَنْ  
مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ .

## واجبات الطواف

وَاجِبَاتُ الطَّوَافِ<sup>(٦)</sup> عَشْرَةٌ : سِتْرُ الْعَوْزَةِ ، وَالطَّهَّارَةُ عَنْ الْحَدَثَيْنِ ،

(١) أى الكبرى التى تلى مسجد الخيف ، ثم الوسطى ، ثم جمرة العقبة وهى التى  
تلى مكة ، فيجب عليه أن يرمى جمرة العقبة فقط يوم النحر بسبع حصيات ، ويدخل  
وقته بنصف ليلة النحر ويمتد إلى آخر أيام التشريق ، وأن يرمى الجمار الثلاث على الترتيب  
المتقدم فى أيام التشريق الثلاثة بسبع حصيات لكل واحدة فى كل يوم منها ، ويسقط رمى اليوم  
الثالث بالنفر الأول إن نفره ، ويدخل رمى كل يوم بزوال شمسهِ ويمتد إلى آخر أيام التشريق .  
(٢) أى الحضور بها لحظة من النصف الثانى من ليلة النحر بعد الوقوف بعرفة ، ويهذر  
فى تركه من اشتغل بالوقوف بعرفة أو عذر بهذر من أعتذر الجمعة والجماعة .

(٣) الثلاث إن لم ينفر النفر الأول وإلا فالليلتين . (٤) على كل من أراد مفارقة  
مكة إلى سفر قصر أو إلى وطنه أو إلى محل يريد الإقامة فيه توطناً إن كان قد فرغ من جميع  
نسكه إن كان فى نسك ولا غدر له ، بخلاف نحو الحائض ، وقد علم مما تقرر أن طواف الوداع  
ليس من المناسك ، وهو ما اعتمده الشيخان . وقال الغزالي وإمام الحرمين إنه منها ، ولا يجب  
إلا على الحاج والمعتمر ، وعلى المعتمد هل تشمله نية الحج ؟ قال ابن حجر : نعم . وقال الرملى :  
لا بد من نية مستقلة . (٥) وميقاتها المكاني لمن بالحرم من مكة ، وغيرها أدنى الحل ،  
وأفضل بقاعه : الجعرانة ثم التنعيم ثم الحديبية ، وغيره ميقات الحج .  
(٦) أى بأنواعه من قدوم وركن ووداع وتطوع وغيرها .

وَالطَّهَارَةُ عَنِ النَّجَاسَةِ<sup>(١)</sup> ، وَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنِ يَسَارِهِ<sup>(٢)</sup> ، وَالْإِبْتِدَاءَ بِالْحَجَرِ  
الْأَسْوَدِ<sup>(٣)</sup> ، وَمَحَازَاتِهِ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ<sup>(٤)</sup> ، وَكَوْنَهُ سَبْعًا<sup>(٥)</sup> ، وَكَوْنَهُ دَاخِلَ  
الْمَسْجِدِ<sup>(٦)</sup> ، وَكَوْنَهُ خَارِجَ الْبَيْتِ وَالشَّاذِرُونَ<sup>(٧)</sup> وَالْحَجْرَ<sup>(٨)</sup> ، وَعَدَمُ  
صَرْفِهِ لِغَيْرِهِ<sup>(٩)</sup> .

## واجبات السعى

وَاجِبَاتُ السَّعْيِ أَرْبَعَةٌ : أَنْ يَبْدَأَ فِي كُلِّ وَتْرٍ بِالصَّفَا<sup>(١٠)</sup> ، وَأَنْ يَبْدَأَ  
فِي كُلِّ شَفْعٍ بِالْمَرْوَةِ ، وَأَنْ يَكُونَ سَبْعًا<sup>(١١)</sup> ، وَأَنْ يَكُونَ بَعْدَ طَوَافِ  
رُكْنِ<sup>(١٢)</sup> أَوْ قُدُومِ<sup>(١٣)</sup> .

- (١) لكن لو عرى شيء من عورته مع الندرة على ستره أو أحدث أو تنجس بدنه  
أو توبه أو مطافه غير معفو عنه تستر وتطهر وبني وإن تعمد ذلك وطال الفصل، ويعنى عما يشق  
الاحتراز عنه في المطاف حيث لارطوبة ولم يتعمده إلا إذا لم تكن له عنه مندوحة .
- (٢) أى مارا تلقاء وجهه ، فلو استقبله أو استدبره أو جعله عن يمينه لم يصح ، وكذا  
لو جعله عن يساره لكن رجع الفهقرى جهة الركن اليماني .
- (٣) بحيث يكون محاذيا له في مروره بجميع بدنه كما ذكر ، فلو بدأ بغيره لم يحسب له  
ما طافه قبله ، فإذا انتهى إليه ابتداء منه .
- (٤) أى بجميع أعلى شفه الأيسر المحاذى  
لصدره وهو المنكب ؛ فيجب في الابتداء أن لا يتقدم جزء منه على جزء من الحجر مما يلي الباب .
- (٥) أى يقينا ، فلو شك في العدد أخذ بالأقل ولا أثر للشك بعد الفراغ .
- (٦) ولو في هوائه أو على سطحه ولو مرتفعا عن البيت . (٧) هو جدار قصير  
نقصه ابن الزبير من عرض الأساس لمصلحة البناء ثم سُم بالرخام ، وهو من الجهة الغربية  
واليمانية . قال في التحفة: وفي جهة الباب أيضا . (٨) بكسر الحاء: ما بين الركنين الشاميين  
عليه جدار قصير بينه وبين كل من الركنين فتحة . (٩) كطاب غريم ، فإن صرفه  
انقطع . (١٠) وهو طرف جبل أبي قبيس ، والمروة: طرف جبل قينقاع ، ومقدار ما بين  
الصفا والمروة سبعمائة وسبعون ذراعا . (١١) أى يقينا، فلوترك منها شيئا لم يصح وإن قل .
- (١٢) وهو الأفضل عند الرملى . (١٣) وهو الأفضل عند ابن حجر لا بعد غيرها  
من نقل أو وداع بل لا يتصور بعده .

## واجب الوقوف

وَاجِبُ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَاحِدٌ ، وَهُوَ وَجُودُ الْمُحْرِمِ بِهَا<sup>(١)</sup> لِحَظَّةٍ بَعْدَ زَوَالِ يَوْمِ عَرَفَةَ إِلَى طُلُوعِ فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ .

## سنن الحج والعمرة

سُنُنُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا التَّلْبِيَةُ<sup>(٢)</sup> ، وَطَوَافُ الْقُدُومِ<sup>(٣)</sup> ، وَرَكَعَتَا الْإِحْرَامِ<sup>(٤)</sup> .

## مكروهات الحج والعمرة

مَكْرُوهَاتُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا الْجِدَالُ<sup>(٥)</sup> ، وَالنَّظَرُ بِشَهْوَةٍ لِمَا يَحِلُّ<sup>(٦)</sup> لَهُ نَظَرُهُ ، وَحَكُّ الشَّعْرِ بِالظَّفْرِ<sup>(٧)</sup> ، وَتَمَشِيطُ الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ<sup>(٨)</sup> ،

(١) أى بأرضها ولو على ظهر دابة أو شجرة فيها أو على غصن في هوائها وإن كان أصله في غيرها لآعكسه ، ويكفي الطيران في هوائها ، ولا يضر كونه مارا بها أو نائما ، لكن يشترط أن يكون عاقلا . (٢) بأن يقول عقب تلفظه بالنية « لبيك اللهم لبيك لا شريك لك ، لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك » ويكررها ثلاثا . ويسن أن يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد قراغه منها ، ثم يسأل الله الرضى والجنة ، ويستعين به من النار ، وتستمر التلبية إلى شروعه في أسباب التحلل ، نعم لاتسن في الطواف ولا في السعى ، وتكره في كل محل به نجاسة كحش . (٣) أى عند الدخول للمسجد ، وإنما يسن لحاج وقارن دخل مكة قبل الوقوف والحلال لا لعتمر وحاج دخلها بعد الوقوف . (٤) ويعنى عنهما غيرها كفرضة . (٥) أى الخصامة والمشامة والنازعة مع الرفقاء والخدم وغيرهم . (٦) ليس بقيد ، فإن النظر لما لا يحل له نظره مكروه من حيث النسك وإن حرم في نفسه ، وكذا يقال في غيره كالجدال فإنه قد يكون حراما في نفسه كأن ترتب عليه إبطال حق أو نصره باطل مكروها من حيث النسك .

(٧) فإن احتاج إليه حك بباطن الأنامل أو غيرها .

(٨) لئلا ينتف الشعر ، ويحرم إن علم تنفه به أو بالحك بالظفر أو غيره .

وَالْأَكْلُ، وَالشُّرْبُ فِي الطَّوَافِ<sup>(١)</sup>

## محرمات الإحرام

مَحْرَمَاتُ الْإِحْرَامِ كَثِيرَةٌ: مِنْهَا لُبْسُ الْمُحِيطِ<sup>(٢)</sup> عَلَى الرَّجُلِ، وَتَغْطِيَةٌ  
بَعْضِ الرَّأْسِ عَلَيْهِ أَيْضًا<sup>(٣)</sup>، وَسِتْرُ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ عَلَى الْمَرْأَةِ، وَإِزَالَةُ  
الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ<sup>(٤)</sup>، وَدَهْنُ شَعْرِ الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ<sup>(٥)</sup>، وَالطَّيْبُ<sup>(٦)</sup>،  
وَالْجَمَاعُ<sup>(٧)</sup>، وَاصْطِيَادُ الْمَاءِ كُؤُلِ الْبَرِيِّ<sup>(٨)</sup>.

(١) وتكره فيه أيضا مكروهات الصلاة: كاللشى على رجل، ووضع اليد على الخاصرة ونحوهما. (٢) أى بالبدن أو بعضه منه سواء كان مخيطا أم معقودا أم ملزوقا أم منسوجا أم مشكوكا أم ضرورا أم شفافا إن كان على الوجه المعتاد، فلو انزرت أو ارتدى بقميص أو قباء أو التحف بهما لم يحرم. (٣) أى بما يعد ساترا عرفا ولو غير مخيط كعباية عريضة وحناء تحين لاخيط دقيق ووضع يد عليه. (٤) بقص أو تنف أو إحراق أو غيرها، وهذا حيث لا ضرورة وإلا فلا حرمة ولا فدية في قلع شعر نبت داخل العين أو غطاها وظفر انكسر وتأذى به، ولا فرق بين شعر الرأس واللحية وغيرهما. (٥) فلا يحرم غيرها من بقية شعور الوجه. قال السكردى: إنه الأقرب إلى المنقول، وفي التحفة وشرحي الإرشاد تحريم دهن جميع شعور الوجه إلا شعر الجبهة والحد، وفي النهاية وغيرها تحريم جميع شعور الوجه بالاستثناء. (٦) فى ظاهر البدن وباطنه والملبوس: (٧) مثله فى الحرمة المباشرة بشهوة والظنر بشهوة واللبس بشهوة مع الحائل. (٨) المتوحش جنسه وإن تأهل هو، ومثله ماتولد منه ومن غيره، وإذا لبس أو تطيب أو أدهن أو باشر بشهوة فيما دون الفرج أو استمنى فأنزل أو جامع بين التحليلين أو بعد فساد الحج عامدا علما فى الجميع أو أزال ثلاث شعرات متواليات أو ثلاثة ظفار متواليات بأن أعده محل الإزالة وزمانها ولو ناسيا أو جاهلا، خير بين دم تجزى فى الأضحية أو إعطاء ستة مساكين ثلاثة أصع لكل مسكين نصف صاع أو صوم ثلاثة أيام، فإن أزال شعرة أو شعرتين أو ظفرا أو ظهريين وجب عند الرملى ووالده، وحج فى شرح العباب تبعاً لغيرهم فى كل شعرة وكل ظفر مد. وقال شيخ الإسلام والخطيب وغيرهما. هذا إن اختار الدم، فإن اختار الإطعام فواجب كل صاع أو الصوم فواجب كل صوم يوم، ولا يفسد النسك بشيء مما ذكر، وإذا جامع عامدا علما مختارا قبل التحليل الأول فى الحج وقبل الفراغ من العمرة فسد نسكه ووجب إتمامه وقضاؤه على الفور ووجب عليه الكفارة؛ وهى بدنة تجزى فى الأضحية، =

## البيع

الْبَيْعُ لُغَةً : مُقَابَلَةٌ شَيْءٍ بِشَيْءٍ (١) ، وَشَرْعًا : عَقْدٌ (٢) مُعَاوَضَةٌ (٣) مَالِيَّةٌ (٤)  
تُقَيِّدُ مِلْكَ عَيْنٍ (٥) ، أَوْ مَنْفَعَةً عَلَى التَّأْيِيدِ (٦)

### أركان البيع

أَرْكَانُ الْبَيْعِ ثَلَاثَةٌ : عَاقِدَانِ ، وَهُمَا الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي ، وَمَعْقُودٌ عَلَيْهِ :  
وَهُوَ الثَّمَنُ وَالْمُتَمَّنُّ (٧) ، وَصِيغَةٌ ؛ وَهِيَ الْإِيحَابُ (٨) وَالْقَبُولُ (٩)

### شروط العاقدين

شُرُوطُ الْعَاقِدَيْنِ أَرْبَعَةٌ : إِطْلَاقُ التَّصَرُّفِ (١٠) ، وَعَدَمُ الْإِكْرَاهِ

= فان عجز فبقرة ، فان عجز فسميع شياه ، فان عجز فطعام بقيمة البدنة ، فان عجز قوم البدنة وعرف ما يحصل من قيمتها من الطعام وصام بعدد الأمداد ، وإذا أتلف صيدا له مثل من النعم يتقل أو حكم ففيه مثله ، فإن لم يكن له مثل ففيه قيمته ، ويتخير في المثلي بين ذبح مثله في الحرم والتصدق بطعام بقيمة الثل والصيام بعدد الأمداد ، ويتخير فيما لا مثل له بين إخراج طعام بقيمته والتصدق بعدد الأمداد . (١) كذا أطلقوه ، وقيده بعضهم بما إذا كان على جهة المعاوضة لإخراج نحو ابتداء السلام ورده . (٢) خرج به المعاظة فإنها لا ينعقد بها بيع شرعى على المذهب ، واختار النووي انعقاده بها في كل ما يبعده الناس بيعا . وأما الاستجرار من يباع وهو أخذ الشيء شيئا فشيئا من غير تقدير للثمن كل مرة فباطل قطعا ، فإن قدر كذلك أو كان مقداره معلوما للعاقدين باعتبار العادة في بيع مثله وكان بلا عقد ففيه خلاف المعاظة ، ويجرى خلافها في سائر العقود المالية كالإجارة والرهن والهبة .

(٣) خرج بها الهبة . (٤) خرج بها النكاح . (٥) خرج بها مع قيد على التأييد الإجارة . (٦) كافي في بيع حق المر ووضع الأخشاب على الجدار وحق البناء على السطح . (٧) الفرق بينهما إذا كانا تقديين أو عرضيين أن الثمن مادخلته الباء ، فإن كان أحدهما نقدا والآخر غيره فالثمن هو النقد ، وفائدته أن الثمن يجوز الاعتياض عنه بخلاف الثمن . (٨) هو ما يدل على التملك دلالة ظاهرة كبعثك . (٩) هو ما يدل على التملك دلالة ظاهرة كاشتريت . (١٠) أى أذن الشارع له فيه ، فلا يصح عقد صبي ومجنون ومحجور عليه بسفه .

بغير حق<sup>(١)</sup> ، وإسلام من يشتري له نحو مصحف<sup>(٢)</sup> أو مسلم أو مرتد لا يعتق عليه<sup>(٣)</sup> ، وعدم حراية من يشتري له عدة حرب<sup>(٤)</sup> .

### شروط المعقود عليه

شروط المعقود عليه خمسة : كونه طاهرا ، أو يمكن تطهيره بالغسل<sup>(٥)</sup> ، وكونه نافعا<sup>(٦)</sup> ، وكونه مقدورا على تسلمه<sup>(٧)</sup> ، وولاية للبائع عليه<sup>(٨)</sup> ، وعلم للعاقدين به عينا وقدرًا وصفة<sup>(٩)</sup> .

- (١) أى فى ماله، فلا يصح عقد مكره فى ماله بغير حق ، أما بحق فيصح كأن توجه عليه بيع ماله لوفاء دينه ، ولو باع مال غيره بإكراهه صح لأنه أبلغ فى الإذن .
- (٢) كالحديث وآثار السلف : أى الحكايات والأخبار عن الصالحين ، والمراد بالمصحف ما فيه قرآن ولو حرفا إن قصد أنه قرآن ولو فى ضمن علم كالنحو أو فى ضمن تيممة ، ولا يحتاج ما لا يوجد نظمه إلا فى القرآن إلى قصد ، فلا يصح بيع شىء من ذلك من كافر لما فى ملكه له من الإهانة . (٣) لما فى ملك الكافر المسلم من الإذلال ولبقاء عاقبة الإسلام ، وهى مظالته به فى الرد بخلاف من يعتق عليه كآبيه أو ابنه لانتفاء إذلاله بهدم استقرار ملكه .
- (٤) وهى كل نافع فيه، ويصح شراؤها لذى بدارنا وبأغ وقاطع طريق وإن حرم فى بعض الصور كما إذا علم أن قاطع الطريق يتخذها للقطع . (٥) فلا يصح بيع نجس العين وإن أمكن طهره بالاستحالة ، ولا المتنجس الذى لا يمكن طهره بالغسل وإن أمكن بالمكثرة أو زوال النجس مثلا ، ويجوز رفع اليد عن الاختصاص كالسرجين بالدراهم . (٦) أى شرعا ولو مالا كنجش صغير ، فلا يصح بيع حشرات لاتنفع كحبة وعقرب وخنفساء إذ لانفع فيها يقابل بالمال ولا آلة اللهو كالزمار والطنبور وإن تمول رضاها إذ لانفع بها شرعا .
- (٧) أى حسا وشرعا ، فلا يصح بيع الضال أو المصوب لمن لا يقدر على رده لعجزه عن تسلمه حسا ، ولا يبيع جزء معين ينقص فصله قيمته أو قيمة الباقي كجزء إناء ، وهذا فى غير المصوب والضال ممن يعتق عليه وفى غير البيع الضمنى لقوة العتق .
- (٨) بملك أو وكالة أو إذن الشارع كولاية الأب والجد والوصى والقاضى والظافر بغير جنس حقه ، والمتمتق لما يخاف فساده ، فلا يصح عقد الفضولى وإن أجاز له المالك لعدم الولاية .
- (٩) أى عينا فى العين الغير المختلط وقدرًا فى العين المختلط كصاع من صبرة وصفة مع القدر فيما فى الذمة ، فالبيع إن كان معينا غير مختلط بغيره كفت معاينته عن معرفة قدره تحقيقا ، وإن كان فى الذمة أو مختلطا بغيره فالشرط العلم بقدره وصفته لآعينه .

## شروط صيغة البيع

شُرُوطُ صِيغَةِ الْبَيْعِ ثَلَاثَةٌ عَشَرَ: أَنْ لَا يَتَخَلَّلَ بَيْنَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ  
كَلَامٌ أَجْنَبِيٌّ<sup>(١)</sup> ، وَأَنْ لَا يَتَخَلَّلَ بَيْنَهُمَا سُكُوتٌ طَوِيلٌ<sup>(٢)</sup> ، وَأَنْ يَتَوَافَقَا  
فِي الْمَعْنَى<sup>(٣)</sup> ، وَعَدَمُ التَّمْلِيْقِ<sup>(٤)</sup> ، وَعَدَمُ التَّأْيِيْتِ<sup>(٥)</sup> ، وَأَنْ لَا يَتَغَيَّرَ الْأَوَّلُ  
قَبْلَ الثَّانِي<sup>(٦)</sup> ، وَأَنْ يَتَلَفَّظَ بِحَيْثُ يَسْمَعُهُ مَنْ يَقْرُبُهُ<sup>(٧)</sup> ، وَبَقَاءُ الْأَهْلِيَّةِ إِلَى  
وُجُودِ الشَّقِّ الْآخِرِ<sup>(٨)</sup> ، وَالْخِطَابِ<sup>(٩)</sup> ، وَأَنْ يُيَمَّ الْمُخَاطَبُ<sup>(١٠)</sup> ، وَأَنْ يَذْكَرَ

- (١) بأن لا يكون من مقتضيات العقد كشرط الرد بالعيب ولا من مصالحه كشرط الرهن والإشهاد ولا من مستحباته كالخطبة بناء على طريقة الرافعي أنها تستحب قياساً على النكاح ، أما على ما صححه النووي في النكاح فلا تستحب سكنها لا تضر ، ومن الأجنبي ما يبطل الصلاة ولو حرفاً مفهماً ، ويعتفر لفظ قد ، وكذا يعتفر مع الجهل والنسيان ما يعتفر في الصلاة .
- (٢) وهو ما أشعر بإعراضه عن القبول . (٣) بأن يتفقا في الجنس والنوع والصفة والعدد والحلول والأجل وإن اختلف لفظهما صريحاً وكنياً ، فلو أوجب بألف مكسرة فقبل بصحيحة أو عكسه لم يصح . (٤) أي بما لم يقتضه العقد ، فإن كان به كالتعليق بالملك كأن كان ملكي فقد بعته ، أو بالمشيئة في نحو بعتك إن شئت لم يضر . (٥) فلو قال بعته بكذا شهراً لم يصح ، ولا فرق بين ما يبعد بقاء الدنيا إليه وغيره . (٦) بأن يصر البادئ على ما أتى به من الإيجاب أو القبول ، فلو أوجب بمؤجل أو بشرط الخيار ، ثم أسقط الأجل أو الخيار ثم قبل الآخر لم يصح البيع ، فلو قال بعتك بهذا حالاً بل مؤجلاً ، وبمعنى هذا بكذا حالاً بل مؤجلاً لم يصح . (٧) فلو لم يسمعه من يقربه لم يصح البيع وإن سمعه صاحبه لحدة سمعه ، لأن لفظه كلاً لفظ . (٨) فلو جن الأول قبل وجود القبول لم يصح البيع . (٩) إلا في بيع متولى الطرفين ومسألة التوسط فيقول الولي في الأولى بعته له بكذا وقبلته له ويقول التوسط في الثانية للبائع بعته هذا بكذا فيقول نعم ، أو بعته ويقول للآخر اشتريت فيقول نعم أو اشتريت . (١٠) لا موكله أو وكيله أو وارثه في حياته أو بعد موته .

## المبتدئ الثمن ، وَأَنْ يُضَيَّفَ الْبَيْعَ لِحِلَّتِهِ<sup>(١)</sup> ، وَأَنْ يَقْصِدَ اللَّفْظَ لِمَعْنَاهُ

(١) فلا يصح بيعت موكك ولا نحو يدك أو نصفك ، بخلاف نحو نفسك .  
 [فائدتان] إحداهما في أقسام العقود: اعلم أن العقود ثلاثة أقسام: لازم من الطرفين وجائز  
 منهما وجائز من أحدهما لازم من الآخر ( فالأول ) خمسة عشر عقدا : البيع والسلم ما لم  
 يكن خيار ، والصلح والحوالة والإجارة والمساقاة ، والهبة بعد القبض إلا في حق الفرع ،  
 والوصية بعد القبول المعتبر ، والنكاح والصداق والخلع والإعتاق بعوض والمسابقة بعوض منهما ،  
 فإن كان من أحدهما فهي جائزة في حق الآخر ، والقرض إن كان المال خارجا عن ملك  
 المقرض والعارية للرهن أو للدفن إذا فعل . ( والثاني ) اثنا عشر عقدا : الشركة والوكالة  
 والوديعة والقراض والهبة للأجنبي قبل القبض والعارية لغير الرهن والدفن أو لأحدهما ولم  
 يفعل ، والقضاء ما لم يتعين القاضى والوصية والوصاية ، لكن جوازها للموصى قبل مواته  
 والموصى له بعد موت الموصى وقبل القبول في الوصية والرهن قبل القبض والقرض إن كان  
 المال في ملك المقرض والجمالة . ( والثالث ) ثمانية عقود : الرهن بعد القبض بالإذن فإنه جائز  
 من جهة الرهن لازم من جهة الراهن . والضمان فإنه جائز من جهة المضمون له لازم من  
 جهة الضامن . والجزية فإنها جائزة من جهة الكافر لازمة من جهة الإمام . والهدنة والأمان  
 فإنهما جائزان من جهة الكافر لازمان من جهتنا . والإمامة العظمى فإنها جائزة من جهة  
 الإمام ما لم يتعين لازمة من جهة أهل الحل والعقد . والسكنابة فإنها جائزة من جهة المكاتب  
 لازمة من جهة السيد . وهبة الأصل لفرعه بعد القبض بالإذن ، فإنها جائزة من جهته لازمة  
 من جهة الفرع . اهـ ش تحرير ، وش ق . [ثانيتها في أنواع الخيار : وما يثبت فيه ]  
 الخيار ثلاثة أنواع : خيار مجلس وخيار شرط وخيار عيب . ويثبت الأول في كل معاوضة  
 محضة واقعة على عين لازمة من الجانبين ليس فيها مملك قهري ولا جرت مجرى الرخص  
 ولو في ربوي أو سلم أو ما استعقب عتقا ، فلا يثبت في الهبة بلا ثواب ونحوها لعدم المعاوضة .  
 ولا في النكاح لكون المعاوضة فيه غير محضة إذ لا تفسد بفساد المقابل ولا في الإجارة ، لأن  
 المعاوضة فيها ليست واردة على عين . ولا في الوكالة والكتابة ونحوها لعدم اللزوم من الجانبين  
 ولا في الشفعة لأن المملك فيها قهري ، ولا في الحوالة لأنها في مجرى الرخص . ويسقط بالفرقة  
 بالبدن عرفا وباختيارهما اللزوم ، فإن اختاره أحدهما سقط حقه وبقي حق الآخر . ويثبت  
 الثاني فيما يثبت فيه الأول إلا ما شرط فيه القبض في المجلس كالربوي والسلم وذلك بأن يشترطه  
 لهما أو لأحدهما أو لأجنبي في العقد أو في مجلس الخيار مدة متصلة بالشرط متوالية معلومة  
 لا تزيد على ثلاثة أيام فيما لا يفسد فيها . ويتعلق الثالث بفوات أمر مقصود مظنون نشأ الظن =

## صورة البيع

صُورَةُ الْبَيْعِ <sup>(١)</sup> أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو بِعْتُكَ هَذِهِ الدَّارَ بِأَلْفِ دِينَارٍ ،  
فَيَقُولُ عَمْرٍو قَبِلْتُ .

= فيه من التزام شرطى أو تعرير فعلي أو قضاء عرفى . فالأول : كأن شرط كون العبد كاتباً ، فأخلف والثانى كالتصرية . والثالث كظهور العيب القديم الذى ينقص العين أو القيمة نقصاً يفوت به غرض صحيح ، وهذا الخيار فورى فيسقط بالتأخير بلا عذر ويعتبر الفور عادة ، فلا يضر أكل وصلاة مثلاً دخل وقتها .

[ تنبيه ] لا فرق فيما تقدم بين بيع القطع وبيع العهدة . وبيع العهدة ويسمى بيع الوفاء أن يتفقا على بيع عين على أن البائع متى جاء بمثل الثمن رد المشتري عليه مبيعه ثم يعقدان على ذلك من غير أن يشترطاه فى صلب العقد ولا زمن الخيار ، ولا خلاف فى صحته ، وإنما الخلاف فى أنه هل يلزم الوفاء بما تضمنته تلك المواطأة السابقة أولاً . ومنهـب الشافعى الثانى ، واعتجد كثير من علماء حضرموت وغيرها الأول وافقوه من مذاهب للضرورة الماسة إليه ، وحكمت بمقتضاه الحكم فى غالب جهات الإسلام من زمن قديم ، وتثبت به الحجة شرعاً وعرفاً على قول القائلين به . (١) ويكتب فى صيغة الشراء : الحمد لله ، وبعد فقد اشترى زيد بماله لنفسه من عمرو ما هو ملكه وتحت يده وذلك الدار المعروفة فى بلد كذا بمحل كذا الحادى لها شرقاً كذا وغرباً كذا وجنوباً كذا وشمالاً كذا بعلمها وسفلها وجميع ما اشتملت عليه من أبوابها وأخشابها مثبتة وغير مثبتة بمصالحها وحقوقها ومنافعها ومرافقها ومنسوباتها شرعاً وعرفاً شراء صحيحاً صحيحاً قلاطاً بقا جامعاً لمعتبرات الصحة بشمن هو ألف دينار مقبوض بيد البائع جميعه وقبض المشتري المبيع القبض الشرعى وعلى ذلك حصل الإشهاد ، وإن كان المشتري وكيلاً فيكتب اشترى زيد حال كونه وكيلاً عن فلان ، وإن كان المبيع بئراً زاد : وقرار الماء والماء تابع ويندر بالماء الحاصل قبل لفظ البيع ، وإن كان المشتري ولياً عن طفله كتب : اشترى زيد ولياً عن فلان القاصر ما رأى له فيه الحظ والمصلحة أو باع عنه ، ذكر طريق البيع من الحاجة الداعية لذلك ثم يكتب بعد ذلك بشمن معلوم مقبوض ثمن المثل بلا حيف ولا غبن . وإذا كان الشراء عهدة كتب : اشترى زيد من عمرو داره الفلانية بمكان كذا التى يحدها كذا شرقاً الح شراء صحيحاً بيعاً على سبيل العهدة المعروف بشمن الح ، فإن أسقط البائع وعد العهدة على المشتري كتب : أسقط عمرو لزيد وعد العهدة الذى يستحقه عليه فى الدار الفلانية =

## الربا

الرِّبَا لُغَةً: الزِّيَادَةُ<sup>(١)</sup> وَشَرْعًا: عَقْدٌ<sup>(٢)</sup> عَلَى عِوَضٍ مَخْصُوصٍ<sup>(٣)</sup> غَيْرِ مَعْلُومٍ  
التَّمَاثُلِ<sup>(٤)</sup> فِي مَعْيَارِ الشَّرْعِ<sup>(٥)</sup> جَالَةَ الْعَقْدِ<sup>(٦)</sup> ، أَوْ مَعَ تَأْخِيرٍ<sup>(٧)</sup> فِي الْبَدَلَيْنِ  
أَوْ أَحَدِهِمَا .

= العهدة إليه منه يحدها كذا شرقا الخ إسقاطا صحيحا شرعيا وأقر عمرو والمذكور بأنه لم يبق له فيها ملك ولا حق من جهة الولاء ولا غيره .

(وصورة دعوى الشراء) أن يقول زيد أدعى بأني اشتريت من عمرو، هذا إن كان حاضرا أو الغائب إن كان غائبا جميع الدار الفلانية الخاد لها شرقا الخ بجميع حقوقها بضمن هو ألف دينار قبضه مني ويلزمه تسليمها إلى حالي وأنا مطالب به وهو ممنوع فمره أيها الحاكم بذلك ، فإن كانت الدار في يد غير البائع قال : أدعى أنني اشتريت جميع الدار الفلانية الخاد لها شرقا الخ من فلان بن فلان ، وهو يملكها يومئذ ولا حق فيها لأحد حينئذ وهي باقية في ملكي الآن ، وهي في يد هذا بغير حق ، وأنا مطالب له بردها إلى ويلزمه ذلك حالا وهو ممنوع ، فمره أيها الحاكم بذلك . ويقول في دعوى وعيد العهدة : أدعى وعد العهدة في المال الفلاني الذي صفته كذا وحدوده كذا وكذا ، وأنى أستحق الفكك من كذا وكذا ، وهو تحت يد هذا وفي ملكه . (١) يقال ربا الشيء إذا زاد ، قال تعالى « اهتزت وربت » أي زادت ونمت (٢) هذا التعريف صادق بأقسام الربا الثلاثة وهي : ربا الفضل و ربا اليد و ربا النساء بفتح النون والمد : أي الأجل . فالأول : بيع الربوي بجنسه مع زيادة في أحد العوضين . والثاني : بيع الربويين مع تأخير القبض لهما أو لأحدهما عن مجلس العقد . والثالث : بيع الربويين مع أجل . وزاد بعضهم رابعا : وهو ربا القرض ، وهو كل قرض جر نفعا للقرض غير نحو الرهن ولا يختص بالربويات . قال الزركشي : ويمكن رده لربا الفضل .

(٣) هو النقد والمطعم ، فلا ربا في غيرها كنجاس وقطن . (٤) بأن يكون معلوم التفاضل أو مجهول التفاضل والتماثل وهو ربا الفضل . (٥) هو السكيل في السكيل والوزن في الموزون والعد في المعدود والذرع في المذروع ، فمعلوم التماثل في غير معيار الشرع كوزن السكيل وكيل الموزون مجهول التماثل في معيار الشرع . (٦) متعلق بمعلوم المنفي بغير ، فلو كان معلوم التماثل في معيار الشرع لسكن في غير حالة العقد كأن يبيعه طعاما جزافا بمثله ثم يخرجها سواء كان ربا . (٧) أي قبضا وهو ربا اليد أو استحقاقا وهو ربا النساء .

## حكم الربا وما لا يكون إلا فيه

حُكْمُ الرَّبَا: التَّحْرِيمُ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي بَيْعِ النَّقْدَيْنِ بَعْضُهُمَا بَبَعْضٍ،  
وَمَطْعُومَاتُ الْأَدْمِيِّ كَذَلِكَ إِذَا تَقَصَّتْ شُرُوطُ صِحَّتِهِ (١).

### شروط صحة بيع النقد بالنقد والمطعوم بالمطعوم

شُرُوطُ صِحَّةِ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ وَالْمَطْعُومِ بِجِنْسِهِ  
زِيَادَةً عَلَى شُرُوطِ الْبَيْعِ الْمَأْرُورَةِ ثَلَاثَةٌ: الْحُلُولُ (٢)، وَالتَّقَابُضُ (٣) فِي مَجْلِسِ  
الْعَقْدِ، وَالتَّمَاثُلُ. وَشُرُوطُ صِحَّةِ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْفِضَّةِ وَعَكْسِهِ وَالْمَطْعُومِ  
بِبَيْعِ جِنْسِهِ مِنَ الْمَطْعُومَاتِ اثْنَانِ: الْحُلُولُ وَالتَّقَابُضُ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ.

### صورة الربا

صُورَةُ الرَّبَا: أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو: بِعْتُكَ هَذَا الْخَاتَمَ الذَّهَبَ بِضِعْفِهِ  
وَزَنَانًا مِنَ الذَّهَبِ، فَيَقُولُ عَمْرٍو: قَبِلْتُ، أَوْ يَقُولَ لَهُ بِعْتُكَ هَذَا الْوَسْقَ الْحِنْطَةَ  
بِوَسْقَيْنِ مِنَ الدُّرَّةِ مُوَجَّهَيْنِ إِلَى شَهْرِ فَيَقُولُ عَمْرٍو قَبِلْتُ، أَوْ يَقُولَ لَهُ:  
بِعْتُكَ هَذَا الْوَسْقَ الْحِنْطَةَ بِهَذَا الْوَسْقِ الْحِنْطَةَ فَيَقُولُ عَمْرٍو قَبِلْتُ وَتَتَفَرَّقَا  
قَبْلَ التَّقَابُضِ.

(١) مفهومه أنه مع استجماع الشروط لا يسمى ربا، وهو كذلك.

(٢) فلو شرطا أجلا ضر وإن تقابضا في المجلس.

(٣) فلو تفرقا بلا تقابض ضر وإن لم بشرطا أجلا.

## السلم

السَّلْمُ لَفَةً : الأَسْتِمَجَالُ وَالتَّقْدِيمُ<sup>(١)</sup> ، وَشَرْعًا : بَيْنُ شَيْءٍ مَوْصُوفٍ فِي الذَّمَّةِ بِلَفْظِ<sup>(٢)</sup> السَّلْمِ أَوْ السَّلْفِ .

### أركان السلم

أَرْكَانُ السَّلْمِ خَمْسَةٌ : مُسَلِّمٌ ، وَمُسَلَّمٌ إِلَيْهِ ، وَمُسَلَّمٌ فِيهِ ، وَرَأْسُ مَالٍ ، وَصِيفَةٌ<sup>(٣)</sup>

### شروط صحة السلم

شُرُوطُ صِحَّةِ السَّلْمِ زِيَادَةٌ عَلَى شُرُوطِ الْبَيْعِ<sup>(٤)</sup> سِتَّةٌ : حُلُولُ رَأْسِ الْمَالِ<sup>(٥)</sup> ، وَتَسْلِيمُهُ فِي الْمَجْلِسِ<sup>(٦)</sup> ، وَبَيَانُ مَكَانِ التَّسْلِيمِ إِنْ أَسْلَمَ بِمَجَلٍّ غَيْرِ صَالِحٍ لَهُ<sup>(٧)</sup> ، أَوْ كَانَ الْمُسَلَّمُ فِيهِ مُوَجَّلاً وَحَلْمَهُ<sup>(٨)</sup> إِلَى مَكَانِ الْعَقْدِ مَثُونَةً ، وَالْقُدْرَةُ<sup>(٩)</sup> عَلَى التَّسْلِيمِ وَقْتًا وَجُوبَةً ، وَالْعِلْمُ لِلْعَاقِدَيْنِ وَعَدَّائِنِ بِالْأَوْصَافِ

(١) أو الأَخِيرُ ، إِذ فِيهِ اسْتِعْجَالُ رَأْسِ الْمَالِ وَتَقْدِيمُهُ ، وَفِيهِ تَأْخِيرُ الْمُسَلِّمِ فِيهِ ، وَيُقَالُ لَهُ السَّلْفُ أَيْضًا لَكِنَّهُ يَشَارِكُهُ فِيهِ الْقَرْضُ . (٢) هَذَا أَحَدُ الْعُقُودِ الثَّلَاثَةِ الْمَتَوَقَّفَةِ عَلَى لَفْظِ مَخْصُوصٍ . ثَانِيهَا ، وَثَالِثُهَا . السِّكَّاحُ وَالْكِتَابَةُ . (٣) وَمِنْهَا كَمَا تَقَدَّمَ الْعِلْمُ بِهِ قَدْرًا وَصِفَةً .

(٤) فَلَوْ عَقَدَاهُ مُوَجَّلاً وَتَقَابُضًا فِي الْمَجْلِسِ لَمْ يَصِحْ .

(٥) فَلَوْ عَقَدَاهُ حَالًا وَتَفَرَّقَا أَوْ أَلْزَمَا الْعَقْدَ قَبْلَ الْقَبْضِ بَطَلَ الْعَقْدُ .

(٦) حَالًا كَانَ الْمُسَلِّمُ فِيهِ أَمْ مُوَجَّلاً . (٧) أَيْ مِنَ الْمَجَلِّ الَّذِي يُطْلَبُ تَحْصِيلُهُ مِنْهُ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَصْلِحِ الْمَوْضِعُ وَجِبَ الْبَيَانُ مُطْلَقًا ، وَإِنْ صَلَحَ وَوَلَّسَ لِحْمَهُ مَثُونَةً لَمْ يَجِبِ الْبَيَانُ

مُطْلَقًا ، وَإِنْ صَلَحَ وَحَلْمَهُ مَثُونَةً وَجِبَ الْبَيَانُ فِي الْمَوْجَلِّ دُونَ الْحَالِ . وَإِذَا لَمْ يَجِبِ الْبَيَانُ تَعَيَّنَ

مَوْضِعُ الْعَقْدِ لِلتَّسْلِيمِ مَا لَمْ يَعْينَا غَيْرُهُ . (٨) أَيْ بِلَا مَشَقَّةٍ عَظِيمَةٍ ، فَلَوْ أَسْلَمَ فِيمَا يَعْزُ وَوُجُودِهِ

كُلُّوْلُو كِبَارٍ وَأُمَّةٍ وَأَخْتَهَا لَمْ يَصِحْ . قَالَ سَمٌ : وَبِتَجِّهِ فِي رَأْسِ الْمَالِ أَنَّهُ لَا يَشْتَرَطُ فِيهِ عَدَمُ عِزَّةِ

الْوُجُودِ اهـ .

التي يَخْتَلِفُ بِهَا الْعَرَضُ اخْتِلَافًا ظَاهِرًا<sup>(١)</sup> ، وَذَكَرُهَا فِي الْعَقْدِ بِلُغَةٍ يَعْرِفُهَا  
الْعَاقِدَانِ وَعَدْلَانِ .

### صورة السلم<sup>(٢)</sup>

صُورَةُ السَّلْمِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو : أَمْسَلْتُ إِلَيْكَ هَذِهِ الْمِائَةَ الدِّينَارَ  
فِي عَبْدِ زَنْجِيٍّ ابْنِ خَمْسِ سِنِينَ طَوْلُهُ خَمْسَةَ أَشْبَارٍ تُسَلِّمُهُ لِي غُرَّةَ شَهْرٍ كَذَا  
فِي بَلَدٍ كَذَا فَيَقُولُ عَمْرٍو قَبِلْتُ .

### الرهن

الرَّهْنُ<sup>(٣)</sup> لُغَةً : الشُّبُوتُ ، وَشَرْعًا : جَعْلُ عَيْنٍ مَالِيَّةٍ وَثِيقَةً بَدْنٍ يُسْتَوْفَى  
مِنْهَا<sup>(٤)</sup> عِنْدَ تَعَذُّرِ وَفَائِهِ .

(١) أى وليس الأصل عدمها ، فلا يشترط معرفة ما يتسامح في إهمال ذكره لعدم ظهور اختلاف الغرض فيه كالكحل والسمن في الرقيق أو لكون الأصل عدمه ككونه كتاباً أو قويا على العمل ، وإنما اشترط معرفة العدلين في هذا وما بعده ليرجع إليهما عند التنازع ، وليس المراد بهما فهما عدلين معينين إذ لو كان كذلك لم يجز بل المراد أن يوجد أبداً في غالب الأزمنة في محل التسليم فما فوقه إلى مسافة العدوى ممن يعرفها عدلان أو أكثر ، وإنما اكتفي بمعرفة الأجل من العاقدين أو عدلين ولم يكتف بذلك هنا لأن الجهالة هناك راجعة إلى الأجل وهنا إلى المقود عليه فجاز أن يحتمل هناك ما لا يحتمل هنا . (٢) ويكتب في صيغة السلم : الحمد لله ، وبعد فقد أسلم زيد إلى عمرو مائة دينار وسلمها إليه فقبضها منه في مجلس العقد القبض الشرعى وصارت ماسكة ويده بحكم السلم في عبد زنجي ابن خمس سنين طوله خمسة أشبار يقوم له بأدائه في غرة شهر كذا في بلد كذا ، تعاقداً هذا السلم معاقدة شرعية بالإيجاب والقبول ثم يذكر التفريق بين المتعاقدين عن رضى ويؤرخ .

(وصورة دعوى السلم) أن يقول زيد : أدعى بأنى أستحق في ذمة عمرو هذا أو الغائب عبداً زنجياً ابن خمس سنين طوله خمسة أشبار يلزمه تسليمه إلى آحالا وأنا مطالب له بذلك ، فره بتسليم ذلك إلى ، وإن كان غائباً قال ولى بيته تشهد بذلك أسألك سماعها والحكم بموجبها ، (٣) قال شيخ الإسلام : الوثائق بالحقوق ثلاثة : شهادة ورهن وضمان ؛ فالشهادة لحوف الجهد ، والآخران لحوف الإفلاس اه . (٤) أى من ثمنها . قال ب ج وهذا ليس من التعريف ، بل بيان لفائدته ، وقيل إنه منه لإخراج ما لا يصح الاستيفاء منه كالموقوف والمغصوب اه

## أركان الرهن

أَرْكَانُ الرَّهْنِ أَرْبَعَةٌ : مَرْهُونٌ ، وَمَرْهُونٌ بِهِ ، وَعَاقِدَانِ ، وَهُمَا الرَّاهِنُ  
والمُرْتَهِنُ ، وَصِيغَةٌ

### شروط المرهون

شُرُوطُ الْمَرْهُونِ اثْنَانِ : أَنْ يَكُونَ عَيْنًا<sup>(١)</sup> ، وَأَنْ يَصِحَّ بَيْعُهُ<sup>(٢)</sup> .

### شروط المرهون به

شُرُوطُ الْمَرْهُونِ بِهِ أَرْبَعَةٌ : كَوْنُهُ دَيْنًا<sup>(٣)</sup> ، وَكَوْنُهُ مَعْلُومًا لِلْعَاقِدَيْنِ  
قَدْرًا وَصِفَةً<sup>(٤)</sup> ، وَكَوْنُهُ ثَابِتًا<sup>(٥)</sup> ، وَكَوْنُهُ لَازِمًا أَوْ آيِلًا إِلَى اللُّزُومِ بِنَفْسِهِ<sup>(٦)</sup> .

### شروط الراهن والمرتهن

شُرُوطُ الرَّاهِنِ وَالْمُرْتَهِنِ اثْنَانِ : الإِخْتِيَارُ ، وَأَهْلِيَّةُ التَّبَرُّعِ<sup>(٧)</sup> .

- 
- (١) أى ولو موصوفة فى الذمة بصفة السلم ، فلا يصح رهن دين ، لأنه قبل قبضه غير موثوق به وبعبارة خرج عن كونه ديناً ، ولا رهن منفعة كأن يرهن سكنى داره مدة ، لأن المنفعة تتلف فلا يحصل بها استيثاق . (٢) فلا يصح رهن عين لا يصح بيعها كوقف وأم ولد . (٣) فلا يصح بالعين ولو مضمونة كالمصوبة . (٤) فلو جهلاه أو أحدهما لم يصح الرهن . (٥) أى موجودا ، فلا يصح بما سيثبت كنفقة الزوجة فى الغد . (٦) فلا يصح بغيره كمال الكتابة وجعل الجمالة قبل الفراغ من العمل ، لأن المكاتب له الفسخ متى شاء ، وفى الجمالة لهما فسحها فيسقط به الجعل ، ويجوز بالثمن مدة الخيار لأنه آيل إلى اللزوم بنفسه ، فلا يرد جعل الجماله لأنه آيل إلى اللزوم بواسطة العمل لا بنفسه . (٧) فلا يرهن مكره ولا يرتهن ولا يرهن الولى مال محجوره ولا يرتهن له إلا لضرورة أو غبطة ظاهرة .

## شروط صيغة الرهن

شُرُوطُ صِيغَةِ الرَّهْنِ : هِيَ شُرُوطُ صِيغَةِ الْبَيْعِ (١) .

### صورة الرهن (٢)

صُورَةُ الرَّهْنِ : أَنْ يَكُونَ لِزَيْدٍ عَلَى عَمْرٍو أَلْفُ دِينَارٍ دَيْنًا لَازِمًا ،  
فَيَقُولُ عَمْرٍو لِزَيْدٍ رَهْنَتَكَ دَارِي بِالْأَلْفِ الَّذِي لَكَ عَلَيَّ ، فَيَقُولُ زَيْدٌ قَبِلْتُ .

## القرض

الْقَرْضُ لُغَةً : الْقَطْعُ ، وَشَرْعًا : تَمْلِيكُ الشَّيْءِ بِرَدِّ بَدَلِهِ .

(١) فيجربى فيها ما فى البيع ، فلو شرط فيه مقتضاه كتقدم المرتهن به ، أو شرط فيه مصلحة له كالإشهاد به ، أو ما لا غرض فيه كأن يأكل المرهون كذا صح ولغا الأخير ، نعم لا يشترط هنا توافق الإيجاب والقبول فى المعنى ، حتى لو قال رهنتك العبد بألف ، فقال : قبلته بخمسة صح .

(٢) ويكتب فى صيغة الرهن : الحمد لله ، وبعد فقد رهن عمرو زيدا داره التى فى ملكه وتحت يده بألف الدينار التى له عليه ، يحد الدار المرهونة شرقا الخ رهنا صحيحا شرعيا مسلما مقبوضا بيد المرتهن بعد تفرغها من موانع صحة القبض بإذن الراهن قبضا صحيحا بعد النظر والمعرفة التامة والمعاقدة بالإيجاب والقبول ، وإذا استعار المالك العين المرهونة لينتفع بها كتب : ثم بعد ذلك استعار الراهن من المرتهن الرهن المذكور لينتفع به مع بقاءه على حكم الرهن استعارة صحيحة شرعية من غير فسخ ولا إقالة وصار بيد الراهن مقبوضا لذلك ، وإن كان المرهون فى يد المرتهن كتب : واعترف المرتهن المذكور أن العين المرهونة باقية تحت يده وعليه إحضارها عند أداء الدين ثم يؤرخ .

(وصورة دعوى الرهن) أن يقول زيد : أدعى أن عمرا رهنتى بدينى الذى لى عليه ، وهو ألف دينار جميع داره ، الحاد لها شرقا الخ ، وقبضتها منه بإذنه عن جهة الرهن المذكور قبض مثله وأنا مطالب له بوفاء الدين ، فإن رد الرهن إلى الراهن زاد : وأنه استرده منه لينتفع به مع بقاءه على حكم الرهن ، أو يقول عمرو : أدعى بأنى رهنت زيدا دارى ، الحاد لها شرقا الخ ، فى دينه الذى له علىّ وهو ألف دينار وقبض الرهن منى وقد أحضرت قدر دينه ، وأنا مطالبه بقبضه وتسليم الرهن لى .

## أركان القرض

أركانُ القرضِ أربعةٌ : مُقرَضٌ ، ومُقْتَرَضٌ ، ومُقَرَضٌ ، وصِيفَةٌ<sup>(١)</sup> .

## شروط المقرض

شُرُوطُ المُقرَضِ اثْنانِ : الإِخْتِيَارُ<sup>(٢)</sup> وَأَهْلِيَّةُ التَّبَرُّعِ فِيمَا يُقْرِضُهُ<sup>(٣)</sup> .

## شروط المقرض

شُرُوطُ المُقرَضِ اثْنانِ : الإِخْتِيَارُ ، وَأَهْلِيَّةُ المُعَامَلَةِ<sup>(٤)</sup> .

## شرط المقرض

شَرَطُ المُقرَضِ<sup>(٥)</sup> أَنْ يَصِحَّ فِيهِ السَّلْمُ<sup>(٦)</sup> .

(١) أى إيجاب وقبول لفظاً ، فلو لم يقبل لفظاً أو لم يحصل إيجاب معتبر من المقرض لم يصح ، ويحرم على الآخذ التصرف فيه لعدم ملكه ، وإذا تصرف فيه ضمن بدله بالمثل أو القيمة ، ويستثنى القرض الحكيم فإنه لا يفتقر إلى إيجاب وقبول : كأطعام الجائع وكدوة العارى . (٢) فلا يصح إقراض مكره بغير حق ، أما به بأن يجب عليه الإقراض بنحو اضطرار وانحصر الأمر فيه فيصح .

(٣) فلا يصح إقراض الولي مال محجوره بلا ضرورة ، لأنه ليس أهلاً للتبرع فيه ، نعم للقاضي إقراض مال محجوره بلا ضرورة لمن كان أميناً موسراً لكثرة أشغاله .

(٤) بأن يكون بالغاً عاقلاً غير محجور عليه وإن لم يكن أهلاً للتبرع ، فيصح إقراض العبد للأذن له والمكاتب والولي لموليه ، لأنه أهل للمعاملة في ماله وإن لم يكن أهلاً للتبرع فيه .

(٥) بفتح الراء : أى ما يقرض . (٦) مفهومه عدم صحة إقراض ما لا يصح المسلم فيه ، ويستثنى من المنطوق مسألتان يصح السلم فيهما ولا يصح القرض : الأمة التي تحل للمقرض ، والأمة التي لا تحل له وفي وسعه زوال المانع كأخت الزوجة ، ومن المفهوم مسألتان : يصح القرض فيهما ولا يصح السلم : نصف العقار فأقل ، والحبز وزناً أو عدا لعموم الحاجة إليه .

## شروط صيغة القرض

شُرُوطُ صِيغَةِ الْقَرْضِ : هِيَ شُرُوطُ صِيغَةِ الْبَيْعِ (١)

### صورة القرض (٢)

صُورَةُ الْقَرْضِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو : أَقْرَضْتُكَ هَذَا الدِّينَارَ (٣) فَيَقُولُ

عَمْرُو : قَبِلْتُ .

## الحجر

الْحَجَرُ لُفَةٌ : الْمَنْعُ ، وَشَرْعًا : الْمَنْعُ مِنْ تَصَرُّفٍ خَاصٍّ بِسَبَبٍ خَاصٍّ .

### أنواع الحجر

أَنْوَاعُ الْحَجْرِ اثْنَانِ : مَا شَرَعَ لِمَصَاحَةِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ ، وَتَحْتَهُ أَفْرَادٌ (٤) ،

(١) أى حق موافقة القبول للإيجاب . (٢) ويكتب في صيغة القرض : الحمد لله ،

أقرض زيد عمرا دينارا وملكه إياه برد بدله قرضا صحيحا شرعيا .

(وصورة دعوى دين القرض) أن يقول: زيد ادعى أني أستحق في ذمة عمرو هذا دينارا

ذهبا خالصا مضروبا مسكوكا بدل دينار ذهب خالص مضروب مسكوك أقرضته إياه ، ويلزمه

تسليم ذلك إلى وأنا مطالب له به فمره أيها الحاكم بتسليمه إلى ، وإن كان غائبا قال : ولى بينة

تشهد بذلك أسألك أيها الحاكم سماعها والحكم بموجبها . (٣) فلا يشترط فيه وفي

أسلفتك ذكر البدل بخلاف ملكته أو خذه . (٤) هي ثلاثة فقط: أحدها ما ذكر هنا .

ثانيها الحجر على الصغير في غير العبادات من المميز ، فلا تصح عقوده ولا يكون قاضيا ولا واليا

ولا يلي نكاحا ولا غيره ؛ أما عبادة المميز فتصح وكذا إذنه في دخول الدار وإيصال الهدية

إذا لم يجرب عليه الكذب ، وله تملك المباحات وإزالة اللكرات ، ويجوز توكيله في تفرقة

الزكاة ونحوها إذا عين له المدفوع إليه . ثالثها الحجر على المجنون في جميع الأشياء من عبادة

ومعاملة وولاية ، نعم يصح تملكه بالاصطياد والاحتطاب ونحوهما ، ويستمر حجر الصبي

إلى البلوغ والمجنون إلى الإفاقة ، فينكح بعدهما بلا قاض لأنه ثبت بدونه ، فلا يتوقف زواله عليه .

وَمَا شُرِعَ لِمَصْلَحَةٍ غَيْرِهِ وَتَحْتَهُ أَفْرَادٌ<sup>(١)</sup> ؛ فَمِنْ أَفْرَادِ الْأَوَّلِ : الْحَجْرُ  
فِي الْمَالِ عَلَى السَّفِيهِ وَهُوَ الْمُبْدَرُ لِمَالِهِ<sup>(٢)</sup> ؛ وَمِنْ أَفْرَادِ الثَّانِي الْحَجْرُ عَلَى الْمُفْلِسِ  
فِي أَعْيَانِ مَالِهِ<sup>(٣)</sup> ، وَهُوَ شَرْعًا : مَنْ زَادَ دَيْنَهُ الْحَالَ<sup>(٤)</sup> الْإِلَازِمُ<sup>(٥)</sup> لِأَدَمِي<sup>(٦)</sup>  
عَلَى مَالِهِ<sup>(٧)</sup> .

### صورة الحجر على السفیه<sup>(٨)</sup>

صُورَةُ الْحَجْرِ عَلَى السَّفِيهِ : أَنْ يُبْدَرَ عَمْرُو لِمَالِهِ بَعْدَ رُشْدِهِ<sup>(٩)</sup> ، فَيَقُولُ  
الْحَاكِمُ : مَنَعْتُ عَمْرًا مِنْ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ .

(١) أنهاها بعضهم إلى السبهين ، بل قال الأدرعي لا تنحصر أفراد مسائله هـ . منها ما ذكر  
هنا ، ومنها الحجر على الراهن في الرهون لحق المرتهن ، والحجر على الرقيق في المعاملات لحق  
السيد فتوقف صحتها على إذنه له إن كان مكافئاً رشيداً ؛ أما العبادات فتصح منه ولو بلا إذنه ؛  
وأما الولايات فلا تصح منه ولو بإذنه ، ومنها الحجر على المريض فيما زاد على الثلث لحق الورثة ،  
ومنها الحجر على المرتد لحق المسلمين . (٢) كأن يرميه في بحر أو نحوه ، أو يضيعه بغير  
فاحش في معاملة أو يصرفه في محرم ، ومن علم حجر عليه بعد بلوغ فالأصل استصحابه حتى  
يغلب على الظن رشده بالاختبار ؛ وأما من جهل حاله فالأصل فيه الرشد فعقوده صحيحة كمن  
علم رشده . (٣) خرج به ما ثبت في ذمته ، فلا حجر فيه فيصح تصرفه فيه ، وكذا  
لا حجر فيما دفعه الحاكم لنفقته أو نفقة عياله فله أن يشتري به النفقة . (٤) فلا حجر بالمؤجل  
ولا يحل بالحجر . (٥) فلا حجر بدين غير لازم كنجوم الكتابة .

(٦) فلا حجر بدين لله تعالى كالكفارة والزكاة<sup>(١)</sup> . (٧) فلا حجر على ما ساوى  
ماله أو نقص عنه . (٨) ويكتب في صيغة حجر السفه : الحمد لله ، وبعد فقد حجر  
القاضي فلان على عمرو حجراً صحيحاً شرعياً بعد أن ثبت عنده بالبينة الشرعية أن عمراً المذكور  
سفيه معسّد لماله مبذر له مسرف فيه وفي بيعه وابتياحه مستحق لضرب الحجر ومنعه من  
التصرف إلى أن يستقيم حاله ويثبت رشده ويظهر صلاحه ، وحكم بسفهه حكماً شرعياً ونهاه  
عن المعاملات ، وأبطل فعله في جميع التصرفات ، وفرض له في ماله نفقته ونفقة من يلزمه  
نفقته ثم يؤرخ . (٩) قيد بذلك ، لأنه لا يتوقف على الحاكم إلا حينئذ ، أما من بلغ سفياً  
فيستدام عليه حجر الصبا .

(١) هو ما اعتمده الرملي والأصني في الروض ، واعتمد حجج أنه يحجر بدين الله إن كان فورياً  
كما في التحفة .

## صورة الحجر على المفلس<sup>(١)</sup>

صُورَةُ الْحَجْرِ عَلَى الْمُفْلِسِ : أَنْ يَكُونَ لَزَيْدٍ عَلَى عَمْرٍو أَلْفٌ دِينَارٍ حَالَةً  
لِأَزْمَةِ زَائِدَةٍ عَلَى مَالِهِ ، فَيَطْلُبُ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو أَوْهَا مِنْ الْحَاكِمِ الْحَجْرَ  
عَلَى عَمْرٍو فَيَقُولُ الْحَاكِمُ : مَنَعْتُ عَمْرًا مِنَ التَّصَرُّفِ فِي أَعْيَانِ مَالِهِ .

## الصلح

الصلح لغة : قطع النزاع ، وشرعاً : عقدٌ يحصلُ به ذلك

### أقسام الصلح

أقسامُ الصلحِ اثْنانِ<sup>(٢)</sup> : صلحٌ حَظِيظَةٌ<sup>(٣)</sup> وصالِحٌ مُعَاوَضَةٌ ، فالأولُ :

(١) ويكتب في صيغة حجر المفلس : الحمد لله ، وبعد فقد حجر القاضى فلان على عمرو حجراً صحيحاً شرعياً ومنعه من التصرفات في ماله الحاصل يومئذ والحادث بعده منعا تاماً بحكم ما ثبت عليه من الدين الشرعى الواجب الثابت في ذمته لمستحقه زيد الزائد على قدر ما بيده ، ومبلغ الدين الشرعى الذى عليه ألف دينار لزيد المذكور ثابتة شرعاً عند القاضى فلان المذكور ، وحكم بفلسه حكماً شرعياً ، وفرض له في ماله نفقته ونفقة من تنزله نفقته وهم فلان وفلان الخ ، وذلك كل يوم كذا إلى حين الفراغ من دفع ما يتحصل إلى زيد ثم يؤرخ . (٢) ويستخرج منها أقسام كثيرة : منها صلح الهبة والبيع والسلم والإجارة والعارية والإبراء والجمالة والخلع والمعاوضة عن الدم والفداء والفسخ . وقد اشتمل تصوير المتن على الهبة والبيع والإبراء والسلم ، كأن يقول صالحتك من الدار التى أدعها عليك على عبد في ذمتك صفته كذا وكذا سلماً وتكون العين رأس مال السلم والإجارة ، كأن يقول : صالحتك من سكنى الدار سنة بهذا العبد فيكون إجارة للعين المدعاة غيرها ، أو صالحتك من الدار بخدمة عبدك هذا إلى سنة فيكون إجارة لغير العين المدعاة بها من غيره ، والعارية كأن يقول صالحتك من سكنى الدار سنة عليها ، والجمالة كأن يقول صالحتك من الدار التى تدعها على رد عبدى ، والخلع كأن تقول الزوجة صالحتك من الدار على أن تطلقى طليقة ، والمعاوضة عن الدم كأن يقول صالحتك من الدار على ما أستحقه عليك من القود ، والفداء : كقوله للحرى صالحتك من كذا على إطلاق هذا الأسير ، والفسخ كأن يقول : صالحتك من السلم فيه على رأس المال . (٣) سمي بذلك لخط بعض المدعى به .